الجمهورية التونسية

مهمة التجهيز والإسكان

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي لأداء مهمة التجهيز والإسكان

لسنة 2023

ديسمبر 2022

الفـــهـــــــرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

تقديم إستراتيجية المهمة 4

تقديم برامج المهمة 9

الميزانية وإطارنفقات المهمة على المدى المتوسط 9

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرقات

1 تقديم البرنامج وإستراتجيته 18

2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 20

3 الميزانية وإطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 24

البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

1 تقديم البرنامج وإستراتجيته 27

2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 29

3 الميزانية وإطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 35

البرنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

1 تقديم البرنامج وإستراتجيته 38

2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 42

3 الميزانية وإطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 50

البرنامج 9 : القيادة والمساندة

1 تقديم البرنامج وإستراتجيته 54

2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 55

3 الميزانية وإطارنفقات البرنامج على المدى المتوسط 62

الملاحق : .....

1 بطاقات المؤشرات 92

2 بطاقات الفاعلين العموميين 153

3 بطاقات النوع الاجتماعي 186

المحور الأول

التقديم العام للمهمة

1 - استراتيجية المهمة

تتمثل استراتيجية مهمة التجهيز والإسكان في السهر على تنفيذ سياسة الدولة في مجالات البنية التحتية والتهيئة الترابية والإسكان وحماية المناطق العمرانية من الفيضانات وذلك بغاية تحسين ظروف عيش المواطنين وتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني والنهوض به وخلق فرص التشغيل من ناحية أخرى.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية للمهمة أساسا في البنية الأساسية للطرقات و حماية المناطق العمرانية من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل تراب الجمهورية إلى جانب توفير السكن المناسب لكافة فئات المجتمع.

أما رؤية المهمة فيمكن تحديدها من خلال تفعيل مخططات التنمية الخماسية وتتمثل أساسا في

–استكمال البنية الأساسية من طرقات وجسور وجعلها حديثة وآمنة ومطابقة للمواصفات العالمية وربط كافة جهات البلاد لضمان ديمومة حركة المرور والسلامة لمستعمليها والحد من الاختناق المروري وقد تمت برمجة إنجاز 1323 كم من الطرقات السيارة إلى أفق 2030 و2000 كم من الطرقات السريعة، منها 540 كم خارج المناطق العمرانية.

- الحد من مخاطر الفيضانات على مستوى كامل التراب الوطني وقد تم الانطلاق في الدراسة الاستراتيجية في إطار "المشروع الوطني للحماية من الفيضانات" والمنجزة إلى غاية 2050 و التي تهدف إلى حماية كامل مناطق البلاد من خطر الفيضانات كما تم تحيين الدراسات الفنيّة خاصة على مستوى المدن التي تشهد توسعا عمرانيا هاما.

- حماية الشريط الساحلي من الانجراف وتهيئة وترميم و حماية الموانئ البحرية و تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري وتجزئة الأملاك المحاذية له إلى جانب إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية

كصاحب منشأة مفوض عبر بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام إضافة لإنجاز دراسات معمارية متضمنة للنوع الاجتماعي.

- إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص . وقد تمت برمجة إنجاز 41000 مسكنا ومقسما اجتماعيا في أفق 2025 .

من ناحية أخرى، تتجسد هذه استراتيجية مهمة التجهيز على المستوى الدولي من خلال الإلتزامات مع المنظمات العالمية عبر الانخراط في العديد من البرامج على غرار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي يتطابق مع تطلعات المهمة حيث يشجع على بناء مدن محكمة التخطيط مستدامة تدار بإحكام وذات كفاءة عالية. أما مشروع الطريق العابرة للصحراء فهو يعزز اندماج البلاد التونسية في محيطها المغاربي والإفريقي عبر عضويتها الدائمة في لجنة قيادة المشروع والذي يتمثل في انجاز شبكة من الطرقات يبلغ طولها 9022 كلم، تتكون من المحور الرئيسي الجزائر العاصمة – لاڤوس (جنوب غرب نيجيريا) وثلاثة فروع ربط نحو تونس، مالي والتشاد، هذا بالإضافة إلى انخراطها في المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى والذي تتمثل مهامه أساسا في البحث العلمي المطبّق من خلال تشخيص وتحديد المواقع المعرّضة للزلازل والسيول والانزلاقات الأرضية والكوارث الطبيعية الأخرى واقتراح حلول تقنية للحد من هذه المخاطر. كما تنخرط المهمة في مشروع الاقتصاد الأزرق ذو البعد المتوسطي والذي يهدف إلى تعميق الحوار حول فرص الشراكة بين دول المتوسط في مجال الاقتصاد الأزرق المستدام وآفاق تطويره عبر إيجاد مصادر تنموية جديدة ومتجددة

وتغطية عدة قطاعات مثل صناعة مختلف أنماط الهياكل العائمة والجزر الاصطناعية والتنقيب عن النفط والغاز والمعادن والسلامة والمراقبة البحرية والسياحة، والنقل والتجارة البحرية وغيرها.

كما يمكن تشخيص واقع القطاع في أنّ البنى التحتية العصرية التي تتميز بها تونس تمكنها من التمركز على المستوى الدول إلى جانب ووضوح إستراتيجية المخططات في كل مجالات تدخل المهمة انخراط هذه الأخيرة في إجراءات العصرنة ومتابعتها وإشرافها على جميع هياكلها المركزية منها والجهوية وتمتع المؤسسات تحت الإشراف بحسن التسيير والتصرف والإستقلالية وتوفر الخبرات والتجارب في صفوف موظفيها والتفاعل الناجح مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية. أما عن نقاط ضعف القطاع فيمكن حصره في نقص الصيانة للبنية التحتية بسبب شحّ الموارد المالية المخصصة لذلك، من ناحيتها تمثل الديون المثقلة على المؤسسات تحت الإشراف واعتماد هذه الأخيرة على ميزانية الدولة لمواصلة انجاز مشاريعها من أهم الإشكاليات إلى جانب ضرورة الإمتثال لإملاءات الممولين العموميين وضرورة االتسريع في الرقمنة والتوجه نحو تعويض الوثائق المادية بالرقمية لتحقيق مزيد النجاعة والشفافية والجودة على المعاملات الإدارية وضرورة تعزيز التصرف في الموارد البشرية عبر الإنتداب وحركات النقل الداخلية.

أما أولويات المهمة لتحقيق المساواة فتتبلور من خلال إعداد إطار أداء لسنة 2023 يتضمن أهدافا ومؤشرات تضمن المساواة وتكافئ الفرص بين النساء والرجال وبين كافة فئات المجتمع بصفة عامة. ويتمثل ذلك من خلال برامج المهمة في فك عزلة المناطق الداخلية عبر شبكة مسالك ريفية لفتح الطريق أمام المتساكنين وتمكينهم من الوصول إلى البنية الأساسية الصحية والتعليمية والاقتصادية مما يساهم في الحد من نسبة الانقطاع عن الدراسة وتحسن مؤشرات الصحة والخدمات الصحية وتحقيق الاندماج الاقتصادي خاصة وأنها مناطق تزخر بإمكانيات وثروات طبيعية هامة.

- كما تعمل المهمة على تطوير النصوص القانونية والتشريعية لفائدة النساء لتمكينهن من الاستفادة من مختلف برامج السكن على نفس قدر المساواة مع الرجال و على التصرف في الموارد البشرية والحياة المهنية للموظفات عبر تمكينهن من الوصول إلى مراكز القرار الهامة والوظائف العليا على قدر المساواة مع زملائهن الرجال.

2 - برامج المهمة

- تتضمن مهمة التجهيز لسنة 2023 ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة كما يلي.
- برنامج البنية الأساسية للطرقات
- برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
- برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- برنامج القيادة والمساندة

برنامج 1 : البنية الأساسية للطرقات	برنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	برنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	برنامج 9 : القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي المركزي: تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات	البرنامج الفرعي المركزي 1 : حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	البرنامج الفرعي المركزي: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	البرنامج الفرعي المركزي 1: القيادة
	البرنامج الفرعي المركزي 2 : حماية الشريط الساحلي وإحكام انجاز المنشآت		البرنامج الفرعي المركزي 2: المساندة
24 برنامجا فرعيا جهويا	24 برنامجا فرعيا جهويا	24 برنامجا فرعيا جهويا	24 برنامجا فرعيا جهويا

3 ـ الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط

أ- ميزانية المهمة:

جدول عدد 1

تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		انجازات 2021	ق م التكميلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطوّر	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	109903	120486	122500	2014	101,67%
	اعتمادات الدفع	109753	120486	122500	2014	101,67%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	58901	58632	60461	1829	103,12%
	اعتمادات الدفع	58525	58632	60461	1829	103,12%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	158904	193809	223809	30000	115,48%
	اعتمادات الدفع	158904	193809	223809	30000	115,48%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	1512479	1098102	1330710	232608	121,18%
	اعتمادات الدفع	948545	1183975	1475420	291445	124,62%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	172200	800	1310	510	163,75%
	اعتمادات الدفع	172200	800	1310	510	163,75%
المجموع	اعتمادات التعهد	**2012387**	**1471829**	**1738790**	**266961**	**118,14%**
	اعتمادات الدفع	**1447927**	**1557702**	**1883500**	**325798**	**120,92%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد2

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		انجازات 2021	ق م التكميلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطور	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة %
البرنامج 1	اعتمادات التعهد	1685653	1077424	1177910	100486	109%
	اعتمادات الدفع	1088203	1223406	1377540	154134	113%
البرنامج 2	اعتمادات التعهد	166568	217165	374675	157510	173%
	اعتمادات الدفع	133381	135043	227575	92532	169%
البرنامج 3	اعتمادات التعهد	116920	129465	138107	8642	107%
	اعتمادات الدفع	190154	149895	228387	78492	152%
البرنامج 9	اعتمادات التعهد	43246	47775	48098	323	101%
	اعتمادات الدفع	36188	49358	49998	640	101%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**2012387**	**1471829**	**1738790**	**266961**	**118%**
	اعتمادات الدفع	**1447927**	**1557702**	**1883500**	**325798**	**121%**

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية**

تقدر ميزانية مهمة التجهيز والإسكان لسنة 2023 بـ 500 883 1 أ.د مقابل 1557702 أ.د لسنة 2022 أي بزيادة قدرها 325798أ.د (21%) وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

- تبلغ تقديرات نفقات التأجير لسنة 2023 : 500 122 أد مقابل 486 120 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 2014 أد (1,67%) أما نفقات التسيير فتبلغ 461 60 أد سنة 2023 مقابل 58632 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 1829 أد (3,12%) وتبلغ نفقات التدخلات 809 223 أد سنة 2023 مقابل 193809 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 000 20 أد (9,81 %) على شكل إحالة البرنامج 1 إلى الفاعل العمومي تحت إشرافه "شركة تونس للطرقات السيارة".

- أما نفقات الاستثمار فقد قدرت بـ 420 475 1 أ.د بعنوان سنة 2023 مقابل 1183975 أ.د بالنسبة إلى سنة 2022 أي بزيادة قدرها 291445 أ.د بنسبة (24,62%) وستخصص لمواصلة المشاريع طور الإنجاز .

وتتفرع هذه الاعتمادات بين البرامج على النحو التالي:

البرنامج الأول: 540 377 1أد أي ما يمثل نسبة قدرها 73,15%

البرنامج الثاني: 575 227 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 12,08 %

البرنامج الثالث: 387 228 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 12,10 %

البرنامج التاسع : 998 49 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 2,65 %

ب-إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد3

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	انجازات 2021	ق م التكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	94011	120486	122500	125750	133770
نفقات التسيير	58525	58632	60461	62275	64143
نفقات التدخلات	158904	193809	223809	230159	244902
نفقات الإستثمار	947072	1183975	1475420	1518460	1613745
نفقات العمليات المالية	172200	800	1310	1356	1440
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1447927**	**1557702**	**1883500**	**1938000**	**2058000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					

جدول عدد4

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

البيان	انجازات 2021	ق م التكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرقات	1088203	1223406	1377540	1417465	1505075
البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	133381	135043	227575	234178	248812
البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	190154	149895	228387	234986	249728
البرنامج 9: القيادة والمساندة	36188	49358	49998	51371	54385
المجموع	**1447927**	**1557702**	**1883500**	**1938000**	**2058000**

نلاحظ خلال سنة 2023 تطورا بنسبة 1,67 % في حجم نفقات التأجير مقارنة بالإعتمادات المرسمة لسنة 2022 ، وتطورا بنسبة 2,65 % خلال سنة 2024 وبنسبة 6,38 % خلال سنة 2025 ويعود ذلك إلى الإنتدابات الجديدة التي قامت بها الوزارة بعنوان سنة 2021 وكذلك التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية.

كما تم اعتماد زيادة سنوية بـمعدل 3,12 % في نفقات التسيير خلال الفترة 2023-2025 .

من جهتها تسجل نفقات التدخلات تطورا هاما بنسبة 15,48% خلال سنة 2023، نتيجة ارتفاع تحويلات البرنامج 1 إلى فاعله العمومي "شركة تونس للطرقات السيارة"، ثم يليه تطور بنسبة 2,92 % خلال سنة 2024 ثم ارتفاعا جديدا ب 6,28% في سنة 2025 .

أما نفقات الإستثمار فقد سجلت تطورا هاما بـنسبة 24,62 % خلال سنة 2023 وبـنسبة 2,92 % خلال سنة 2024 وبـ 6,28 % خلال سنة 2025 ويعود ذلك أساسا لضخامة حجم المشاريع المتواصلة في ما يتعلق بقنطرة بنزرت والطريق السيارة تونس جلمة بالنسبة إلى البرنامج الأول وإلى العدد الهام للمشاريع المتواصلة وصيانة المنشآت المائية وتسيير مصالح حماية الشريط الساحلي وإنجاز البنايات المدنية بالنسبة إلى البرنامج الثاني، وإلى الترفيع في نسق إنجاز الدراسات المتواصلة وانطلاق الدراسات الجديدة للأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية وأمثلة تهيئة وتنمية الولايات و دراسات الرصد الترابي "أطالس الولايات" والانطلاق في انجاز مشروع منظومة التصرّف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية من قبل ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط وكذلك إتمام الأشغال المتعلقة بتهذيب وإدماج الأحياء السكنية جيل أول وإنجاز الدراسات الخاصة بمشروع الجيل الثاني ولفائدة مشروع اقتناء مساكن في إطار برنامج المسكن الأول بالنسبة إلى البرنامج الثالث.

المحور الثاني

تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1 :البنية الأساسية للطرقات

إسم رئيس البرنامج : السيد صلاح الزواري

تاريـخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتجية

يسهر البرنامج 1 على تكييف البنية الأساسية للطرقات مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف ربط مختلف جهات البلاد بطريقة تضمن سيولة واستدامة حركة المرور وسلامة مستخدميها (مواطنين ومواطنات وقطاع خاص وقطاع عام) مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وتطور الأسطول الوطني للسيارات.

وعلى هذا الأساس فإن البرنامج 1 له جملة من الالتزامات الدولية و التي حثت عليها الوثيقة التوجيهية تونس 2035 (نسخة أولية) المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية الـ17 للتنمية المستدامة، و الافريقية المتعلقة بتحقيق الأجندة الافريقية 2063 . حيث يقدم البرنامج مساهمة كبيرة في تحقيق الهدف التاسع للتنمية المستدامـــــة وعلى وجه الخصوص أحد أهدافــه (9-5-1) إنشاء بنية تحتية عالية الجودة ومستدامة ومرنة تتماشى مع الحاجيات الخصوصية لكافة المستخدمات والمستخدمين و ذلك بالعمل على:

- أولا ضمان استدامة وانسيابية حركة المرور بما يتيح سهولة الحركة تلبية لمطالب المواطنين والنسيج الاقتصادي (رواد الأعمال، رجال الأعمال، الوقت المخصص للمرور ...) فمن أولويات الاستثمارهو استكمال شبكة الطرقات السيارة و ربط الولايات الداخلية بالولايات الساحلية عبر الشروع في انجاز الطريق السيارة تونس جلمة و مضاعفة الطرقات (وصلة تطاوين بالطريق السيارة) وانجاز المنعرجات (منعرج تالة بالقصرين).

- ثانيا ضمان سلامة المستعملي الطريق حيث يعمل البرنامج 1 على امتلاك شبكة من الطرقات المهيكلة والمجهزة بمرافق حديثة و تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية (العرض يساوي أو يفوق 7 أمتار) والصيانة الدورية للطرقات مما يساهم في تقليل مخاطر حوادث المرور و كذلك الصيانة الدورية للمسالك الريفية التي لها تأثير على الفئات الهشة؛

- ثالثا مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية مع مراعاة تطور الأسطول الوطني لذلك يعمل البرنامج 1 على تطوير البحث العلمي في مجال المواد المستخدمة لانجاز الطرقات أوصيانتها. حيث تم توقيع

اتفاقية شراكة بين وزارة التجهيز والإسكان والمركز الفرنسي (CEREMA) لتنفيذ برنامج التصرف في نفايات البناء والهدم وتحويلها إلى مواد لإنجاز الطرقات وذلك في إطار مشروع تطبيق الابتكار لتطوير الاقتصاد الدائري للبناء المستدام بالبحر المتوسط'RE MED'. ومن ناحية أخرى، أبرم مركز التجارب وتقنيات البناء اتفاقية مع المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والغرفة الوطنية لمنتجي الاسمنت تتمحور حول البحث في تطوير استعمال مادة الاسمنت في مجال بناء الطرقات وصيانتها اعتمادا على معالجة المادة الموجودة على عين المكان.

كما يقدم البرنامج مساهمة في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والموازنة من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية والحقوق والواجبات بين المواطنين و المواطنينات سواء كانوا في الحضر أو في الريف. فيعتبر البرنامج 1 أن المرأة الريفية هي من الفئات الهشة في المجتمع رغم أن لها دور ريادي في تنمية المناطق الريفية و توفير الأمن الغذائي بها فهي تشكل 58% من اليد العاملة الفلاحية منها 15% قارة[1] و بالتالي إيلاء هذه الفئة من المجتمع العناية اللازمة سوف يساهم في مساعدة المرأة الريفية الحصول على فرص متكافئة بينها و بين الرجل في مختلف المجالات فيسهل للمرأة في الريف الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية و كذلك سوق الشغل. فإن المرأة والفتاة تظلان الأكثر تأثرا في غياب بنية أساسية ملاءمة.

و يتميز واقع قطاع الجسور و الطرقات بـ:

- شبكة من الطرقات تمتد على زهاء 20 ألف كلم من الطرقات المرقمة منها 84 % معبدة وشبكة من المسالك الريفية بطول 58,3 ألف كلم من منها 45 % معبدة وفق بيانات إدارة استغلال وصيانة الطرقات إلى حد 31 ديسمبر 2022.

- يوجد حاليا قرابة 743 كلم من الطرقات السيارة بكامل البلاد منها قرابة 571 كلم (تونس رأس جدير) تتواجد على الشريط الساحلي (70%) و 172 كلم بالمناطق الداخلية (تونس بنزرت 51 كلم وتونس بوسالم 121 كلم)

- تقلص اعتمادات الدفع السنوات الأخير مقارنة باحتياجات القطاع

- تقاعد عدد من الاعوان او مغادرة بعض الإطارات الفنية من المهندسين البلاد في اطار التعاون الفن.

[1] صحيفة العرب عدد11143 بتاريخ 2018/10/19

ولكن يطمح البرنامج 1 إلى تحقيق المؤشرات والأهداف الكميّة في آفاق سنة 2035 على النحو التالي:

بلوغ 1300كلم من الطرقات السيارة

انجاز 2000 كلم من الطرقات السريعة

بلوغ 33000 كلم من المسالك الريفية المهيئة و المعبدة

انجاز الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت و جسر جربة

بلوغ 20000 كلم من الطرقات المهيئة

بلوغ 14000 كلم من الطرقات المدعمة بالخرسانة الاسفلتية

ولتحقيق ذلك تعتمد البرنامج 1 استراتيجية على محورين أساسيين: الأول يتمثل في تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة والمسالك الريفية على كامل تراب البلاد مما يمكن وصول جميع المستخدمين من النساء والرجال إلى المرافق الأساسية وتقليل التفاوتات بين الجهات. أما الثاني فيتمثل في صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية لمحافظة على وظيفيته. وتعطى الأولوية عند ترسيم الاعتمادات والمشاريع الجديدة إلى المحور الثاني.

2.1 الهياكل المتدخلة:

تساهم الهياكل التالية في تحقيق أهداف ومؤشرات البرنامج1 وهي على التوالي:

الإدارة العامة للجسور والطرقات ومختلف الوحدات حسب الأهداف التابعة لها

الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان

شركة تونس للطرقات

مركز التجارب وتقنيات البناء

2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الأول باعتبار أن تطور شبكة الطرقات والطرقات السيارة يجعلها تواكب تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع وتنقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد وكذلك الدول المجاورة. لذلك تم اعتماد مؤشرين الأول يعنى بتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة والثاني يعنى بنسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار).

- **المؤشرات :**

✓ المؤشر1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة

يبرز هذا المؤشر طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال والمنجزة باعتبار دورها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وربط البلاد التونسية بالحدود الليبية و/ أو الجزائرية، وما يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة لمستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية مع البلدان المجاورة.

✓تقديرات المؤشر 1.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر 1.1.1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة	%	55,4	57	61	68	71

تتواصل أشغال الجزء الرابط بين قابس – مدنين على طول 84 كلم بنسبة انجاز 88% إلى موفى 2021. و من المتوقع أن ينتهي الجزء المدو-مدنين موفى الثلاثية الثانية لسنة 2023. وهذا سيكون له تأثير على تقديرات المؤشر لسنة 2023. أما بالنسبة لتقديرات 2024 فنأمل ان تحقق أشغال الطريق السيارة تونس جلمة تقدما هاما. الطريق السيارة تونس جلمة بطول 186 كلم فتتواصل أشغال تحرير حوزة حيث بلغت نسبة التقدم 37% إلى موفي 2021. ستنطلق أشغال الجزء تونس– السبيخة (4 أقساط) الممولة من قبل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في شهر أكتوبر2022. أما الأقساط 4 الموالية التي تهمّ الجزء السبيخة – جلمة والممولة من قبل البنك الأروبي للاستثمار فستنطلق مع بداية سنة 2023.

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية(عرض يساوي أو يفوق 7 امتار)

يبرز هذا المؤشر طول الطرقات المرقمة التي عرضها يساوي أو يفوق 7 أمتار و كذلك طول الطرقات المضاعفة باعتبار دورها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وما يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة لمستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية بين الجهات و مع الدول المجاورة.

✓ تقديرات المؤشر2.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
لمؤشر 2.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 امتار)	%	68,7	68,9	69,6	69,82	69,82

العديد من الأنشطة تساهم تحقيق القيمة المنشودة لهذا المؤشر خاصة النشاط 4 الطرقات المهيكلة (مضاعفة طرقات، المنعرجات، المحولات) والنشاط 5 تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة.

الهدف 1-2: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة الى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الأول باعتبار التأثير الهام لنشاطي تهيئة المسالك الريفية و صيانة المسالك الريفية على تنقل المرأة الريفية للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك سوق الشغل؛ مما يساهم في تحسين ظروفها المادية والصحية والتعليمية ويعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي لمنطقتها بدرجة أولى و للبلاد بدرجة ثانية لذلك تم إيلاء هذين النشاطين الأهمية اللازمة من حيث رصد الإعتمادات.

✓ المؤشر 1.2.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء

يبرز هذا المؤشر تطور طول شبكة المسالك الريفية المهيئة

✓ تقديرات المؤشر1.2.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	2024	2025
المؤشر 1.2.1 : النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء	%	46,79	45,9	46,3	46,6	47,1

تم اعتماد المؤشر "النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء" كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى تحسين نفاذ المرأة الريفية إلى الخدمات الصحية و التعليمية و الأسواق للتعزيز من تمكينها الاقتصادي. و قد تمت المحافظة على قيمة المؤشر للسنوات 2023 و2024 حيث تميزت سنة 2021 بانطلاق أشغال الجزء الأول من تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في حين أن الجزء الثاني سينطلق بداية سنة 2023 و سيكون لهما تأثير في نتائج المؤشر لسنة 2025.

الهدف 1-3: المحافظة على جودة شبكة الطرقات

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الثاني للبرنامج 1 ومن خلال انجاز النشاط C صيانة واستغلال الطرقات المرقمة والنشاط E تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات.

✓ المؤشر 1.3.1: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة

صيانة الطرقات للحفاظ على هيكل الطريق وتوابعها في حالة تسمح بسهولة ويسر حركة المستخدمين وتوفر السلامة اللازمة لهم من أولويات البرنامج 1. و ذلك من خلال مجهودات الإدارة السنوية المتمثلة في القيام بأعمال الصيانة الاعتيادية (على حساب نفقات التسيير) والصيانة الدورية (على حساب نفقات الاستثمار).

✓ تقديرات المؤشر1.1.3

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.1.3: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة	%	66	67,9	69,9	71,8	73,7

تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر يستوجب استكمال انجاز برنامج سنة 2021 و2022 فيما يتعلق بالتغليف السطحي بالخرسانة الاسفلتية والانطلاق في برنامج سنة 2023 الذي يحتوي على تغليف بالخرسانة الاسفلتية، تغليف سطحي بطبقتين، تثبيت الحواشي ،شحن الحواشي، ولإضفاء جمالية على محيط الطرقات خصصت اعتمادات للقيام برفع الأتربة المتراكمة بجوانب الأرصفة والحواجز الإسمنتية وإزالة الأعشاب الطفيلية والعناية بالغرسات المحاذية للطرقات والمفترقات. ولتوفير سلامة أكبر لمستعملي الطريق يحتوي البرنامج على أعمال التشوير الأفقي والعمودي.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي	**المؤشر 1-1-1:** النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد لطرقات السيارة	61%	1- تطوير شبكة الطرقات السيارة	4 500	القيام بالاستشارة العمومية لفائدة مشاريع الطرقات السيارة في مرحلة الدراسات
			2- الطريق السيارة تونس جلمة	160 000	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
	المؤشر 1-1-2: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 امتار)	69,6%	3- قنطرة بنزرت	45 100	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			4- الطرقات المهيكلة	227 380	احداث آليات خاصة للتصرف في الشكاوى للمشاريع الممولة من قبل البنك الاروبي للاستثمار تعصير الطرقات 2 PMRII انجاز دليل يتعلق بخطة اشراك أصحاب المصلحة Plan Prenantes d'Engagement des Parties
			5- تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة	70 100	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			6- تدعيم الطرقات المرقمة	24 100	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			7- بناء الجسور	63 500	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			9- دراسات طرقية واتقان فني	5 000	القيام بالاستشارة العمومية لفائدة المشاريع الممولة
			A- طرقات بمداخل المدن	1 000	تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية
			B- متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	1 000	توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التجهيز والإسكان والمركز الفرنسي (CEREMA) لتنفيذ برنامج التصرف في نفايات البناء والهدم وتحويلها إلى مواد لإنجاز الطرقات عبر المشاركة الفعلية لمركز التجارب وتقنيات البناء. وذلك في إطار مشروع تطبيق الابتكار لتطوير الاقتصاد الدائري للبناء المستدام بالبحر المتوسط 'RE MED'
الهدف 1-2: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة الى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم	**المؤشر 1-2-1** النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء	46,3%	8- تهيئة المسالك الريفية	97 920	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			F- تعبيد المسالك الريفية	2 000	تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية
الهدف 1-3: المحافظة على جودة شبكة الطرقات	**المؤشر 1-3-1** مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة	69,9%	C- استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	253 667	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال
			D- صيانة المسالك الريفية	111 188	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال
			E- تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	51 000	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال وحضور فعاليات تتعلق بالسلامة المرورية
			Z- نشاط المساندة	260 085	لا توجد

(*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تساهم شركة تونس الطرقات السيارة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الأول للبرنامج " تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي" من خلال السهر على انجاز الطريق السيارة قابس – مدنين. فبانتهاء هذا الجزء يصبح الطول الجملي للطرقات السيارة المنجزة والمستغلة 745,3 كلم مما يسهل عملية تنقل الأشخاص والبضائع من أقصى الشمال (بنزرت) ومن الشمال الغربي (بوسالم من ولاية جندوبة) إلى أقصى الجنوب (الحدود الليبية برأس الجدير) و بالتالي تنشيط الحياة الاقتصادية بين البلاد التونسية و مع البلدان المجاورة. أما عن حجم الاعتمادات المحالة لفائدة الشركة تبلغ 200 مليون دينار سنة المالية 2023.

جدول عدد2:
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: مليون دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
شركة تونس للطرقات السيارة	**الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي**	**النشاط 1 -تطوير شبكة الطرقات السيارة.** الانتهاء من انجاز القسط 2 من الجزء المتعلق بالطريق السيارة قابس- مدنين (84 كلم)	**200مليون دينار**

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		انجازات 2021	ق م التكميلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطوّر	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	50722	53295	53275	-20	99,96%
	اعتمادات الدفع	50722	53295	53275	-20	99,96%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	49282	47830	49265	1435	103,00%
	اعتمادات الدفع	49282	47830	49265	1435	103,00%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	151124	170000	200000	30000	117,65%
	اعتمادات الدفع	151124	170000	200000	30000	117,65%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	1264525	806299	875370	69071	108,57%
	اعتمادات الدفع	667076	952281	1075000	122719	112,89%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	170000	0	0	0	0,00%
	اعتمادات الدفع	170000	0	0	0	0,00%
المجموع	اعتمادات التعهد	1685653	1077424	1177910	100486	109,33%
	اعتمادات الدفع	1088204	1223406	1377540	154134	112,60%

يبين الجدول 3 إعتمادات الدفع للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" المقترحة لسنة 2023 قيمة 1 377 540 أد وهي موزعة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة كما يلي:

- إعتمادات نفقات التأجير: تبلغ 53 275 ألف دينار وتمثل تقريبا ذات الاعتمادات التي تم ترسيمها بميزانية سنة 2022.

- إعتمادات نفقات التسيير: تبلغ 265 49 ألف دينار وتسجل ارتفاعا بنسبة 3 % مقارنة باعتمادات سنة 2022، وهي تقديرات تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الحكومية المجسدة ضمن منشور رئاسة الحكومة.

- إعتمادات نفقات التدخلات تبلغ 000 200 ألف دينار وتسجل ارتفاعا بنسبة 17,65 % مقارنة باعتمادات سنة 2022 لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة .

- إعتمادات نفقات الإستثمار: تبلغ 000 075 1 ألف دينار منها 000 400 ألف دينار على موارد قروض خارجية موظفة وتسجل ارتفاعا بنسبة 12,6 % مقارنة باعتمادات قانون المالية التعديلي لسنة 2022.

إعتمادات العمليات المالية: لا شيء

نلاحظ تسجيل ارتفاع جملي في ميزانية البرنامج 1 بنسبة 12,6% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 (625 359 1 أد).

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات	انجازات 2021	ق م التكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	50722	53295	53275	54688	58176
نفقات التسيير	49282	47830	49265	50743	52265
نفقات التدخلات	151124	170000	200000	205674	218849
نفقات الإستثمار	667076	952281	1075000	1106359	1175784
نفقات العمليات المالية	170000	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1088204	1223406	1377540	1417465	1505075
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					

يبين الجدول 4 تطور اعتمادات الدفع حسب طبيعة النفقة للبرنـــامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" بالنسبة إلى السنوات 2023 و2024 و2025.

قدرت الاعتمادات لسنـة 2023 بـ 540 377 1 ألف دينار مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 13% مقارنة بتقديرات سنة 2022 (406 223 1 ألف دينار). أما سنة 2024 فتقدر بـ 1417465 ألف دينار بزيادة قدرها 3% مقارنة باعتمادات سنة 2023. أما سنة 2025 فستبـــلغ 1505075 ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـــ 6% مقارنة بتقديرات سنة 2024. وذلك حتى نتمكن من المحافظة على نفس نسق سير وتعهد المشاريع وإنجازها.

كما يبين الجدول:

- نفقات التأجير:

تم إعتماد تقريبا ذات نفقات التأجير لسنة 2022 بنسبة 0 % أما سنوات 2024 فتم اعتماد زيادة بنسبة 3%و اعتماد زيادة بنسبة 6% سنة 2025 مقارنة بتقديرات سنة 2024

- -نفقات التسيير:

تم إعتماد زيادة سنوية بنسبة 3%في نفقات التسيير خلال سنوات 2023-2025.وهي تهم ثلاث أنشطة استغلال وصيانة الطرقات المرقمة، صيانة المسالك الريفية ونشاط المساندة

- نفقات التدخلات:

تم ترسيم اعتمادات لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة بقيمة 200 مليون دينار بالنسبة لسنة 2023 و205,7 مليون دينار لسنوات 2024 و218,9 م د سنة 2025 وذلك لخلاص التزامات الشركة تجاه الممولين الأجانب والمتعاملين معها.

- نفقات الاستثمار:

شهدت 2023 انخفاضا طفيفا بـنسبة 13 % مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 أما سنة 2024 ارتفاعا بـ 3% مقارنة بسنة 2023. وكذلك سنة 2025 فستسجل ارتفاعا بـ 6% مقارنة بتقديرات سنة 2024. وذلك نظرا لضخامة حجم المشاريع المتواصلة خاصة فيما يتعلق بالنشاط 2 والنشاط 3 وحتى نحافظ على نسق انجاز مقبول للمشاريع في بقية الأنشطة.

- نفقات العمليات المالية: لا شيء

1

البرنامج عدد 2 :حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

إسم رئيس البرنامج : السيدة نادية قويدر الطرابلسي

تاريـخ توليها مهمة "رئيسة البرنامج" : 08 أفريل 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتجية

تظل حماية الأفراد والممتلكات، المحيط الطبيعي عموما والشريط الساحلي خصوصا، والتحكم في المنشآت قطاعا استراتيجي اذا أهمية مطلقة وجزءا لا يتجزأ من أولويات الدولة بالنظر إلى دوره الأساسي في التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار انسجام البرنامج مع تطلعات الدولة وأولويتها، أولى البرنامج 2عناية خاصة بحماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي من خلال حماية المدن من الفيضانات والشريط الساحلي من الانجراف البحري والتوقي من التغيرات المناخية مع التحكم في المنشآت.

في علاقة بالالتزامات الدولية والوطنية أولى البرنامج اهتماما خاصة بربط إطار الأداء والتنزيل العملياتي بالنوع الاجتماعي عملا بأحكام الفصل 18 للقانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 كما تم ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع مراحل البرمجة والدراسات والأشغال،

كما أن البرنامج يساهم في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة على غرار: الهدف رقم 11 (مدن و مجتمعات محلية مستدامة) حيث يقوم البرنامج بحماية المدن من الفياضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ويوفر بنايات مدنية إيكولوجية ومقتصدة للطاقة، والهدف رقم 6(المياه النظيفة والنظافة الصحية) حيث يقوم البرنامج بمنشآت لجمع مياه السيلان وجميع الشبكات المختلفة الخاصة بالبنايات المدنية وبالموانئ، كذلك الهدف رقم 5(المساواة بين الجنسين) والهدف رقم 10(الحد من اوجه عدم المساواة) وذلك من خلال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في المشاريع للحد من الفوارق بين النساء والرجال وتدعيم استغلال الفئات الهشة للمشاريع المنجزة،

وأخيرا الهدف رقم 14(الحد من تأثيرات التغيرات المناخية) من خلال الأخذ بعين الاعتبار معطيات التغيرات المناخية عند إعداد استراتيجية التوقي من الفياضانات والحماية من الانجراف البحري وعند تصميم المنشآت والبنايات المدنية.

ونظرا لحرص البرنامج على التطوير والتحسين من الأهداف والدفع نحو مواكبة المستجدات المعاصرة وتقوية البرنامج وأسسه، وجب القيام بالتشخيص الموضوعي والبحث عن سبل النجاعة وعليه فقد تم ضبط أهم نقاط القوة ونقاط الضعف وعرضها كالآتي:

تتلخص أهم نقاط القوة في ما يلي:

- توفّر الخبرات المختصة في المجال وتنوع الاختصاصات المساعدة على متابعة انجاز المشاريع،
- توفّر الأطر القانونية والهياكل المؤسساتية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية،
- القبول الاجتماعي للهدف الاستراتيجي،
- توفّر ظروف العمل الملائمة لإنجاح المشاريع ،
- انخراط الدولة في المعاهدات الدولية والتزاماتها تجاه دعم أهداف التنمية المستدامة،
- التوجه نحو التكنولوجيات الحديثة واعتماد النمذجة والرقمنة لاختزال الآجال وتحقيق النجاعة.

أما نقاط الضعف فتتلخص فيما يلي:

- صعوبات في تحرير حوزة المشاريع ومواجهة التعدي على حرمة الملك العمومي
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال وتشتت المعطيات الأساسية

- ارتباط المشاريع بعديد الجهات الفاعلة مما يسبب التعطيل بسيرها: عدم توفّر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المنشأ وصاحب المنشأ المفوض فيما يتعلق بالمشاريع المينائية، التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية،...
- غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- قلة المقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،
- الصعوبات التي يواجهها الفاعلون العموميون
- نقص في قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة،
- نقص في ادراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي للمشاريع
- التأثيرات المباشرة والغير مباشرة للتغيرات المناخية على أهداف البرنامج،
- خروج الكفاءات والمراجع المهنية إما بالإحالة على التقاعد أو الترقيات لمناصب عليا مع قلة الانتدابات.

وعليه تم ظبط إستراتيجية البرنامج والتي تتمحور حول:

- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات ،
- حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت المينائية المفوضة،
- إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأ مفوض

وتتمثل أولويات كل محور استراتيجي فيما يلي:

حماية المناطق العمرانية من الفيضانات :

تتمثل أولويات هذا المحور في تمكين الافراد والممتلكات العامة والخاصة من الحماية اللازمة لتجنب مخاطر الفيضانات والتوقي من التغيرات المناخية.

حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت المينائية المفوضة:

تتمثل أولويات هذا المحور في ضمان الحماية الضرورية للشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية المفوضة وذلك بـ:

- تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والمينائي
- حماية المناطق المهددة بالانجراف البحري،
- إعداد استراتيجية ومخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتوقي من التغيرات المناخية،
- احكام انجاز مشاريع الموانئ البحرية كصاحب منشأ مفوض بما يستجيب لمتطلبات أصحاب المنشآت ومستعملي الموانئ والبحارة...

إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأ مفوض:

تتمثل أولويات صاحب المنشأ المفوض في ميدان البنايات المدنية في وضع خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال عبر:

- انجاز مشاريع بنايات مدنية مقتصدة للطاقة ومحافظة على البيئة بما يعزز البناء المستدام،

- تقديم المساندة الفنية لعديد الوزارات لإنجاز مشاريع البنايات في القطاعات المعنية،
- تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء في إطار تعزيز القطاع والمساهمة في التنمية المستدامة.

2.1 الهياكل المتدخلة

يتكون البرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" من برنامجين فرعيين مركزيين و24 برنامج فرعي جهوي. ويتضمن البرنامج الفرعي 1 "حماية المناطق العمرانية من الفيضانات" من وحدة عملياتية واحدة وهي "إدارة المياه العمرانية" بينما ينقسم البرنامج الفرعي 2"حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت" إلى وحدتين عمليتين و هما "الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية" و"الإدارة العامة للبنايات المدنية" حيث يشتركان في خصوصية كونهما صاحب منشأة مفوض. ويمثل كل برنامج فرعي جهوي وحدة عملياتية وهي "الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان".

كما يتضمن البرنامج مساهمة ثلاثة فاعلين عموميين في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني والمتعلق بـ"المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة" وهم:

شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس،

شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية،

شركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة.

وهي شركات تم احداثها لمتباعة مشاريع وطنية هامة بعلاقة بالشريط الساحليوتساهم في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني وهو المتعلق بـ"المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة".

2- أهداف ومؤشرات الأداء

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات الأداء

- **الهدف 2-1 : التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة**

تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات لإنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المهددة بالفيضانات وذلك للتخفيف من حدتها وتأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. وللحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار وحتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه ودون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به

ولبلوغ الغاية المنشودة للهدف تم الإعتماد على مؤشرين لقيس الأداء وهما :

- نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي،
- النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات.

- **المؤشرات:**

✓ المؤشر1.1.2 : نسبة إنجاز مشاريع المخطط الاستراتيجي

يمثل هذا المؤشر العدد الجملي للمشاريع التي يتم إنجازها وقبولها بصفة وقتية إلى حدود تاريخ تحيينه مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الاستراتيجي. ويتم إحتساب قيمة هذا المؤشر في إطار تقييم الإنجازات التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية لضمان بلوغ هدف " : التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة"

✓ تقديرات المؤشر 1.1.2

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%	96	97	98	99	100

ترتبط التقديرات المبينة بالجدول أساسا بنسبة تقدم المشاريع المتواصلة إضافة إلى الآجال المتوقعة لإنجاز المشاريع الجديدة. ونظرا لتراجع نسبة تقدم المؤشر بالنسبة لسنة 2021 مقارنة بتقديرات نفس السنة (96 % عوضا عن 99 %) فإن نسبة تقدم المؤشر بالنسبة لسنوات 2022 و 2023 و 2024 تصبح على التوالي 97 % و 98 %و 99 %وبالتالي يبلغ المؤشر نسبة تقدم 100 % سنة 2025.

وبصفة عامة فإن هذه التقديرات تعكس مدى تحقيق الهدف الذي يرجع له المؤشر وهو" التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنيةو ضمان وظيفية المنشآت المنجزة.

✓ المؤشر2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

يمثّل هذا المؤشر طول المنشآت التي يتم جهرها وتنظيفها سنويا بمختلف الولايات مقارنة بالطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة إلى تاريخ تحيين المؤشر. ويتم احتساب قيمة هذا المؤشر في إطار تقييم الإنجازات التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية لضمان بلوغ هدف " : التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة"

مؤشرات قيس أداء الهدف1.2: التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	%	96	96	97	98	99

ترتبط تقديرات هذا المؤشر بعدد المشاريع المنجزة خلال السنة المنقضية حيث يتم إدراج جهر وتنظيف المنشآت المنجزة ضمن برنامج التدخل السنوي لجهر وتنظيف منشآت الحماية ذات الصلة الذي تقوم به الإدارة.

وأخذا بعين الاعتبار لتقديرات المؤشر 1.1.2 خلال السنوات 2022 إلى 2025 تم احتساب نسبة تطور المؤشر 2.1.2 خلال نفس الفترة.

▪ الهدف 2.2: حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري عن طريق منشآت تؤمن الوصول إلى البحر لجميع الفئات وتضمن سلامة النساء والرجال

يتعلق هذا الهدف بالمحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة وهو مرتبط بالمحور الثاني من استراتيجية البرنامج التي تتعلق بحماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.

ولبلوغ الهدف تم اعتماد مؤشرين يتمثلان في:

- نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- مستوى الأداء الفني لإنجاز المشاريع البحرية المفوضة.

- المؤشر1.2.2 : نسبة انجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

يتم اعتماد فترة زمنية معينة وبرمجة الطول المعني بالحماية من الشريط الساحلي خلال هذه الفترة ويتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة تقدم الانجاز مقارنة بالهدف المنشود ويعتبر هذا المؤشر انعكاسا لمدى تحقق جزء من الهدف في فترة زمنية محددة (تم اعتماد فترة مخطط التنمية 2016-2021 و2022)

يرتبط هذا المؤشر بإنجاز المشاريع المرسمة بمخطط التنمية وقد تمت مراجعته وإعادته للصفر باعتبار انتهاء القيمة المستهدفة سنة 2022 ووضع قيمة مستهدفة جديدة ضمن مخطط التنمية 2023-2025.

وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده لاحقا في وضع القيمة المستهدفة طويلة المدى.

✓ تقديرات المؤشر1.2.2

مؤشرات قيس أداء الهدف: حماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.2.2 نسبة انجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	%	89	100	25	60	100

✓ المؤشر2.2.2 : مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة

يتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية المفوضة مع احترام الآجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال وبما يستجيب لمتطلبات صاحب المشروع ومستغلي الميناء.

✓ - تقديرات المؤشر2.2.2

مؤشرات قيس أداء الهدف: حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري عن طريق منشآت تؤمن الوصول إلى البحر لجميع الفئات وتضمن سلامة النساء والرجال	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.2.2 مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة	%	-	65	72	75	77

تم تحقيق نسبة 65 % سنة 2020 إلا أنه لم يتم احتساب المؤشر لسنة 2021 باعتبار عدم استلام أي مشروع.

ومن المنتظر المحافظة على نفس المستوى بالنسبة (65%) سنة 2022.

وعلى ضوء تقديرات 2023-2025 تسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع بشكل تصاعدي.

▪ الهدف 3.2 : بناء مستدام ومراعي للنوع الإجتماعي

يتم تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية عبر الإعتماد على الدراسات القطاعية في مجال البناء وسياسة الدولة في مجال التحكم في الطاقة ومجال النوع الإجتماعي.

ويتم قيس الهدف من خلال المؤشر المتعلق بالنجاعة الطاقية للبنايات.

✓ المؤشر1.3.2 : النجاعة الطاقية للبنايات

تسعى الإدارة إلى اعتماد تقنيات جديدة تمكن من تخفيض استهلاك الطاقة في البنايات لذلك فإنه كل ما انخفض هذا المؤشر كلما تم الترفيع في النجاعة الطاقية. تمّ اختيار هذا المؤشّر لما له من دلالة قيميّة في مستوى استهلاك الطاقة للبنايات ويقع إعتماد التقنين الحراري بالنسبة للمباني الخاضعة للقرار المشترك من وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابيّة ووزير الصناعة والطاقة والمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة المؤرّخ في 2008/07/23، المتعلّق بضبط الخاصيّات الفنيّة الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدّة للمكاتب أو ما يماثلها، واعتماد نفس التمشّي كحدّ أدنى بالنسبة للمشاريع الغير خاضعة لهذا القرار.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر1.3.2

مؤشرات قيس أداء الهدف : البناء المستدام ومراعي للنوع الإجتماعي	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.3.2 النجاعة الطاقية للبنايات	kwh/م^2/السنة	70	68	68	67	65

- لم تتجاوز الحاجيات الطاقية للبنايات خلال سنة2021،72 kwh/م2/السنة "الصنف 1"، حيث أنه طبقا للتصنيف الطاقي يجب أن لا تتجاوز هذه الحاجيات 95 kwh/م2/السنة "الصنف 3".
- بالنسبة لسنة 2022من المتوقع ان تبلغ قيمة المؤشر 68 kwh/م2/السنة.
- سيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنايات خلال السنوات القادمة علما وأنّنا بصدد العمل على مراجعة النصّ الترتيبي المتعلّق بالتصنيف الطاقي نحو الترفيع فيه (تحسين التصنيف الطاقي).

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

يبين الجدول الموالي تقديم مختلف الأنشطة للبرنامج (التي لها انعكاس مالي على ميزانية البرنامج) ودعائم الأنشطة2 (ليس لها انعكاس مالي) التي تساهم في تحقيق قيمة المؤشر للسنة المالية المعنية. كما يتضمن التأثير المالي لكل نشاط (تقدير للاعتمادات الخاصة بكل نشاط):

جدول عدد1 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة للبرنامج "2"

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف 1.2: التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة	المؤشر: 1.1.2 :نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	98%	اعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المدن من الفيضانات	164 500	لا توجد
	المؤشر: 2.1.2 :النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	97%	صيانة منشآت الحماية	30 500	لا توجد
			المساندة للبرنامج الفرعي 1	2 739	
الهدف 2.2: حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري عن طريق منشآت تؤمن الوصول إلى البحر لجميع الفئات وتضمن سلامة النساء والرجال	المؤشر: 1.2.2: نسبة انجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي		دراسات وأشغال حماية الشريط الساحلي	6300	تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والملك العمومي المينائي
		25%	متابعة مشاريع تبرورة وبحيرة تونس الجنوبية وسبخة بن غياضة	1310	تدخل الفاعلين العموميين المعنيين: إعداد استراتيجيات والبحث عن سبل تمويل للمشاريع: البحث عن ممولين خواص (أجانب أو محليين) أو شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص....
	المؤشر2.2.2 :مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة	72%	متابعة مشاريع موانئ الصيد البحري	1070*	
الهدف 3.2: : بناء مستدام ومراعي للنوع الإجتماعي	المؤشر: 1.3.2: النجاعة الطاقية للبنايات	68%	متابعة أشغال البنايات المدنية	5450	لا توجد
			متابعة انجاز الدراسات	0	لا توجد
			المساندة للبرنامج الفرعي 2	15706**	
مجموع البرنامج عدد 2				227575	

* منها 970 أد تدخل الإدارات الجهوية الساحلية لصيانة أجزاء من الشريط الساحلي والملك العمومي البحري.

** منها 526 أد مساندة على المستوى الجهوي

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم البرنامج مساهمة ثلاثة فاعلين عموميين وهم شركات تم احداثها لمتباعة مشاريع وطنية هامة بعلاقة بالشريط الساحلي وتساهم في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني وهو المتعلق بـ"المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة" والمتمثلة في:

-شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس

-شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية

-شركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة.

يقوم الفاعلون العموميون المرتبطون بالبرنامج بالسهر على تنفيذ مشاريعهم حيث تم إخراج حوزة هذه المشاريع من ملك عمومي بحري إلى ملك دولة خاص لفائدتها.

ويبين الجدول الموالي تدخلات الفاعلين العموميين المذكورين في علاقة بالبرنامج "2" ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة لهم بعنوان سنة 2023.

جدول عدد2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس "تبرورة"	يسهر الفاعلون العموميون على تنفيذ مشاريعهم المتواجدة على الشريط الساحلي وبالتالي فان مهمتهم بعلاقة بحماية الشريط الساحلي والمحافظة عليه.	المتابعة البيئية وأشغال الصيانة والتعهد بكل المنطقة التي تمسح 420 هك على طول الشريط الساحلي لمدينة صفاقس.	500
شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية		متابعة تطور الوضع البيئي ومراقبة جودة مياه بحيرة تونس الجنوبية، الصيانة الدورية للبوابات المائية والقيام ببعض الأشغال للهندسة المدنية للمحافظة على البحيرة في انتظار تنفيذ مشروع استثماري بها.	200
شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية		مواصلة التصفية العقارية لموقع المشروع الذي يمسح 142 هك على ساحل مدينة المهدية، مواصلة أشغال صيانة المنشآت المنجزة والقيام بالدراسات الاقتصادية لتسويق المشروع.	610

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيان النفقات		انجازات 2021	ق م التكميلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطوّر	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	15742	16360	17093	733	4,48%
	اعتمادات الدفع	15742	16360	17093	733	4,48%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	2299	2255	2322	67	2,97%
	اعتمادات الدفع	2299	2255	2322	67	2,97%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	0,00%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0	0,00%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	146327	197750	353950	156200	78,99%
	اعتمادات الدفع	113140	115628	206850	91222	78,89%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	2200	800	1310	510	63,75%
	اعتمادات الدفع	2200	800	1310	510	63,75%
المجموع	اعتمادات التعهد	166568	217165	374675	157510	72,53%
	اعتمادات الدفع	133381	135043	227575	92532	68,52%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيان النفقات	انجازات 2021	ق م التكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	15742	16360	17093	17546	18666
نفقات التسيير	2299	2255	2322	2392	2463
نفقات التدخلات	0	0	0	0	0
نفقات الإستثمار	113140	115628	206850	213056	219447
نفقات العمليات المالية	2200	800	1310	1356	1440
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	133381	135043	227575	234178	248812
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					

يبرز من خلال إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) للبرنامج 2 أن نسبة تطور النفقات تتفاوت حسب البرامج الفرعية والأنشطة الخاصة بها.

- بالنسبة للبرنامج الفرعي 2-1 (حماية المدن من الفيضانات): ستشهد ميزانية الاستثمار لسنة 2023 تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2022 حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات من 107 مليون دينار إلى 195 مليون دينار منها 176,800 مليون دينار على ميزانية الدولة 18,200 مليون دينار على القروض الخارجية الموظفة ويعود ذلك إلى العدد الهام للمشاريع المتواصلة. كما تم اقتراح ما قيمته 30,5 مليون

دينار لصيانة المنشآت المائية خلال سنة 2023 حيث أصبح من الضروري تدعيم الاعتمادات المرصودة لهذا النشاط نظرا لتطور شبكات منشآت حماية المدن من الفيضانات وأيضا للتغيرات المناخية المشهودة وارتفاع تواتر تهاطل الأمطار سنويا.

- بالنسبة للبرنامج الفرعي 2-2 (حماية الشريط الساحلي والتحكم في المنشآت): بالنسبة لمشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري فقد شهدت ميزانية الاستثمار تطورا من 5,8 مليون دينار لسنة 2022 الى 6,4 مليون دينار سنة 2023 ومنها 4,6 مليون دينار للمشاريع المتواصلة.
- كما تم الترفيع في ميزانية الإدارة العامة للبنايات المدنية من 2,8 مليون دينار سنة 2022 إلى 5,450 مليون دينار سنة 2023 (وهو راجع بالأساس إلى خلاص مشروع تهيئة المعابر الحدودية).
- بالنسبة للبرنامج الفرعي 2-3 (البرنامج الجهوي) :ارتفعت الميزانية المقترحة من 1453 ألف دينار سنة 2022 إلى 1496 ألف دينار سنة 2023 أي بنسبة 3% وهي نسبة مقبولة لتسيير مصالح حماية الشريط الساحلي وإنجاز البنايات المدنية.

تمثل جملة الاعتمادات المرصودة للسنوات 2023 و2024 و2025 للبرنامج عدد 2 جملة الاعتمادات اللازمة لتحقيق الأهداف والوصول إلى القيمة المستهدفة لمختلف مؤشرات قيس الآداء الخاصة بالبرنامج.

البرنامج عدد 3 :التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

إسم رئيس البرنامج : السيد نجيب السنوسي

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية

تتمثّل غاية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في إرساء تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للحواضر والمدن والتجمعات الريفية عبر إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية مع ضمان جودة الحياة و تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

وبخصوص تأثير الوضع العالمي والوطني على أداء البرنامج وعلى إثر مشاركة الجمهورية التونسية في مؤتمر "الموئل الثالث" بمدينة كيتو بالإكوادور في أكتوبر 2016 وبمناسبة مشاركة الجمهورية التونسية في فعاليات المؤتمر الدولي الثاني حول "السياسات الحضرية الوطنية" المنعقد بباريس من 15 إلى 18 ماي 2017 تمّ إقرار إعداد "السياسة الحضرية الوطنية بتونس" وذلك لتوفير إطار موحد للتنمية العمرانية وإدارة التوسع الحضري بطريقة فعالة ومتناسقة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية وقد تمّ خلال سنة 2021 إعداد التقرير النهائي والمتعلق بصياغة "السياسة الحضرية الوطنية" وتمت المصادقة عليه من قبل لجنة القيادة المكلّفة بمتابعة الدراسة خلال سنة 2022.

وتتضمن الخطة الحضرية الجديدة اعترافاً بالارتباط بين التحضر والتنمية المستدامة،

هذا الارتباط أيضا يبرز الصلة بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ذات البعد الكوني التي تتضمن 17 هدفا و169 غاية ولا سيما الهدف 11 بشأن المدن والمجتمعات المستدامة.

وبالرجوع إلى خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030، يرمي الهدف الحادي عشر للتنمية المستدامة بالأساس إلى تحقيق العديد من المقاصد بحلول سنة 2030 من بينها ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة.

ويشكل التعاون بين الجمهورية التونسية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أولوية كبرى

في توجهات الحكومة التونسية نظرا لأهمية المرحلة الحالية في تونس التي تزيد فيها نسبة التحضر عن 68% حيث أن مختلف مجالات التعاون تساعدنا على تحقيق الوصول العادل والمناسب للخدمات الأساسية والمستدامة في المناطق الحضرية التي تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

وقد تمّ تطوير التعاون بين مهمة التجهيز وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عبر فتح مكتب محلي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تونس وذلك بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 115 لسنة 2019 المؤرخ في 09 جويلية 2019.

هذا وقد احتضنت تونس مؤتمر الإسكان العربي السادس" سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحدّ من انتشارها" الذي تمّ عقده خلال شهر ديسمبر 2020.

تمرّ تونس اليوم كباقي دول العالم بجملة من التغيرات الاقتصاديّة والسياسيّة، بالإضافة إلى التغيرات المناخيّة والمشاكل البيئيّة والتوسع العمراني على الأراضي الفلاحيّة مما يمثّل ضغوطات كبيرة على جودة الحياة وتهديدا للأجيال القادمة. ولمواجهة هذه الصعوبات أحدثت تونس استراتيجيات وأدوات عمليّة لإعادة تنظيم المجال الترابي والعمراني تربط بين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

وقد تمّ إعداد نصوص وقوانين بغية تنظيم المجال الترابي وتحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية الاقتصاديّة العادلة بين الجهات وتقليص التفاوت الاجتماعي، ومن أبرزها مجلة التهيئة الترابيّة والتعمير لسنة 1994 وعدد من نصوصها التطبيقية. وفي إطار مزيد إحكام التصرف في المجال الترابي والعمراني تمّ إصدار مجلة الجماعات المحلية خلال سنة 2018.

فالتهيئة الترابية بصفة جزئية والتعمير يندرجان صلب صلاحيات الجماعات المحليّة لذا فإنّ مراجعة مجلّة التهيئة الترابيّة والتعمير باتت ضروريّة بما ينسجم مع ما نصّت عليه مجلّة الجماعات المحليّة.

ومن هنا برزت الضرورة للتسريع في إعادة صياغة مجلّة التهيئة الترابية والتعمير لعدة أسباب ومن أهمها:

- انعدام التناغم والانسجام بين سياسات الدولة القطاعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغياب آليات خصوصية من شأنها مساعدة الدولة على تركيز البنية التحتية والمشاريع الكبرى والتجهيزات المهيكلة لضمان تنمية شاملة ومستدامة للتراب الوطني والرفع من قدرته التنافسية.
- غياب الربط بين مخططات التهيئة الترابية والعمرانية وأمثلة التنقلات الحضرية والأمثلة المرورية،

-غياب آليات خصوصيّة تساعد البلديّة على تمويل برامج التهيئة والتجهيز المدرجة بأمثلة التهيئة العمرانيّة،

- ظاهرة احتكار الأراضي وخاصة منها القابلة للتعمير مع ارتفاع أسعارها والكائنة داخل أمثلة التهيئة العمرانية مما دفع بالفئات الاجتماعية الضعيفة وحتى المتوسطة لإقامة مساكنها في مناطق سكنية عشوائية ودون ترخيص مسبق في البناء.

كما توجد إشكاليات أخرى سواء تنظيميّة أو إجرائية أو فنيّة تتعلق أساسا بما يلي:

-طول إجراءات المصادقة على ملفات التقسيمات العمرانية ورخص البناء مما ساهم في الإخلال بالمشهد العمراني المتمثّل في إنشاء تقسيمات غير منظمة دون المصادقة عليها ،

ـ ارتفاع نسبة البناء غير المنظم التي بلغت في حدود 40 % والذي يساهم بشكل كبير في فقدان للأراضي الفلاحية وللمساحات الخضراء وفضاءات ترفيه وبناءات صديقة للبيئة. كما يمثّل أيضا عائقا أمام تمتع المواطن بالعيش الكريم ورفاهيّة تضمن له جودة حياة جيّدة. ممّا يتطلب توفير تمويلات لتهيئة تلك الأحياء وتهذيبها.

ولئن تحيل المعطيات إلى أهمية النتائج المسجلة وتطور الإطار التشريعي في مادة التعمير والتهيئة، وفي تمويل السكن الاجتماعي وتحسينه وفي تسجيل العقارات وكذلك في فتح المجال للباعثين العقاريين الخواص لتوفير السكن، فإن قطاع السكن والسكن الاجتماعي بالتحديد في ارتباطه الكلي بقطاع التهيئة العمرانية والتخطيط الحضري، لا يزال يشكو العديد من الصعوبات من بينها:

- المشاكل المرتبطة بالتصفية العقارية وطول إجراءات التسوية،
- تراجع عرض الأراضي الصالحة للبناء في مختلف مسالك الإنتاج وعدم التوصل إلى توفير مدّخرات عقارية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها،
- احتداد المضاربات العقارية وتأثيرها سلبا على ارتفاع ثمن المسكن المعد للبيع،
- ارتفاع كلفة الأراضي المهيأة وارتفاع كلفة البناء جراء ارتفاع المواد الأولية واليد العاملة، وما ينجر عنه من ارتفاع في كلفة المسكن،
- جمود تقريبي لسوق السكن المعد للكراء وعدم إقبال المستثمرين على إنجاز هذا الصنف من المشاريع،

وفيما يتعلق **بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي** يمكن الإقرار أن البرامج الموجودة حاليا لا تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي وحق المرأة في السكن اللائق ولا تضع مقاييس نوعيّة لإدماج الفئات الهشّة من النساء والرجال. إذ لا وجود لمقاربات تعنى بالنوع الاجتماعي أو منهج التكافؤ بين المرأة والرجل في إفعال مختلف المعايير المالية والفنية المعمول بها في الاقتناء المباشر للمسكن أو فيما يهم مراحل بناء المسكن، وحق الوصول إلى مصدر تمويل يأخذ في الاعتبار القدرة التسديديّة للمرأة ووضعها الاجتماعي.

وسيتم خلال سنة 2023 رصد المعطيات واستنتاج المؤشّرات الخاصّة بقطاع السكن والتركيز خصوصا على المؤشرات القائمة على النوع الاجتماعي والتي تهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الانتفاع ببرامج السكن.

وتتمثل **المحاورالاستراتيجية** الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان فيما يلي:

- **المحور الأول: تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين المناطق**
- **المحور الثاني: إنشاء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات السكنية**
- **المحور الثالث: توفير السكن اللائق لكافة الفئات الاجتماعية**

- **المحور الأول: تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين المناطق:**

تمثل التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني.

وتتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في:

– الرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني ودعم الانفتاح على الفضاء المغاربي والاندماج في الاقتصاد العالمي.

– تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية.

– الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة.

– إحكام استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة قصد تحقيق استدامة التنمية.

– تطوير آليات المتابعة لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال.

–مرافقة مسار حوضرة المدن الكبرى على غرار تونس وصفاقس وسوسة لتصبح قاطرة للتنمية في هذه المناطق وذلك من خلال تطوير رؤية شاملة لتنميتها وتدعيم قدرتها التنافسية على المستوى المتوسطي.

ـ المحور الثاني: إنشاء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات السكنية

تتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية في:

- اقتراح السياسة الوطنية والاستراتيجيات في قطاع التعمير وتقييمها،
- وضع سياسة جديدة للمدينة لمقاومة البناء الفوضوي وانتشار الأحياء العشوائية وتحسين جودة الحياة داخل المدن لتكون جاذبة للاستثمارات،
- رصد ومتابعة النمو العمراني وتركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لمزيد التحكم في التمدد العمراني،
- تغطية المدن بالشبكة الجيوديزية.

- مساعدة البلديات خاصة حديثة التأسيس على إنجاز أمثلة التهيئة العمرانية وذلك بتكوين وتقديم الإرشادات اللازمة وبمساعدتها على اعتماد المقاربة التشاركية وعلى مطابقتها مع استراتيجيات التنمية العمرانية.

ـ المحور الثالث: توفير السكن اللائق لكافة الفئات الاجتماعية

تتمثل سياسة السكن بصفة عامة في إيجاد آليات لمساعدة الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل على توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وبتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها **لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء ودون تمييز** وذلك من خلال الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن والمتمثلة بالأساس في:

– القيام بالدراسات التي من شأنها تطوير السياسة السكنية ودعم وتجسيم التوجهات نحو البناء المستديم والتقنيات الحديثة والضغط على الكلفة ،

– إرساء منظومة تشريعية متكاملة تستجيب لكل المتغيرات وقابلة للتحيين الدوري كلما اقتضت الضرورة ذلك،

– الاستخدام الأفضل للموارد وحسن إدارة الأراضي والترفيع في إنتاج المقاسم الاجتماعية التي من شأنها الحدّ من التوسّع العشوائي،

– إرساء منظومة تمويل متنوعة ومتكاملة تستجيب لمختلف فئات المجتمع وتتطور مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد،

– وضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصّة ذوي الدخل المحدود والمتوسط والعمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يضم برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان برنامجا فرعيا مركزيا و24 برنامجا فرعيا جهويا:

– يتمثل البرنامج الفرعي الأول على المستوى المركزي في تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان وهو من المحاور الاستراتيجية لمهمة التجهيز والذي يتميز بطابعه الأفقي ونظرته الشاملة وترابطه الوثيق ببقية القطاعات الحيوية (الأنشطة الاقتصادية والاتصال والنقل...).

– البرامج الفرعية الجهوية والمتكونة من 24 برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير والإسكان.

وتساهم مختلف الوحدات العملياتية التابعة للبرنامج عدد 3 في تحقيق تلك الأولويات وهي على التوالي:

-الإدارة العامة للتهيئة الترابية

-إدارة التعمير

-وكالة التعمير لتونس الكبرى

-الإدارة العامة للإسكان

-وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

كما يتولى الفاعلون العموميون المساهمة في إنجاز مختلف الأنشطة الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتنفيذ سياسة المهمة في مجال قطاع السكن وذلك عبر مختلف البرامج

الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين وتحسين الخدمات العمرانية وتوفير السكن.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 3-1: النهوض بالتهيئة الترابية**

تهدف التهيئة الترابية إلى تنسيق مختلف التدخلات القطاعية في إطار رؤية موحدة ومنسجمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة في كامل جهات البلاد ولكل الفئات. حيث تضبط الأمثلة التوجيهية للتهيئة سواء على مستوى وطني أو جهوي الخيارات والتوجهات الإستراتيجية والأولويات لمختلف القطاعات على المدى المتوسط والبعيد وتحدد تصورا لتنفيذها بطريقة متناغمة بأبعادها الزمنية والمكانية والمالية لتحقيق التطور المنشود في إطار السياسة العمومية للتنمية.

لضمان قيس المؤشر وتقييم تدخلات الإدارة العامة للتهيئة الترابية تم الاتفاق على وضع مؤشر يدخل أساسا ضمن الأنشطة المناطة بعهدتها حيث يمكن للإدارة العامة للتهيئة الترابية التحكم فيه وبالتالي العمل على توفير الشروط الضرورية لإنجازه في أحسن الظروف.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 3 . 1 . 1: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي**

تمّ اعتماد مؤشّر نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي للتمكن من متابعة تطور التوزع الجغرافي لهذه الدراسات وتدعيمه حتى يشمل كامل التراب الوطني حيث توفر الدراسات الإطار الملائم لضبط التوجهات العامة للتهيئة والبرامج والمشاريع القطاعية والتجهيزات المهيكلة الكبرى التي من شانها تعزيز القدرة التنافسية للمناطق المعنية وتدعيم وحدة التراب الوطني بالإضافة إلى ما توفره آليات المتابعة لتطويع التقنيات الحديثة للرصد الترابي قصد ترشيد استغلال موارد وخصوصيات الجهات لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة ومتوازنة لكامل الترابي الوطني.

تقديرات المؤشر 1.1.3

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.1.3 نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	نسبة	83	85	87	90	95

يتواصل تدعيم نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة الترابية سنة2023 من خلال برمجة إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التجمع العمراني لسوسة الكبرى هذا بالإضافة إلى الشروع في إعداد الدراسة الاستراتيجية "المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني 2050" والعمل على إتمام إعداد الدراسات المتواصلة والتي تشمل الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية والمناطق الحساسة وبعض الدراسات الخصوصية. وبذلك يتم تعزيز مؤشر قيس الأداء ليتطور من 83% المسجل سنة 2021 إلى 85 % سنة 2022 و87 %سنة2023 ليصل إلى نسبة تعادل 95 % موفى سنة 2025 خاصّة مع تقدم إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

✓ الهدف 2.3: تدعيم التخطيط العمراني والتحكّم في التوسّعات العمرانية

يندرج هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة الدولة في مجال التخطيط العمراني التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة بين مختلف جهات البلاد التونسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك للاضطلاع بدورها الرئيسي في إعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها وإيجاد التوازن بين مختلف الجهات على المستوى الوطني مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية .

إن استراتيجيات التنمية العمرانية تقوم أساسا على تنظيم وترشيد استعمال المجال الترابي عامة بما يضمن التوازن بين مقتضيات النمو العمراني و تحسين إطار العيش إجتماعيا واقتصاديا والعمل على تكريس هذه المبادئ عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية، من ذلك يتم العمل على تدعيم الدور التنموي والاقتصادي للمدينة من خلال إيجاد المناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية والأقطاب التكنولوجية اللازمة، وتوفير مختلف التجهيزات والمرافق الأساسية مع الحرص على العناية بالجانب البيئي والجمالي في تهيئة المدينة من خلال إحداث المناطق الخضراء وتهيئة المنتزهات الحضرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والمناطق الحساسة .

✓المؤشر1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

تمّ اعتماد مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية لاعتمادها كعنصر من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية والريفية وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	نسبة	19	35	37	37,5	37,6

لقد تم ضبط عدة معايير على المستوى الدولي من شأنها تصنيف البلدان حسب "مؤشر جودة الحياة" من ذلك اعتبار مساحة دنيا للمناطق الخضراء المخصصة لكل مواطن، كما أن توفر الخدمات وعدد التجهيزات والمرافق العمومية الموضوعة على ذمة المواطن يعتبر مؤشر على مستوى التحضّر... لذلك تم أخذها بعين الاعتبار لاحتساب "مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية".

وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من19 % سنة 2021 الى 35% سنة 2022 وذلك باعتبار انه من المتوقع ارتفاع عدد امثلة التهيئة العمرانية التي ستتم مراجعتها خلال هذه السنة، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة37 % سنة 2023 و نسبة 37,5% سنة2024 ليصل إلى نسبة تعادل 37,6% موفى سنة 2025.

✓ المؤشر 2.2.3: نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية

تعتبر المحافظة على الاراضي الفلاحية من أهم الأولويات ومن الركائز التي تقوم عليها سياسة الدولة سواء على مستوى تنمية الموارد الفلاحية او على مستوى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد التونسية

، وهي من أهم النقاط التي تلتقي فيها الاستراتيجية التنموية للبلاد على مستوى عدة وزارات وخاصة وزارتي التجهيز والإسكان ووزارة الفلاحة.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.3: نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.2.3 نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية	نسبة	19	9	8,5	8,5	8,5

- لقد تمّ تغيير تسمية المؤشر من نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية المدرج بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022 إلى نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية وذلك لمزيد توضيحه وذلك باستعمال مصطلح "التوسعات".

يعتبر مؤشر نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقييم نجاعة الآليات المعتمدة لتحقيق التوجه الاستراتيجي للدولة والذي يهدف إلى الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها.

وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من19 % سنة 2021 الى 9% سنة 2022 وذلك باعتبار انه من المتوقع ارتفاع عدد امثلة التهيئة العمرانية التي ستتم مراجعتها خلال هذه السنة، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 8,5% سنة 2023. ومن المتوقع ان تستقر قيمة المؤشر في نسبة 8,5% موفى سنتي2024 و2025 وذلك باعتبار انه من المنتظر مراجعة امثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها منذ 5 سنوات فما فوق.

- **الهدف 3-1-3 النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر**
- **تقديم الهدف:**

يتمثّل الهدف الأساسي لسياسة الإسكان في توفير السكن اللائق وتحسين الظروف السكنية من خلال وضع برامج تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية نساء كانوا أو رجالا، وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسّط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية.

يعكس الهدف الاستراتيجي النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال السكن وذلك باعتماد مؤشري قيس الأداء الخاصة به والمتمثلة في مؤشر عدد المساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة ومؤشر النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية.

✓ المؤشر1.3.3: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة

تمّ اعتماد مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة قصد قياس مدى تطوّر عدد المساكن والمقاسم التي يتمّ توفيرها من سنة إلى أخرى لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية والتي تنجز في إطار الحساب الخاص بالنهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وفي إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وفي إطار برنامج المسكن الأول.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 1.3.3

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025

مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة	نسبة	15938	21082	23773	27375	32129

بلغت تقديرات العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة 21082 خلال سنة 2022، موزعة بين 15126 مسكن ومقسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، و3836 مسكن ومقسم في إطار الفوبرولوس و2120 مسكن في إطار المسكن الأول.

وستبلغ تقديرات المساكن التي سيتمّ إنجازها إلى موفى سنة 2023، 23773 مسكن ومقسم أي بنسبة تطور بلغت 13% مقارنة بسنة 2022 و27375 سنة 2024 لتصل إلى 32129 مسكن ومقسم إلى موفى 2025.

بلغ العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى غاية سنة 2021، 10618 مسكنا ومقسما ومن المنتظر أن يبلغ عدد المساكن المنجزة سنة 2022، 15126.

وستبلغ تقديرات المؤشر لسنة 2023، 16517 مسكنا بنسبة تطور تقدّر بـ9 % مقارنة بسنة 2022 وبالنسبة لسنتي 2024 و 2025 ستكون التقديرات 18715 و 21979 مسكنا ومقسما.

أما بالنسبة للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس، فمن المتوقع تسجيل طلبات إضافية على المساكن الممولة في إطار هذه الآلية حيث تضمن مشروع الأمر المنقح للأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء العديد من التسهيلات التي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن.

✓ المؤشر 2.3.3: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية:

تم اعتماد مؤشر النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية لقياس مدى تطور تهذيب الأحياء السكنية وإدماجه والتي تهدف إلى تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني للسكان.

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 (الجيل الأول)	نسبة	88	98	100	0	0
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 159 حيا (الجيل الثاني)		0	0	12	35	64
المجموع*		45	49	56	67	82

* إن احتساب النسبة التراكمية للمجموع تتعلق بإنجازات كل البرامج الوطنية الجيل الأول والثاني

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 2.3.3

من المتوقع تحقيق نسبة إنجاز 98% لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول بموفى سنة 2022 حيث تمّ إنجاز ما يلي:

* الانتهاء من إنجاز أشغال البنية الأساسية بـ 143 حيا من جملة 155،

* الانتهاء من إنجاز أشغال تحسين سكن بـ 104 مكونة من جملة 104 مكونة تحسين السكن مبرمجة،

* انتهاء 84 مشروع تجهيزات جماعية من جملة 119 مشروع مبرمج،

من المؤمل أن تنتهي كل مكونات البرنامج سنة 2023

أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية وبعد الانتهاء من إنجاز الدراسات بموفى سنة 2022 سيتمّ الانطلاق في إنجاز الأشغال خلال سنة 2023.

وبذلك تطوّر مؤشر قيس الأداء من 44% المسجل سنة 2021 إلى 49 % سنة 2022 56 % سنة2023 ليصل إلى نسبة تعادل 82 % موفى سنة 2025 خاصّة مع انتهاء أشغال تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول وارتفاع نسق إنجاز أشغال الجيل الثاني.

المؤشر 3.3.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية

تمّ اعتماد مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال دون تمييز في الانتفاع ببرامج السكن وتحديدا الانتفاع بالمساكن والمقاسم المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 3.3.3

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
العدد التراكمي النساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية/العدد التراكمي الجملي للمنتفعين	%	30	33	36	38	40

– بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 8216 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2022، 2706 امرأة مقابل 5509 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 33 % موزعة كما يلي:

*2532 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 32 %من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 7403 مسكن.

*354 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 44 % من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ813 مسكن.

– تقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 36 % خلال سنة 2023 و40 % سنة 2025 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات .

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة(*)
1- النهوض بالتهيئة الترابية	المؤشر 1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	%87	1- إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	900	- تمثيل الإدارة العامة والوزارة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع في مجال التهيئة الترابية. - تمثيل الإدارة العامة وحضور ملتقيات وندوات وطنية ودولية، زيارات ميدانية في إطار إبداء الرأي حول مشاريع تنموية، -المساهمة في إعداد المخططات التنموية في القطاعات المتدخلة في مجال التهيئة العمرانية والمشاركة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع عمرانية في مختلف المجالات (الصحة، النقل والصناعة والبيئة...)

2- تدعيم التخطيط العمراني والتحكّم في التوسّعات العمرانية **2-تدعيم التخطيط العمراني والتحكّم في التوسّعات العمرانية**	**المؤشر 1.2.3** نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية **المؤشر 2.2.3** نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية	**%37** **%8.5**	2- إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية	16150 2000	- متابعة تقدم انجاز الدراسات - دراسة الملفات المتعلقة بالمشاريع العمرانية الكبرى وابداء الراي في مشاريع احداث المناطق الصناعية والمساحات التجارية الكبرى - متابعة إنجاز الدراسات الاستراتيجية والاستشرافية المتعلقة بالتهيئة العمرانية - القيام بالمعاينات الميدانية لإعداد محاضر الاستلام للأشغال الجيوديزية و التوسعات المقترحة ضمن مراجعة امثلة التهيئة العمرانية - القيام بالمعاينات في إطار لجنة معاينة وحصر التجمعات السكنية - دراسة ملفات طلبات تغيير الصبغة الفلاحية للأراضي -تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية - التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز
			3- الأشغال الجيوديزية		
			4- دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية	350	
			5- برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى	4497	- البحث والتطوير ومتابعة إنجاز الدراسات الاستراتيجية والمحورية في مجال التهيئة والتعمير من أهمها مثال التنقلات الحضرية بجهة تونس الكبرى. -متابعة إنجاز دراسة تهم التكيف مع التغيرات المناخية والحد من انبعاثات الغازات. -مساعدة البلديات على إنجاز امثلة التهيئة العمرانية وأمثلة المرور

3 – النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر	**المؤشر 1.3.3:** العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيّأة **المؤشر 2.3.3:** النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية	23773 %56	6–توفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء. D–إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية 7– تهذيب وإدماج أحياء سكنية 8–التهذيب والتجديد العمراني 9 –تحسين السكن A – برنامج الاستثمار الخاص بالجماعات المحلية	58000 69400 10000 10000 0	– التنسيق مع البنك المركزي ومختلف البنوك حول إنجاز برنامج المسكن الأول. – مصادقة اللجنة الاستشارية للبعث العقاري على المشاريع المنجزة. – المشاركة في أعمال اللجنة الوطنية لإسناد قروض الفوبرولوس ببنك الاسكان. – متابعة إنجاز الجيل الثاني من تهذيب وإدماج أحياء سكنية – متابعة تقدم انجاز مشاريع إحياء المراكز العمرانية القديمة من قبل اللجنة الوطنية لقيادة البرنامج. – متابعة تنفيذ برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة من قبل اللجان المحلية المحدثة في الغرض صلب البلديات –دراسة الملفات من قبل اللجان الجهوية لتحسين السكن للمصادقة على قائمة المنتفعين بمنح وقروض لتحسين السكن –عرض الملفات على الوزارة قصد إحالة الاعتمادات. - متابعة عمليات جبر الضرر للمساكن المتضرّرة من الكوارث الطبيعية وذلك بالتنسيق مع المصالح الجهوية.
3 – النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر	**المؤشر 3.3.3:** النسبة التراكمية		C–إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	12000	– القيام بالمعاينات الفنية للمساكن وبالأبحاث الاجتماعية للعائلات المرشّحة للانتفاع بالبرنامج من طرف فريق عمل منبثق عن اللجنة الجهوية. – ضبط قائمات الفئات الاجتماعية من طرف اللجنة الجهوية وذلك إثر ترتيبها وفق مقاييس ودراسة الاعتراضات ثم المصادقة على القائمات النهائية وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام – إعداد اللجنة الجهوية للقائمات الأوّلية حسب كل معتمدية وترتيبها وفق مقاييس استنادا لتطبيقة إعلامية ثم

	للنساء المنتفعات بمساكن اجتماعية ومقاسم مهيّأة		D–إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	28000	التداول بشأنها والمصادقة على القائمة النهائية بعد دراسة الاعتراضات وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام. – مصادقة لجنة القيادة على مبلغ المنحة ومبلغ الدين بالنسبة لكل منتفع.
			Z–نشاط المساندة	16295	
			Z– نشاط المساندة لـ24 برنامج فرعي جهوي	795	
المجموع				**228387**	

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم البرنامج مساهمة ثمانية فاعلين عموميين وهم على التوالي:

- ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري
- الوكالة العقارية للسكنى
- وكالة التهذيب والتجديد العمراني
- شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب

ويتولى الفاعلون العموميون المساهمة في إنجاز مختلف الأنشطة الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتنفيذ سياسة المهمة في مجال قطاع السكن. وذلك عبر مختلف البرامج الوطنية

التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتحسين الخدمات العمرانية وتوفير السكن.

ومن بين الفاعلين العموميين وكالة التهذيب والتجديد العمراني التي تتولى إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض.

كما تتولى شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بمختلف فروعها المساهمة في تنفيذ استراتيجية البرنامج في مجال السّكـن وذلك بإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين على توفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود حفاظا على صبغتها الاجتماعية التي بعثت من أجلها وذلك بتعديل الأسعار وبالضغط على تكلفة إنجاز المساكن.

كما تتولى الوكالة العقارية للسكن توفير الأراضي المهيأة والمعدة للسكن عبر اقتناء الأراضي المخصصة للسكن وتهيئتها وبيعها (للخواص والباعثين العقاريين والدولة والجماعات المحلية) وذلك لتمكين كل الفئات الاجتماعية من الحصول على قطعة أرض مهيأة صالحة للبناء في محيط عمراني حضاري يستجيب لمتطلباتهم مع مراعات قدرتهم الشرائية.

حيث تسعى الوكالة إلى مواصلة المساهمة في تعديل سوق الأراضي المهيأة للسكن ومقاومة الاحتكار بالضغط على الأسعار والضغط على كلفة وآجال التهيئة عبر إنجاز تهيئة سكنية تفاضلية وتطوير الموارد الداخلية لإنجاز الدراسات ودعم المجهود البلدي في إنجاز المخططات العمرانية والمساهمة في إحداث مدن جديدة في إطار متطلبات التناسق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

ويبين الجدول الموالي تدخلات الفاعلين العموميين المذكورين في علاقة بالبرنامج عدد 3 ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة لهم بعنوان سنة 2023.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري	الهدف 2.3: تدعيم التخطيط العمراني والتحكّم في التوسّعات العمرانية	أشغال جيودزية	2 000
		مشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية	15 450
وكالة التهذيب والتجديد العمراني	الهدف3.3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر	تهذيب وإدماج أحياء سكنية جيل ثاني	69 400
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية		بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	2 035
وكالة التهذيب والتجديد العمراني			3 150
المجموع			92035

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		إنجازات	ق م	تقديرات 2023	التطور	
		2021	2022 (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	16846	18180	18353	173	1%
	اعتمادات الدفع	16846	18180	18353	173	1%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1348	1372.2	1484	111.8	8%
	اعتمادات الدفع	1313	1372.2	1484	111.8	8.1%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	5356	20380	20380	0	0%
	اعتمادات الدفع	5356	20380	20380	0	0%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	93370	89533	97890	8357	9%
	اعتمادات الدفع	166639	109963	188170	78207	71.1%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0	0%
المجموع	اعتمادات التعهد	**116920**	**129465.2**	**138107**	8641.8	7%
	اعتمادات الدفع	**190154**	**149895.2**	**228387**	**78491.8**	**52.4%**

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م تعديلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	16846	18180	18353	18840	20041
نفقات التسيير	1313	1372.2	1484	1529	1574
نفقات التدخلات	5356	20380	20380	20958	22301
نفقات الاستثمار	**166639**	**109963**	**188170**	**193659**	**205812**
نفقات العمليات المالية	0	0	**0**	**0**	**0**
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**190154**	**149895.2**	**228387**	**234986**	**249728**
الموارد الذاتية للمؤسسات	12381	11970	12209	12460	12800
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**202535**	**161865.2**	**240596**	**247446**	**262528**

يقدّر مجموع الهبات المبرمجة بميزانية 2023، 1763 ألف دينار من بينها 1500 ألف دينار لتمويل مشروع إنجاز مجمع الدوحة السكني بسيدي حسين السيجومي و263 ألف دينار في إطار مشروع "المخطّط الوطني للتأقلم: تعزيز التخطيط في مجالي التنمية والتهيئة الترابية"، مبلغ الهبة الجملي هو 330 ألف دولار أمريكي بتمويل من قبل صندوق المناخ الأخضر (Green Climate Fund).

تقدر اعتمادات الدفع المرسّمة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2023 بـ 228387 ألف دينارا. توزع نفقات الاستثمار المقدرة بـ 170 188 ألف دينار بين 38770 ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و101400 ألف دينار على موارد القروض الموظفة

و48000 ألف دينار على الحسابات الخاصة في الخزينة. نلاحظ سنة 2023، ارتفاعا بنسبة 71% في حجم اعتمادات الدفع بالنسبة لنفقات الاستثمارات مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022، وتطورا بنسبة 16 %خلال سنة 2024 وبنسبة 5,61 % خلال سنة 2025 ويرجع ذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها تسجيل ذروة الانطلاق في مشاريع الجيل الثاني من تهذيب وإدماج أحياء سكنية وترسيم اعتمادات بخصوص مشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية.

- بخصوص نشاط إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي بلغت تقديرات الاعتمادات لسنة 2023، 900 ألف دينار أي بنسبة تطور تقدّر بـ 13 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022. وسيتمّ خلال سنة 2023 الترفيع في نسق إنجاز الدراسات المتواصلة وانطلاق إعداد دراسات جديدة للأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى وللأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة وللرصد الترابي بالإضافة إلى دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني وهذا ما يفسّر تطور مؤشر قيس أداء نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي من 83% المسجل سنة 2021 إلى 85% سنة 2022 ثم إلى 95% سنة 2025.

- بخصوص نشاط إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية نلاحظ زيادة في نفقات الاستثمارات من 1590 ألف دينار خلال سنة 2022 إلى 18500 ألف دينار خلال سنة 2023 ويعود ذلك إلى أهمية الاعتمادات المخصصة لمشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية الذي سينطلق انجازه خلال سنة 2023، وهو مشروع يندرج ضمن سياسة الدولة للرقمنة والحوكمة الالكترونية والبيانات المفتوحة ويعتبر هذا المشروع ركيزة أساسية في دفع نسق

الاستثمار كما ينسجم مع متطلبات "أهداف التنمية المستدامة" للأمم المتحدة المتعلق بالانظمة المعلوماتية الأساسية لتحقيقها في افق سنة 2030.

اما بالنسبة لنشاط الأشغال الجيوديزية ونشاط دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية فنلاحظ أنه تمّ ترسيم نفس اعتمادات السنة الفارطة.

- بخصوص النشاط الخاص بتوفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء بلغت تقديرات الاعتمادات لسنة 2023، 58000 ألف دينار أي بنسبة تطور تقدّر بـ 15-% مقارنة بالاعتمادات المرسمة لسنة 2022، وتقدّر الاعتمادات المخصصة لتمويل اقتناء مساكن في إطار برنامج المسكن الأول بـ20000 ألف دينار خلال سنة 2023 حيث يتراوح معدل المساكن الممولة في إطار البرنامج سنويا حوالي 400 مسكنا.

أما الاعتمادات المرصودة لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء خلال سنة 2023 فتقدّر بـ 38000 ألف دينار وستشهد زيادة بقيمة 10000 ألف دينار خلال سنتي 2024 و2025 حيث من المتوقع تسجيل طلبات إضافية على المساكن الممّولة عن طريق الفوبرولوس وكذلك على اقتناء مقاسم مهيّأة حيث ستبلغ التقديرات 4726 مسكنا ومقسما خلال سنة 2023 أي بزيادة قدرها 23% مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك لما تضمنه مشروع الأمر المنقح للأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء للعديد من التسهيلات التي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن.

• تقدّر اعتمادات الدفع المرسمة **لإنجاز نشاط تهذيب وإدماج أحياء سكنية** خلال سنة 2023 بـ69400 ألف دينار بزيادة قدرها 239 % مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك إلى أن الاعتمادات المخصصة لمشروع تهذيب الأحياء السكنية والمرسمة خلال سنوات 2019 و2020 و2021 و2022 خصصت لإتمام الأشغال المتعلقة بتهذيب وإدماج الأحياء السكنية جيل أول وإنجاز الدراسات الخاصة بمشروع الجيل الثاني، أما الاعتمادات التي تمّت برمجتها لسنوات 2023 و2024 و2025 فهي مخصصة لإنجاز أشغال مشروع الجيل الثاني وهذا ما يفسّر النسق التصاعدي للتقديرات على الموارد العامة للميزانية وعلى القروض الخارجية الموظفة وهذا ما يبرز من خلال الزيادة في النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية التي تقدّر بـ49% خلال سنة 2022 و56 % خلال سنة 2023 لتمرّ إلى 67 % خلال سنة 2024 و 82 % خلال سنة 2025.

- أما الاعتمادات الخاصة **بنشاطي إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وإنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم** في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي فإن الاعتمادات المرسمة لسنة 2023 والمقدّرة بـ40000 ألف دينار شهدت ارتفاعا بنسبة 56 % مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك للاعتمادات المرسمة التي تمّ تخفيضها من قبل مصالح وزارة المالية والمبينة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022، كما ستشهد الاعتمادات تطورا خلال سنوات2024 و2025 .

وستخصص الاعتمادات المرسمة لسنة 2023 لخلاص المشاريع التي بصدد الإنجاز والمتعلقة بعنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وبعنصر بناء مساكن وتهيئة مقاسم اجتماعية سواء من قبل الباعثين العقاريين العموميين أو الخواص.

وهذا ما يبينه مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّئة حيث نلاحظ تطورا في تقديرات العدد التراكمي للمساكن المنجزة إلى موفى سنة 2022 والتي ستصل إلى 21082 مسكن ومقسم ومن المبرمج أن تبلغ 23773 مسكن ومقسم خلال سنة 2023 موزعة بين 16517 منجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي و 4736 في إطار الفوبرولوس و2520 في إطار المسكن الأول. ومن المبرمج أن يصل العدد الجملي للمساكن 32129 مسكن ومقسم إلى موفى سنة 2025.

البرنامج عدد 9 :القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج : السيد حاتم عيشاوية

تاريـخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

1- تقديم البرنامج :

1.1 الإستراتجية

نظرا لوجود تحديات راهنة يواجهها البرنامج 9 و المتعلقة أساسا بتناقص عدد الأعوان من سنة لأخرى و الناتجة عن المغادرة الاختيارية والتقاعد و التحديات المتعلقة بإعادة توزيع الأعوان و توجهات الحكومة نحو الحد من الانتدابات في الوظيفة العمومية و الالتجاء لحلول بديلة لتغطية هذا النقص من خلال الحراك الوظيفي على سبيل الذكر، بالإضافة للجهود المتواصلة من أجل تعميم بطاقات الوصف الوظيفي للإلمام بالشغورات و التي من شأنها أن تساعد على ترشيد التصرف في الموارد البشرية وأن تدعم دور المرأة في الولوج إلى مواقع القرار على قدم المساواة مع الرجل.

بالإضافة لمحدودية الموارد الميزانياتية التي تدفع لإنتهاج مبدأ الترشيد في النفقات من أجل تحقيق ديمومة الميزانية و ضمان تغطية المتخلدات ،

كذلك الأمر بالنسبة للتحديات الرامية لرقمنة الإدارة وتعصيرها للإرتقاء بجودة الخدمات الموجهة للمواطن و طالبي الخدمات .

فإن غاية البرنامج 9 القيادة والمساندة هي الإرتقاء بجودة هذه الخدمات المسداة و تعصير وسائل العمل الإداري لدعم البرامج الأخرى و التنسيق بينها لتحقيق أهدافها وتحسين آدائها وترشيد التصرف في موارد مهمة التجهيز وضمان ديمومة ميزانيتها وذلك بما يتوافق مع الالتزامات الدولية خاصة منها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف 16 الذي يعنى بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعّالة وشاملة وخاضعة للمساءلة في أفق 2030 بالإضافة إلى الهدف 5 الذي يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين و تقليص الفوارق بينهما، إلى جانب الإلتزامات الوطنية الخاصة بقطاع التجهيز كما يعكسه القانون الاساسي للميزانية وتوجهات رئاسة الحكومة المضمنة بمناشير إعداد الميزانية وكذلك إلتزاما بتوجهات القطاع المضمنة بالمخطط الثلاثي 2023-2025 ناهيك عن كل التشريعات الوطنية المتعلقة بمناهضة كل أشكال العنف و التمييز ضد المرأة وخاصة منها الأمر عدد58 لسنة 2017.

فعلى المدى المتوسط تتمثل غاية البرنامج 9 في تحقيق جودة الخدمات لكسب رضائية المواطن وكافة المتدخلين في القطاع وترشيد التصرف في الموارد المادية والميزانيتية بما يضمن حوكمة المهمة بكل برامجها من تحقيق للشفافية والمساءلة والنجاعة بالإضافة إلى ضمان ديمومة الميزانية حتى تتمكن جل البرامج المكونة لمهمة التجهيز من الإيفاء بإلتزاماتها وتحقيق اهدافها وتحسين آدائها للنهوض بقطاع التجهيز والإسكان مع حلول سنة 2025.

وتنقسم إستراتيجية البرنامج 9 إلى محوريين إستراتيجيين:

-دعم حوكمة مهمة التجهيز

-ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيدالتصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

2.1 الهياكل المتدخلة

البرنامج 9 القيادة والمساندة يحوي برنامجين فرعيين مركزيين القيادة: تسعى لتحقيق حوكمة المهمة والمساندة و هو برنامج فرعي ثان يضمن التسيير الناجع لموارد المهمة و ترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية و24 برنامجا فرعيا جهويا للقيادة و المساندة تدعم آداء البرنامج و تحقيق أهدافه الإستراتيجية على المستوى الجهوي.

2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

- **الهدف 9-1: تحسين حوكمة المهمة**

إن هذا الهدف الإستراتيجي المتمثل في تحسين حوكمة المهمة هو هدف مرتبط بالمحور الإستراتيجي الاول دعم الحوكمة و يتجسد ذلك من خلال المؤشرات الإستراتيجية التابعة له والتي من المتوقع ان تضمن تحسين آداء البرامج من خلال المؤشر الأول الذي يقيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج التابعة لمهمة التجهيز والإسكان

بالإضافة للمؤشر الثاني الذي يرصد التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية لمهمة التجهيز وذلك حرصا على تحقيق رضائية المواطن بتحسن جودة الخدمات الرقمية و بالتالي ضمان الشفافية و النجاعة و المسائلة من خلال تفعيل حوار التصرف.

- **المؤشرات :**

✓ المؤشر 1.1.9نسبة تحقيق أهداف المهمة

يقيس هذا المؤشر معدل انجاز أهداف المهمة مقارنة بالتقديرات المرسومة.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.9

المؤشر	الوحدة	انجازات	توقعات	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
1.1.9: نسبة تحقيق أهداف المهمة	%	93	96	97	98	99

من المنتظر أن يبلغ مستوى انجاز المهمة 97 % خلال سنة 2023 حيث هناك سعي لتحسين مستوى مختلف المؤشرات نذكر أساسا:

-المؤشر 1.1.1 "النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة": من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 61 %، (تقديرات سنة 2022 تمثل 57%)، حيث من المنتظر أن ينتهي الجزء المدو-مدنين من الطريق السيارة قابس – مدنين مع موفى الثلاثية الثانية لسنة 2023 وكذلك ستتقدم اشغال الطريق السيارة تونس – جلمة مع الإنطلاق في انجاز الجزء السبيخة – جلمة (4 أقساط) مع بداية سنة 2023 مما سيكون له تأثير على تقديرات 2023.

-المؤشر2.2.2 "مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المنجزة": تسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع بشكل تصاعدي ليبلغ 72 % خلال سنة 2023 حيث قدر بحوالي 65 % سنة 2022.

-المؤشر 1.3.3 "مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة": ستبلغ تقديرات المؤشر لسنة 2023، 16517 مسكنا اي بزيادة عن سنة 2022 بحوالي 1391 مسكنا في

إطار عنصر إزالة المساكن البدائية، وبالنسبة لسنة 2024 ستكون التقديرات 18715 مسكنا بحساب 10159 مسكنا في إطار العنصر الأول و8556 مسكنا في إطار العنصر الثاني، أما بالنسبة لسنة 2025 ستكون التقديرات كما يلي: 21979 مسكنا اجتماعيا منها 10969 مسكنا في إطار العنصر الأول و11010 مسكنا في إطار العنصر الثاني.

-المؤشر 2.3.3"النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية": من المنتظر أن تبلغ هذه النسبة 56% سنة 2023 حيث أنه من المؤمل أن تنتهي كل مكونات برنامج تأهيل الأحياء السكنية الجيل الأول سنة 2023 (الهدف بلوغ نسبة 98 % سنة 2022) أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية فقد تم القيام بالعديد من الدراسات ومن المنتظر أن يتم الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال سنة 2023.

-المؤشر 1.2.9 "تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد"من المؤمل أن تشهد سنة 2023 تحسنا نسبيا في سد الشغورات الناجمة عن التقاعد وذلك من خلال الإستفادة من آلية الترفيع الإختياري في سن التقاعد من جهة والسعي إلى الرفع في سقف الحاجيات من الموارد البشرية قصد بلوغ معدل يضمن تحقيق التوازن البشري داخل الهيكل الإداري من جهة أخرى من المنتظر أن يبلغ التعويض 100 % (من المتوقع أن يبلغ 57 % سنة 2022).

-المؤشر 2.2.9"نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية" العمل على بلوغ نسبة 11.5% سنة 2023 وهي نسبة أكثر تفاؤل من سنة 2022 (9.5%).

✓ المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة

المؤشر يعبر على التواصل مع المواطنين عبر موقع واب الوزارة و هو مرتبط بتحسين حوكمة المهمة وخاصة بركيزة من ركائز الحوكمة الرشيدة المتجسدة في مبدأ الشفافية .

✓ تقديرات المؤشر2.1.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة	عدد/يوم	394	500	800	1000	1200

هذا المؤشر يثبت مدى شفافية المهمة في علاقة بالمواطن و تدعيم الحوكمة المفتوحة التي تعتبر من آليات تحسين الحوكمة بمهمة التجهيز و من المتوقع أن يبلغ عدد الزائرين للموقع 500 مواطن باليوم الواحد و ذلك يسجل ارتفاعا مقارنة بسنة 2021 ب206 زائر في اليوم و مع التحسينات التي سيتم إدخالها بإدماج صفحة الفايسبوك في احتساب هذا المؤشر و التحسينات التي سيتم إدخالها على موقع الواب سنة 2023 و 2024 و2025 سيسجل هذا المؤشر إرتفاعاعلى التوالي انطلاقا من 2023 ب 800 و 1000 و 1200 زائر في اليوم وهذا ما سينعكس إيجابا على آداء البرنامج 9 فيما يخص المحور الإستراتيجي المهتم بدعم حوكمة المهمة على المدى المتوسط.

- **الهدف 9-2-: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص**

هذا الهدف إستراتيجي مرتبط بالمحور الإستراتيجي الثاني ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيدا لتصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية و هو يعنى أساسا بجزئه المتعلق بترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال مؤشرين يتعلق الأول ببحث طرق تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد تكون ناجعة و لا تقتصر عن الانتداب و مؤشر يهم تكوين الأعوان بطريقة ناجعة ترتب الأولويات و تضمن المساواة وتكافؤ الفرص لتحسين آداء البرامج.

- **المؤشرات:**

✓ المؤشر1.2.9تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد

مؤشر إستراتيجي يهدف إلى التحكم في كتلة الأجور والتصرف الرشيد في الموارد البشرية حسب الحاجة و الحرص على ضمان إستمرارية المرفق العام للتجهيز والإسكان عن طريق تعويض الشغورات الناتجة

عن التقاعد بإنتدابات مدروسة في حدود الحاجة و من خلال التنقل الوظيفي كما تنص عليه التوجهات الحكومية.

✓ تقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد	100	48	57	100	100	100

تم تسجيل إنتعاشة نسبية في سد الشغورات المتعلقة ببعض الإختصاصات التقنية والفنية خلال سنة 2021لتبلغ حوالي 48 %و التي من المنتظر أن تتعزز لتصل إلى حوالي 57 % مقارنة بعدد الأعوان المحالين على التقاعد لسنة 2022 وهي إن كانت تقطع مع المؤشرات السلبية خلال السنوات الماضية إلا أنها تبقى غير كافية سيما وأن هذا التعزيز إقتصر فقط على صنفي أ1 وأ2 من سلك المهندسين والتقنيين مقابل تواصل عجز أسلاك أخرى عن دعم مواردها على غرار السلك الإداري المشترك او حتى سلك العملة المتخصصين.

يؤمل أن تشهد سنوات 2023 و2024 و2025 تحسنا نسبيا في سد الشغورات الناجمة عن التقاعد وذلك من خلال الإستفادة من آلية الترفيع الإختياري في سن التقاعد من جهة والسعي إلى الرفع في سقف الحاجيات من الموارد البشرية قصد بلوغ معدل يضمن تحقيق التوازن البشري داخل الهيكل الإداري من جهة أخرى .

ضبط تقديرات تقوم على ضمان الإستقرار في الموارد البشرية من خلال الحفاظ سقف القيمة المنشودة المحددة بـ 100 وهي إن كانت لا تلبي الحاجيات الحقيقية لجميع الأصناف والأسلاك والمصالح المركزية أو الجهوية إلا أنها تبقي على المعدل المطلوب لسير نسق عمل الإدارة .

✓ المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية

المؤشر إستراتيجي يهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين المتكونين خصوصا في المجالات التكوينية ذات الأولوية دون تهميش اي شريحة و ضمان المساواة بينهم.

✓ تقديرات المؤشر2.2.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الاولوية	%	8,6	8	11,5	14	14

على الرغم من النتائج الضعيفة المسجلة في بداية سنة 2021 تم تحقيق تقدم و بلوغ نسبة 8,6% أكثر بنقطتين من التوقعات وذلك نتيجة التوجه نحو التكوين عن بعد من ناحية و التوفق في إنجاز أغلب دورات التكوين ذات الأولوية المدرجة في طلب العروض من ناحية أخرى.

فإنه سيقع العمل على رفع النسب خلال السنوات 2024 إلى 2025 حتى تناهز 14% وذلك ب

✓ المؤشر 3.2.9: تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

مؤشر إستراتيجي في علاقة وطيدة بالهدف الذي يمثله فهو يجسد حسن التصرف في الموارد البشرية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال من حيث الانتفاع بالخطط الوظيفية و القصد منه تقليص الفوارق المبنية على الجنس في الانتفاع بالامتيازات المبنية على شروط واضحة قانونيا مع سلطة تقديرية قد تنطوي على الانحياز للرجل دون المرأة.

✓ تقديرات المؤشر3.2.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	قاعدة 100	100	108	109	109	109

رغم الارتفاع المتواصل لنسبة الإطارات النسائية بالوزارة فقد تم خلال سنة 2021 تسجيل مؤشر إيجابي لتمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية (القيمة الأدنى 100) ومن المتوقع أن يواصل هذا الارتفاع خلال

سنة 2022 ليبلغ 105. أما خلال الثلاث سنوات الموالية فيمكن أن نشهد استقرارا للمؤشر نتيجة الاستقرار الذي قد يشهده عدد الخطط المشغولة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية من ناحية أخرى.

▪ الهدف 9-3 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج

هذا الهدف الإستراتيجي الثالث مرتبط بدوره بالمحور الإستراتيجي الثاني ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

▪ المؤشرات :

✓ المؤشر 1.3.9: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

يقيس هذا المؤشر الإستراتيجي نسبة تغطية المبرمج من النفقات ضمن مختلف أقسام الميزانية و بين المنجز منها فعليا و هو في ترابط تام مع الهدف الإستراتيجي الذي يرمي إلى ضمان ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن تغطية البرمجة الميزانيتية للنفقات الوجوبية (متخلدات المهمة) و الحتمية و الجديدة.

يهدف هذا المؤشر إلى تحقيق نسبة إنجاز للإعتمادات التي و قع تقديرها وترسيمها بنسبة 100%

✓ تقديرات المؤشر1.3.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تحقيق ديمومة الميزانية	%	58.1	97.3	98	99	100

رغم التراجع الذي سجله المؤشر سنة 2021 بسبب تجميد اعتمادات الاستثمار فالتوقعات بالنسبة للسنة 2022 قد تبلغ نسبة 97.3%.

أما على مدى متوسط بالنسبة لسنوات 2023 و 2024 و 2025 فمن المنتظر أن تبلغ النسبة تدريجيا 100 %و يتطابق المبرمج لما هو منجز دون زيادة ولا نقصان وذلك بإتباع توجهات رئاسة الحكومة و برمجة تعتمد معايير موضوعية مضبوطة.

✓ المؤشر 2.3.9: تكلفة التسيير لكل عون

يهدف هذا المؤشر الإستراتيجي إلى المتابعة السنوية لتطور الإعتمادات المخصصة لمصاريف التسيير المخصصة لكل عون و ذلك لتحقيق الغاية من الهدف الإستراتيجي أي ترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن ديمومة الميزانية .

✓ تقديرات المؤشر2.3.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تكلفة التسيير لكل عون	أ.د	4,04	4,174	4,443	4,731	5,038

من المتوقع أن تسجل تكلفة التسيير لكل عون خلال سنة 2022 ارتفاعا مقارنة بسنة 2021 باعتبار تواصل تقلص عدد الأعوان من ناحية (1.27-%) وارتفاع نفقات التسيير من ناحية أخرى (2%)، على أن تبلغ كلفة التسيير لكل عون (4,174 أ د و قيمة المؤشر 103).

- من المتوقع أن تشهد قيمة المؤشر استقرارا خلال الثلاث سنوات القادمة (106) على أن تبلغ تكلفة التسيير لكل عون 5 أد سنة 2025 وذلك نظرا لتقلص عدد الأعوان.

✓ المؤشر 3.3.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية الى موفى سبتمبر

هذا المؤشر إستراتيجي يهدف لتحقيق ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن تأمين صرف اعتمادات الدفع بنسق تصاعدي يعادل النسبة المقدرة لضمان خلاص المقاولين والمزودين المتعاملين مع وزارة التجهيز و الإسكان.

✓ تقديرات المؤشر3.3.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى سبتمبر	%	35	72	74	75	79

ينتظر من توقعات 2022 أن ترتفع النسبة مقارنة بسنة 2021 إلى حدود72%ويعود هذا إلى إنتعاشة الاقتصاد الوطني التدريجية واستئناف حظائر الأشغال وعودة النسق العادي للعمل والانطلاق في إنجاز مشاريع جديدة و مواصلة مشاريع أخرى و سيتواصل إستهلاك إعتمادات التنمية خلال ستة 2023 ليصل إلى حدود 74% وسيتواصل ارتفاعه ليبلغ79% مع موفى سنة 2025 وذلك لعودة النسق العادي للمشاريع المعطلة منها و الجديدة بفضل الجهود المبذولة لحل المشاكل العقارية .

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:
الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة(*)
9-1: تحسين حوكمة المهمة	**المؤشر 9-1-1 :** نسبة تحقيق أهداف المهمة	97%	1- التنسيق الإتصال والعلاقات الدولية	103	-إجتماعات دورية لدعم الرقمنة بالوزارة -إجتماعات دورية لدعم العلاقات الدولية -إجتماعات مع رئاسة الحكومة لإدراج البيانات المفتوحة
	المؤشر 9-1-2 : التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة	**800زائر/ في اليوم**	التدخل العمومي	3 429	برنامج الألسكوا
			المساندة	7249	ندوة المديرين الجهويين لمتابعة نسق صرف الإعتمادات
9-2-: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	**المؤشر 9-2-1 :** تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد	**قاعدة (100) 100**	المساندة	34 267	-ندوة الإطارات الجهوية -لجنة قياد البرنامج 9 -برنامج تعميم بطاقات الوصف الوظيفي
	المؤشر 9-2-2 : نسبة الاعوان المتكونين في المجالات ذات الاولوية	**11,5 %**	التصرف في العقارات والتجهيزات	1770	اجتماعات لحل المشاكل العقارية
	المؤشر 9-2-3 : تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	**قاعدة (100) 109**	إعتمادات محالة	3180	-اجتماعات دورية لمتابعة إستهلاك الإعتمادات - ندوة المديرين الجهويين -ندوة الإطارات الجهوية -لجنة متابعة النوع الاجتماعي
9-3: ضمان ديمومة الميزانية	**المؤشر 9-3-1 :** نسبة تحقيق ديمومة الميزانية	**98%**			

وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج	المؤشر 9-3-2 : تكلفة التسيير لكل عون	4,443			
	المؤشر 9-3-3 : نسبة صرف إعتمادات التنمية إلى موفى سبتمبر	74%			

(*) دعائم الأنشطة : يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيان النفقات		انجازات 2021	ق م التكميلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطوّر	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	26593	32651	33779	1128	3%
	اعتمادات الدفع	26443	32651	33779	1128	3%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	5972	7175	7390	215	3%
	اعتمادات الدفع	5631	7175	7390	215	3%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	2424	3429	3429	0	0%
	اعتمادات الدفع	2424	3429	3429	0	0%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	8257	4520	3500	-1020	-23%
	اعتمادات الدفع	1690	6103	5400	-1405	-21%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	0,00%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0	0,00%
المجموع	اعتمادات التعهد	43246	47775	48098	323	0,68%

	اعتمادات الدفع	36188	49358	49998	640	1,3%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيان النفقات	انجازات 2021	ق م التكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	26443	32651	33779	34675	36887
نفقات التسيير	5631	7175	7390	7612	7840
نفقات التدخلات	2424	3429	3429	3526	3752
نفقات الإستثمار	1690	6103	5400	5558	5906
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	36188	49358	49998	51371	54385

تقدر ميزانية البرنامج 9 لسنة 2023 بـ 49 998أ د تنقسم إلى 598 44 أد ميزانية التصرف بما فيها قسم التاجير والتسيير وقسم التدخل و تقديرات ب 5.400 أد في قسم الإستثمار ومن المنتظر أن يبلغ حجم الميزانية للبرنامج 9 القيادة والمساندة 54385 أد في أفق 2025 .

تتبني تقديرات في ما يخص التأجير على أسس واقعية موضوعية تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الحكومية المجسدة ضمن منشور رئاسة الحكومة أي مزيد التحكم في كتلة الأجور من خلال الإحالات على التقاعد بما فيهم التقاعد الإستثنائي مع مراعاة الحاجات الأكيدة للانتداب مع الأخذ بعين الاعتبار للتراخيص السابقة التي تمت الموافقة عليها خلال سنة 2022 و انعكاساتها على ميزانية 2023 مع تأثير الجزء الأخير لمنحة التكاليف الخاصة للتجهيز و هو ما يبينه المؤشر الخاص بنسبة تحقيق ديمومة الميزانية و مؤشر كلفة التسيير لكل عون دون تجاوز نسبة 3%فيما يخص تطور تقديرات قسم التسيير.

أما فيما يخص اعتمادات الاستثمار المبرمجة فقد تم إعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة والمشاريع الجديدة ذات الاولوية القصوى مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع الطلبات الواردة علينا مع التمشي بالتوازي مع منشور وزيرة المالية الخاص بإعداد مشروع الميزانية لسنة 2023 وذلك بالاقتصار على

إنهاء المشاريع المتواصلة بالمصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان وإعطاء الأولوية جهويا لصيانة المباني المخصصة للأرشيف والورشات الجهوية وتأمين السلامة بالبنايات الإدارية وذلك لمزيد إحكام التصرف الإداري والمالي ولإضفاء النجاعة على مستوى التدخلات الجهوية و تضمن الأنشطة تحقيق الأداء الجيد للبرنامج و تحقيق أهدافه بوصفها تعكس حلقة الوصل بين إطار القدرة على الأداء و تقديرات الميزانية من جهة أخرى لدعم الحوكمة وترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية لضمان تحقيق السياسات العمومية الخاصة بقطاع التجهيز والإسكان .

.

الملاحق

بطاقات مؤشرات الأداء

بطاقات مؤشرات الأداء
للبرنامج 1:
البنية الأساسية للطرقات

بطـاقة مـؤشـر الأداء: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة

رمز المؤشر: 1.1.1

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة

تاريخ تحيين المؤشر: مارس 2022

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي
2. **تعريف المؤشر**: تطور طول شبكة الطرقات السيارة المنجزة
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** (Formule): طول الطرقات السيارة المنجزة / طول الطرقات السيارة المبرمجة
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرقات السيارة وتحرير حوزة الطرقات المهيكلة بالمدن وشركة تونس الطرقات السيارة
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: سنوي
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[3](Valeur cible de l'indicateur): 71 % سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرقات السيارة وتحرير حوزة الطرقات المهيكلة بالمدن.

III- قراءة في نتائج المؤشر

[3] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
طول الطرقات السيارة المنجزة	كم	733	762	817	904	947
نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة	%	55,4	57	61	68	71

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

طول الطرقات السيارة المبرمجة =1323 كلم. هذا الطول هو مجموع طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال وطول الطرقات السيارة في طور الانجاز وطول الطرقات السيارة في طور الدراسة وطول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها وطول الطرقات السيارة التي في مرحلة الإعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال:

- طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال = 659 كلم (تونس – بوسالم 121كلم، تونس – بنزرت 51 كلم، تونس – قابس 395 كم وقابس المدو 12 كلم ومدنين –راس الجدير 92 كلم.
- طول الطرقات السيارة في طور الانجاز = 72 كلم (المدو–مدنين والمتوقع الانتهاء من أشغالها في موفى الثلاثية الثانية لسنة 2023)،
- طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها و في مرحلة الإعلان عن طلب العروض = 186كم (الطريق السيارة تونس – جلمة و الذي تم الإعلان عن طلب العروض الخاص بأشغالها بالنسبة للقسط السبيخة – جلمة في شهر أكتوبر 2020 كما تمّ الإعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال بالنسبة لقسط تونس – السبيخة في شهر أفريل 2021 و من المتوقع الانطلاق في إنجاز أشغال كامل المشروع ، بعد استكمال أشغال فتح الحوزة (التي بلغت 40% فقط إلى حدّ شهر مارس 2022)، أي مع بداية الثلاثي الثالث من سنة 2022 على أمل إنهائها مع موفى سنة 2025).
- طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها وبصدد البحث عن التمويلات اللازمة لإنجاز أشغالها = 199 كم (الطريق السيارة جلمة – سيدي بوزيد 44 كم والطريق السيارة سيدي بوزيد – قفصة 96 كم والطريق السيارة جلمة – القصرين 59 كم وبعد توفر الإعتمادات اللازمة، من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2026 وسنة 2030.
- طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = 195 كم الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية (80 كم و من المتوقع الانتهاء من الدراسة مع موفى الثلاثي الثاني لسنة 2023 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المؤمل

الانطلاق في الأشغال الخاصة بالقسط الرابط بين بوسالم و جندوبة بطول 37 كم خلال سنة 2024 و خلال سنة 2028 بالنسبة للجزء الرابط بين جندوبة و الحدود الجزائرية) و إيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف (115 كم و من المتوقع الإنتهاء من الدراسة مع موفى سنة 2023 وبعد توفر الإعتمادات اللازمة من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال سنة 2025).

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إنهاء دراسة الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية ودراسة مشروع إيصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف (إجابات مختلف المتدخلين المعنيين بالمشروع تأخذ مدة زمنية طويلة ورفض بعض مالكي قطع الأراضي أن تنجز الأشغال الطبوغرافية والجيوتقنية فوق أراضيهم كما تعطلت مهمة التصوير الجوي لمشروع ايصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف (اضطرابات بسبب انتشار جائحة كورونا وطول الاجراءات الادارية للحصول على التراخيص).

- إيجاد الإعتمادات اللازمة لتمويل انجاز أشغال الطرقات السيارة.

- تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية و القانونية الطويلة نظرا لتداخل العديد من الأطراف (تحديد المسار و حوزة الطريق السيارة مع اجراء البحث العقاري على الميدان و إعداد الأمثلة و القائمة البيانية من طرف ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري، انجاز الاختبارات الميدانية و إعداد تقارير الاختبار من طرف وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية ، انعقاد لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية بمختلف الولايات المعنية بالمشروع ، إعداد أمر الانتزاع و إبرام العقود مع مالكي قطع الأراضي ، رفع القضايا الحوزية و انتظار صدور أحكام التحوز و تنفيذ أحكام التحوز على الميدان من طرف الولايات المعنية بالمشروع).

- رفض بعض مالكي قطع الأراضي لإنجاز الأشغال فوق أراضيهم (كان من المتوقع الإنتهاء من إنجاز أشغال الطريقين السيارتين قابس – مدنين و مدنين – راس الجدير خلال سنة 2020 إلا أن الإشكاليات العقارية تسببت في تعطيل الأشغال خاصة على مستوى القسط الرابع لمشروع الطريق السيارة قابس – مدنين بسبب معارضة بعض المواطنين على إنجاز المشروع و الطلبات اللامتناهية لإضافة محولات في كل منطقة دون جدوى اقتصادية).

- أشغال تحويل شبكات جملة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...) تتطلب مدة زمنية طويلة.

بطـاقة مؤشر الأداء: : نسبة الطرقات التي يستجيب عرضها للمواصفات الفنية

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** "تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي"
2. **تعريف المؤشر:** نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية أي التي عرضها يساوي أو يفوق 7 أمتار، من خلال تطوير وتهيئة الطرقات المرقمة حتى تستجيب للموصفات الفنية من حيث عرض الطريق.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
4. **نوع المؤشر :** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة / الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** احصائيات تقوم بها إدارة استغلال وصيانة الطرقات
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** سنوي
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4] (Valeur cible de l'indicateur): 69,8% سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة البرمجة ومتابعة المشاريع

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[4]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	2024	2025
المؤشر 2.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 امتار)	%	68,7	68,90	69,59	69,82	69,82
طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة	كلم	11 434,1	11 534,1	11 720,1	11 828,1	11 898,1
الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة *	كلم	16 641,2	16 741,2	16 841,2	16 941,2	17 041,2

* تم احتساب زيادة سنوية مقدرة ب 100 كلم تخص ترقيم بعض المسالك الريفية الى طرقات محلية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7متر إلى حد ديسمبر للسنة هي في ارتفاع من سنة إلى أخرى ولكن بما أن الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة هو كذلك في ارتفاع فإن المؤشر لم يعرف نموا خلال السنوات 2024 و2025.

يساهم في تطور هذا المؤشر العديد من مشاريع الطرقات المهيكلة وكذلك تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة التي هي بصدد الانجاز من ذلك:

- مضاعفة ط م 533 بين ط م 546 وقلعة الأندلس ووصلة المرفأ المالي ط م 533، أشغال امتداد الطريق X 20 (ط ج 31 – المخرج الغربي) وكذلك أشغال الطريق X4 باعتبار محول على مستوى تقاطع الطريقين (X4-X20). هذا فيما يتعلق بطرقات تونس الكبرى.
- انتهت أشغال انجاز 8 محولات على الطريق الحزامية بصفاقس ماعد محول على مستوى ط ج 82
- تتواصل أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول والثاني الثالث.
- تتواصل أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول والجزء الثاني بين قربة ومنزل تميم.
- تتواصل أشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 ومضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين وبناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 قربص بنابل.
- يتواصل انجاز بعض أقساط من برنامج تهيئة الجزء الأول (344.6 كلم) والجزء الثاني (361.3 كلم) من الطرقات المرقمة وأشغال تهيئة الطريق الوطنية 16 (2*2 مسالك) بطول 21,3 كلم بقابس الممول من البنك الافريقي للتنمية.
- تتواصل أشغال تهيئة الطرقات المرقمة برنامج 2019 بطول 195.8 كلم.
- تتواصل أشغال بعض أقساط من برنامج سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود منظومة اعلامية لاحتساب تطور المؤشر

- تطور طول الشبكة المعبدة بترقيم طرقات جديدة يجعل نسبة تطور المؤشر تنخفض
- ارتباط برمجة وانجاز الأنشطة بتوفر التمويل الخارجي

بطاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء

رمز المؤشر: 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: "تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم"
2. **تعريف المؤشر**: يبرز هذا المؤشر تطور طول شبكة المسالك الريفية المهيئة
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. **نوع المؤشر**: مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: طول المسالك الريفية المهيئة / الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية
2. **وحدة المؤشر**: النسبة المئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: احصائيات تقوم بها إدارة استغلال وصيانة الطرقات
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : سنوي
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 46,6 % سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للجسور والطرقات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.2.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء	%	45,2	45,6	45,9	46,3	46,6

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلوغ القيمة المنشودة لهذا المؤشر ترتبط بالنشاط 8 تهيئة شبكة المسالك الريفية. تم تحيين قيمة المؤشر للسنوات 2022 و2023. تميزت سنة 2021 بانطلاق أشغال الحصة الأول من تهيئة 466 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وإعلان طلب عروض الحصة الثانية تهيئة 440 كلم من المسالك الريفية موزعة على 21 ولاية في موفى 2021.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- البحث عن تمويل
- طول اجراءات ابرام الصفقات (دراسات وأشغال) باعتبار التنسيق مع الولايات لتحديد المسالك التي يتم برمجتها للدراسة
- تنوع المتدخلين عند إنجاز المسالك حيث يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المسالك التي يتم تهيئتها في إطار البرامج السنوية للتنمية والتنمية المندمجة التي تشرف عليها الإدارات الجهوية للتجهيز لفائدة المجالس الجهوية للولايات.
- ترقيم المسالك الريفية إلى درجة طرقات محلية مما يؤثر على طول الشبكة المهيئة.

بطـاقة مؤشر الأداء: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة

رمز المؤشر : 1.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المحافظة على جودة شبكة الطرقات.

2. **تعريف المؤشر:** الصيانة العادية والدورية للطرقات المرقمة للمحافظة على المعبد وتوابعه (ما عدى الطرقات الطرقات التي هي بصدد الأشغال) في **حالة حسنة** والعناية بالتجهيزات الموجودة لتأمين سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح وآمن.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (indicateur de produit)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\text{مؤشر الجودة} = \frac{(\text{ط.ح.ح} \times 100) + (\text{ط.ح.م} \times 50) + (\text{ط.ح.س} \times 10)}{\text{ط..ش.ط.م}}$$

مصطلحات:

ط.ح.ح : **طرقات في حالة حسنة** : **لا تظهر بها أي عيوب** (تشققات – تجزعات...)،

ط.ح.م : **طرقات في حالة متوسطة** : **تظهر بها عيوب سطحية و جزئية** (بأماكن محدودة) و لا تشمل هيكل الطريق (الطبقات السفلية)، كما تمت بها عدة تدخلات لإصلاح الحفر

- **ط.ح.س:** **طرقات في حالة سيئة** : **تظهر بها عيوب عامة** من ذلك التشققات العميقة ، التجزعات، الإعوجاجات و التخددات ، الخ...

م.ج.ط.م: **مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة**

ط.ش.ط.م: طول شبكة الطرقات المعبدة

ط.ش.ط.غ.م: طول شبكة الطرقات غيرالمعبدة

2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للتجهيز و الاسكان

4. تاريخ توفّر المؤشر: حيني

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 73,7 سنة 2025

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستغلال و صيانة الطرقات.

(كارم كمرجي)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
معدل جودة شبكة الطرقات المرقمة من جملة كامل الشبكة	%	**66,0**	**67,9**	**69,9**	**71,8**	**73,7**
الطول المعبد لشبكة الطرقات المرقمة	**كلم**	16641	16741	16841	16941	17041
الطول المعبد المعني بالمؤشر	**كلم**	**15800**	**15900**	**16000**	**16100**	**16200**
الطول في حالة حسنة	كلم	7507	8007	8507	9007	9507
الطول في حالة متوسطة	كلم	5214	5014	4814	4614	4414
الطول في حالة سيئة	كلم	3079	2879	2679	2479	2279
الطول غير المعبد لشبكة الطرقات المرقمة	**كلم**	**3194**	**3119**	**3044**	**2969**	**73,7**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

العمل على تقليص أجزاء الطرقات التي تكون في حالة سيئة وذلك بإعطائها الأولوية في البرمجة والتدخل السريع من خلال الأعمال التالية:

- **المحافظة على جودة المعبد وتوابعه** من حيث إصلاح القارعة على كامل شبكة الطرقات المعبدة، مسح الحواشي، إزالة الأعشاب وجهر مجاري المياه، شحن الحواشي، صيانة المنشآت الفنية والمائية وتركيز علامات الطرقات و التشوير الأفقي، وضع العلامات الكيلومترية و علامات المنعرج و زلاقات الأمان، إزالة الرمال على طرقات جهات الجنوب و معالجة النقاط السوداء و الزرقاء، صيانة المسالك الريفية.

- **تجديد التغليف السطحي والتغليف بالخرسانة الإسفلتية** للطرقات التي تتطلب التدخل وتغليف حواشي الطرقات التي يفوق عرضها 7 أمتار.

- **و كذلك المحافظة على جودة التجهيزات** الموجودة على الطرقات من ذلك التنوير العمومي، الأضواء المنظمة لحركة المرور، الجسر المتحرك ببنزرت، أنفاق باب سعدون و باب سويقة، جسر رادس حلق الوادي و بطاحات جربة.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة الكافية لتحمل أعباء الأشغال لدى الشركات.
- محدودية عدد الشركات المؤهلة للقيام ببعض الأشغال الخصوصية المتعلقة بصيانة الطرقات.
- عدم التنسيق مع المستلزمين العموميين عند قيامهم بالأشغال الخاصة بهم.
- عدم إحترام الحمولة القانونية من قبل ناقلي البضائع.

لذا يجب:

- إعتماد عقود صيانة لعدة سنوات مع الشركات الخاصة ومزيد ترشيد العمل مع المقاولات المتعاقد معها ضمن البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات
- الإسراع بتركيز بنك معلومات للطرقات يساعد على البرمجة وتسهيل معرفة المعطيات المتعلقة بصيانة الطرقات
- توجيه دور الإدارة نحو المراقبة، التنسيق والتدخل السريع في الحالات الطارئة،
- ترشيد إقتناء المعدات الجديدة وحسن صيانتها،
- مراجعة النصوص القانونية وعقود الإستغلال الوقتي مع المستلزمين العموميين،
- تكثيف المراقبة لحاملات الوزن الثقيل.

ـ بطاقات مؤشرات الأداء
للبرنامج 2:
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

رمز المؤشر: 2 .1 .1

I- الخصائص العامة للمؤشر

2- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة

3- تعريف المؤشر: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

4- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)

4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): العدد الجملي للمشاريع التي تم إنجازها و قبولها بصفة وقتية إلى حدود تاريخ تحيين المؤشر مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الاستراتيجي

2- وحدة المؤشر: %

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الاستلام الوقتي للمشاريع المسلمة من طرف رؤساء المشاريع

4- تاريخ توفّر المؤشر: موفى كل سنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 سنة 2025

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: أحلام الخماسي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	%	96	97	97	98	100

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

نظرا لتراجع نسبة تقدم المؤشر بالنسبة لسنة 2021 مقارنة بتقديرات نفس السنة (96 % عوضا عن 99 %) فإن نسبة تقدم المؤشر بالنسبة لسنة 2022 تصبح 97 % عوضا عن 100 % وبالتالي يبلغ المؤشر نسبة تقدم 100 % سنة 2025.

بالنسبة لسنتي 2022 و2023 فإن التقديرات المبينة بالجدول مرتبطة أساسا بنسبة تقدم المشاريع المتواصلة أما بالنسبة لسنتي 2024 و2025 فإن التقديرات مرتبطة أساسا بالآجال المقدرة للمشاريع التي سيتم إنجازها. وبصفة عامة فإن هذه التقديرات تعكس مدى تحقيق الهدف الذي يرجع له المؤشر وهو "التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة".

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكالات التي تعترض إنجاز المشروع (تحويل مختلف الشبكات وتحرير مسار المشروع)،
- التعدي على حرمة الملك العمومي للمياه عن طريق البناء الفوضوي بالأساس مما يعقد عملية القيام بالأشغال،
- ارتفاع كلفة الأشغال مقارنة بالكلفة بالصفقات وضرورة توفير إعتمادات إضافية.

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات.

رمز المؤشر : 2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : " التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة"

2- تعريف المؤشر: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)

4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultats)

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1-طريقة احتساب المؤشر (Formule):): طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات سنويا على الطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة إلى تاريخ تحيين المؤشر.

2-وحدة المؤشر:%

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المسؤول عن مصلحة الصيانة

4-تاريخ توفّر المؤشر: موفى كل سنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2026

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: شكري الخليفي (كاهية مدير)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات 2021	2022	التقديرات 2023	2024	2025
المؤشر 2.1.2 النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	%	96	97	97	98	99

[5]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

ترتبط تقديرات هذا المؤشر بعدد المشاريع المنجزة خلال السنة المنقضية حيث يتم إدراج جهر وتنظيف المنشآت المنجزة في اطار هذه المشاريع ضمن برنامج التدخل السنوي لجهر وتنظيف منشآت الحماية ذات الصلة وهو ما يفسر تطور تقديرات المؤشر بين 2023 و2025 بنسبة 1 % سنويا.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-القاء الفواضل بجميع انواعها بمجاري الأودية.

- انسياب كميات كبيرة من المياه المستعملة نتيجة الربط العشوائي مما يعرقل احيانا القيام بالاشغال اللازمة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

رمز المؤشر 1.2.2:

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري عن طريق منشآت تؤمن الوصول إلى البحر لجميع الفئات وتضمن سلامة النساء والرجال

2- **تعريف المؤشر:** هو النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي.

يتم اعتماد فترة زمنية معينة وبرمجة الطول المعني بالحماية من الشريط الساحلي خلال هذه الفترة ويتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة تقدم الانجاز مقارنة بالهدف المنشود ويعتبر هذا المؤشر انعكاسا لمدى تحقق جزء من الهدف في فترة زمنية محددة (تم اعتماد فترة مخطط التنمية 2016-2021 و2022)

يرتبط هذا المؤشر بإنجاز المشاريع المرسمة بمخطط التنمية وقد تمت مراجعته وإعادته للصفر باعتبار انتهاء القيمة المستهدفة سنة 2022 ووضع قيمة مستهدفة جديدة ضمن مخطط التنمية 2023-2025.

وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده لاحقا في وضع القيمة المستهدفة طويلة المدى.

3- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

4- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

4- التفريعات: يتم التدخل بكامل الشريط الساحلي للجمهورية التونسية

5-المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1-**طريقة احتساب المؤشر:** يعتمد عند احتساب المؤشر المشاريع المنجزة في السنة المعنية: جمع النسب السنوية للشريط الساحلي الذي تمت حمايته من الانجراف البحري مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية في الفترة الممتدة من 2023-2025.

2-وحدة المؤشر: نسبة

3-**المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:المشاريع التي هي بصدد الانجاز في السنة المعنية :

- كشف حساب شهر ديسمبر لاحتساب نسبة تقدم المشروع ثم يتم تطبيق النسبة على الطول الجملي المعني بالحماية.

4- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع.

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.

6- تاريخ توفر المؤشر: عند موفى كل سنة

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100% سنة 2025

8- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** ناهد كلاعي

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.2.2 نسبة إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	%	89	100	25	60	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة لسنة 2021 حقق المؤشر نسبة 89 % حيث يتم انجاز العديد من المشاريع على غرار (أشغال حماية شواطئ طبرقة، أشغال حماية كرنيش بنزرت : قسط2، أشغال حماية كرنيش بنزرت : قسط3، أشغال حماية فلاز المنستير –القسط3، أشغال حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة، أشغال حماية أجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة : قسط3 ، أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل–جرجيس، أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي بكاب الزبيب، أشغال إعادة بناء الرصيف بالميناء العتيق بغار الملح)
- بالنسبة لسنة 2022 من المتوقع أن ترتفع نسبة انجاز المؤشر إلى 100 % وبذلك يتم انجاز جميع المشاريع المبرمجة في المخطط 2016–2022.
- بالنسبة لتقديرات السنوات 2023–2024– 2025 فقد تم تحديد القيمة المستهدفة (كلم محمي) بالنظر للمشاريع التي تم اقتراحها ضمن مخطط التنمية 2023–2025.
- وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده لاحقا في وضع القيمة المستهدفة طويلة المدى.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،

- نقص في المعطيات الطبيعية الأساسية الخاصة المتعلقة بالأمواج،
- التعدي على حرمة الملك العمومي البحري عن طريق البناء الفوضوي بالأساس مما يعقد عملية القيام بالأشغال باعتبار عدم خلو حوزة المشروع،
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة،
- التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية حيث تقوم الوكالة بأشغال الحماية خلافا لما ورد بالقانون وتواصل الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية التدخل في المناطق التي تستوجب التدخل العاجل،
- غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.

بطـاقة مؤشر الأداء: مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة

رمز المؤشر :2.2.2

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري عن طريق منشآت تؤمن الوصول إلى البحر لجميع الفئات وتضمن سلامة النساء والرجال

2- **تعريف المؤشر:** المؤشر: هو نسبة تطوير نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية مع احترام الآجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال ومدى الاستجابة لمتطلبات صاحب المشروع ومستغلي الميناء

3-**طبيعة المؤشر: مؤشر جودة ،**

4-**نوع المؤشر:** مؤشر منتوج

5-**طبيعة المؤشر**:جودة.

6-**التفريعات**:يتم التدخل بكامل الموانئ البحرية.

7-**المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي :** مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** قياس نسبة نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية المفوضة مع احترام الآجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال

2- **وحدة المؤشر: %**

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: رؤساء المشاريع**

4- **تاريخ توفّر المؤشر : موفى كل سنة**

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2022**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ثريا بنجمور**

III - قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.22. مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة	%	--	65	72	75	77

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

- بالنسبة لسنة 2021 لم يتم استلام أي مشروع وذلك نظرا للتأخير الحاصل في إنجاز الأشغال والناتجة عن الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا المستجد.
- بالنسبة لسنة 2022 من المتوقع أن يرتفع مؤشر مستوى الآداء الفني لإنجاز المشاريع البحرية المفوضة إلى 65 % وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة.
- وسعيا إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع فإن الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ضبطت تقديرات السنوات 2023-2024-2025 بشكل تصاعدي.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض.
- عدم وجود آلية محددة لبرمجة المشاريع المفوضة مع صاحب المشروع،
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة،
- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،
- نقص في المعطيات الطبيعية الأساسية الخاصة المتعلقة بالأمواج،

القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من [1] توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطـاقة مؤشر الأداء: النجاعة الطاقية للبنـايات

رمز المؤشر 1.3.2:

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** : بناء مستدام ومراعي للنوع الإجتماعي

2- **تعريف المؤشر:** النجاعة الطاقية للبنايات: معدل استهلاك الطاقة (التدفئة والتبريد).

3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة،

4- **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** معدل نسبة الاستهلاك الطاقي لكل مشروع في طور الدراسة.
2. **وحدة المؤشر:** kwh/م2/السنة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: التصنيف الطاقي للمشروع من خلال برنامجCLIP
4. **طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية**: وثيقة معدة من طرف مصممي المشروع مصادق عليها من قبل المراقب الفني و يتم التثبت منها من الادارة.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** (اللجنة الفنية للبنايات المدنية).
6. **تاريخ توفّر المؤشر : موفى كل سنة**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur):** 75kwh/م2/السنة
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** أحمد بن عثمان

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[7]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.3.2 النجاعة الطاقية للبنايات	kwh/م^2/السنة	70	68	68	67	65

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

- الحاجيات الطاقية للبنايات خلال الفترة الممتدة من 2020 الى 2021 لم تتجاوز 72kwh/م2/السنة "الصنف 1"، حيث أنه طبقا للتصنيف الطاقي يجب أن لا تتجاوز هذه الحاجيات 95 kwh/م2/السنة "الصنف 3".
- بالنسبة لسنة 2022من المتوقع ان تبلغ قيمة المؤشر 68kwh/م2/السنة.
- سيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنايات خلال السنوات القادمة.
- ومن أهم الأنشطة نذكر:
- * انجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.
- * تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف الاطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنايات.
- محدودية مجال تطبيق التقنين الحراري في المباني.
- ضعف التحسيس والتوعية لأهمية الإمكانيات المتاحة من الاقتصاد في الطاقة واستعمال المواد الايكولوجية.
- عدم الاستغلال الامثل للمواد الايكولوجية المتوفرة في السوق المحلية.

بطاقات مؤشرات الأداء
للبرنامج 3:
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

رمز المؤشر :3-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بالتهيئة الترابية

2- **تعريف المؤشر:** يتمثل في احتساب معدل الولايات التي تشملها على الأقل دراسة مثال توجيهي للتهيئة الترابية أو دراسة تخص الرصد الترابي.

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II -التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** نسبة الولايات التي شملها على الأقل دراسة مثال توجيهي لتهيئة مجموعة عمرانية كبرى أو دراسة مثال توجيهي لتهيئة منطقة حساسة أو دراسة مثال توجيهي لتهيئة وتنمية الولاية أو دراسة تخص الرصد الترابي أما في حالة تقدم إنجاز دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني تصبح قيمة المؤشر 100% باعتبار أن هذه الدراسة تشمل كامل ولايات الجمهورية.

وتكون طريقة احتساب هذا المؤشر على النحو التالي :

عدد دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية التي بصدد الإنجاز(أ) .

عدد دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية الجاهزة (ب): يحتسب عدد الدراسات التي لم يمر على تاريخ قبولها النهائي 10 سنوات .

عدد دراسات الرصد الترابي الجاهزة (ت) : يتم احتساب عدد الدراسات الجاهزة والتي لم يمر على تاريخ قبولها النهائي أكثر من خمس (5) سنوات.

احتساب عدد الدراسات لولاية ما (ث $_1$) = أ+ ب + ت (فالحاصل لهذه الولاية هو 1 عند وجود دراسة أو أكثر من أي صنف من الأصناف الثلاثة، ما عدا هذه الحالة فالحاصل هو 0)

احتساب عدد الدراسات لجميع الولايات: ث = ث$_1$ + ث $_2$ + ث $_3$ + ث $_4$ + ... +ث $_{23}$ + ث $_{24}$

احتساب المؤشر = (ث) / 24

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتهيئة الترابية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**:[8](Valeur cible de l'indicateur): 95% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: جمال الدين رويس**

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	نسبة	83%	85%	87%	90%	95%

1- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تعتمد التقديرات المتعلقة بتطور مؤشر قيس الأداء من 75 % المسجل سنة 2020 إلى 83% سنة 2022 ثم إلى 95% سنة 2025 على نسق استكمال الدراسات المتواصلة وبرمجة وانطلاق الدراسات الجديدة سواء منها الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى أو المناطق الحساسة أو أمثلة تهيئة وتنمية الولايات بالإضافة إلى دراسات الرصد الترابي وخاصّة أطالس الولايات.

A -بخصوص إنجاز دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية:

A-1الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية:

من المتوقع أن يتمّ خلال سنة 2022 الانطلاق في إعداد 4 دراسات تهم المجموعات العمرانية لمدن مراكز الولايات وهي زغوان وتطاوين والمهدية ومدنين ليتم استكمال إنجازها قبل موفى 2024 بالإضافة إلى الإعداد لانطلاق مراجعة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية بولاية المنستير.

2-A الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة:

إثر إتمام إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزيرة جربة يتواصل تقدم إنجاز 4 دراسات تهم المناطق الحساسة لساحل أقصى الشمال ببنزرت والمناطق الساحلية للوطن القبلي ومنطقة الساحل الشرقي لبنزرت ومنطقة السباسب السفلى التي تهم 28 معتمدية موزعة على 5 ولايات هي القيروان والمهدية وسوسة والمنستير وصفاقس. كما يتوقع الشروع في دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا في نهاية سنة 2022.

3-A الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات:

تم من جملة 14 ولاية داخلية استكمال انجاز دراسات أمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية لتسع (9) ولايات هي ولاية جندوبة والكاف وسليانة وزغوان والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقبلي وقابس في حين يتوقع الانتهاء من إنجاز 4 منها في موفى 2022 وهي تطاوين والمهدية وباجة وتوزر ليكتمل إنجاز الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية لـ 13 ولاية.

B- بخصوص إنجاز دراسات الرصد الترابي:

لقد تم تعزيز مؤشر قيس الأداء بفضل الانتهاء من إعداد دراسات أطالس ولايات سوسة والمنستير والمهدية ولتستكمل بذلك تغطية كامل ولايات الجمهورية بوثائق رقمية للرصد الترابي مع تفاوت زمني يتعين تداركه بتحيينها بنسق أسرع وضمن إطار موحد لإكساب مزيد من النجاعة في استغلال مضمون هذه الأطالس الجغرافية الرقمية.
ومن أهم الدراسات الخصوصية التي يتواصل إنجازها خلال سنة 2022 والتي يشمل محيطها كامل التراب الوطني هي دراسة **التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد** العقاري وتهدف هذه الدراسة إلى وضع استراتيجيا للتحكم والتصرف في الرصيد العقاري على المجال الترابي بصفة تستجيب للرهانات المطروحة ولمقتضيات التنمية الجهوية الناجعة والمستديمة. ويتوقع الانتهاء من إعداد هذه الدراسة خلال سنة 2023.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إن التقديرات الخاصة بالمؤشر وتطورها من سنة إلى أخرى باعتبار طريقة احتساب المؤشر، تتأثر بثلاثة عوامل هي تقدم إنجاز الدراسات المعنية وتوزعها الجغرافي وتواتر تحيينها. ونظرا لطريقة احتسابه فإن تطور القيمة التي يعكسها المؤشر مرتبط بدرجة أولى بالتوزيع الجغرافي للدراسات على الولايات ثم بحداثة إنجازها حيث أنه بالرغم من تعدد الدراسات وتنوعها بالنسبة لولاية معينة أو مجموعة ولايات وما يتطلبه من جهد للتمكن من خصوصيات الولايات

الطبيعية والاقتصادية والتنموية لا تأثير له في قيمة المؤشر بالمقارنة مع عامل التوزع الجغرافي لمثل هذه الدراسات لتغطية العدد الأكبر من الولايات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

رمز المؤشر :1.2.3

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التخطيط العمراني والتحكّم في التوسّعات العمرانية

2. تعريف المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية ويقصد بذلك معرفة مدى الالتزام والتقيد بمضمون ومقتضيات استراتيجيات التنمية العمرانية عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وسيتم، في مرحلة أولى، اعتماد معايير خاصة ببرمجة التجهيزات بمختلف أنواعها والفضاءات الخضراء.

وحرصا على تكريس مبدا الاستدامة في مجال التخطيط العمراني سيتم احتساب نسبة المناطق المخصصة للتجهيزات ونسبة الفضاءات الخضراء (المناطق الخضراء) المخصصة ضمن أمثلة التهيئة (أمثلة التهيئة العمرانية وأمثلة التهيئة التفصيلية) المصادق عليها.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : نسبة مساحة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة في أمثلة التهيئة التي تمت المصادقة عليها مقارنة بالمساحة الجملية لها.

2. وحدة المؤشر: نسبة%

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

4. تاريخ توفّر المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 37.6% إلى موفى سنة 2025

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: سلمى القبجي

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	نسبة	19 %	35 %	37 %	37.5 %	37.6 %

2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- باعتبار أن المؤشر المتعلق بنسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية هو مؤشر استراتيجي فمن المتوقع تسجيل نسق ارتفاع مقبول خلال السنوات القادمة حيث من المتوقع تسجيل نسبة 37 % بالنسبة لسنة 2023 ونسبة 37.5 % لسنة 2024.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت **عدة اشكاليات** على مستوى التخطيط بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين

وتتمثل أهم الإشكاليات فيما يلي:

- طول إجراءات إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها،
- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لإعداد أمثلة التهيئة العمرانية للتجمعات السكنية،
- عدم إعطاء الأولوية والأهمية اللازمة للتحضير لانطلاق دراسات أمثلة التهيئة العمرانية ومتابعتها من طرف الجماعات المحلية بالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية، عدم احترام الآجال التعاقدية،
- طول آجال الاستشارة الإدارية لكثرة المتدخلين وتغلب النظرة القطاعية لدى بعضها وعدم احترامها للآجال القانونية،
- غياب نصوص ترتيبية تضبط الآجال صلب مجلة التهيئة الترابية والتعمير على غرار إجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني وإجراءات المصادقة في مستوى رئاسة الحكومة.
- ضعف قدرة المصالح الجهوية والمحلية على متابعة تنفيذ مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية واتخاذ الإجراءات القانونية لاحترام التراخيص العمرانية والحد من البناء الفوضوي.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية

رمز المؤشر :2.2.3

I-الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التخطيط العمراني والتحكّم في التوسّعات العمرانية

2-تعريف المؤشر: نسبة الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمثلة التهيئة

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمثلة التهيئة (أمثلة التهيئة العمرانية وأمثلة التهيئة التفصيلية) المصادق عليها.

2-وحدة المؤشر: نسبة %

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

4- تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر مارس من السنة الموالية

5-القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 8.5 % موفى 2025

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : محمد نبيل الحاجي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.2.3 نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية	نسبة	19 %	9 %	8.5%	8.5%	8.5%

2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة للمؤشر المتعلق نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية فمن المتوقع تسجيل نسبة تقدر بـ 8.5 % بالنسبة إلى سنة 2023 و 8.5 % بالنسبة لسنة 2024.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود بناءات ونسيج عمراني عشوائي قائم على الأراضي الفلاحية،
- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لتسوية وضعية بناءات قائمة والتجمعات السكنية على الأراضي الفلاحية،
- غياب نصوص ترتيبية تضبط الآجال المتعلقة بإجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني .

❖ محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات المعنية يمثل عائقا أمام التسريع في نسق الانجاز.

بطـاقة مؤشر الأداء: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة

رمز المؤشر 3 /3 /1

I-الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر

2.تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب العدد التراكمي للمساكن التي تمّت إزالتها وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها والمساكن الاجتماعية التي تمّ اقتناؤها وإنجازها والمقاسم التي تمّت تهيئتها في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وفي إطار اقتناء مساكن ومقاسم اجتماعية ممولة من الصندوق الوطني للنهوض بالسكن والمساكن التي تمّ الانتفاع بها في إطار برنامج المسكن الأول.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: عدد تراكمي للمساكن الاجتماعية المنجزة والمقاسم المهيئة والقابلة للتسليم والمساكن التي تمّ الانتفاع بها في إطار مختلف البرامج (فوبرولوس و مسكن أول) .

2- **وحدة المؤشر: العدد التراكمي**

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وحدة انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، الإدارة العامة للإسكان، بنك الإسكان، البنك المركزي.

4- **تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة الموالية.**

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر[9]: 33 ألف مسكنا ومقسما سنة 2025.**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة قمر الشابي والسيدة هناء الزواغي**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة في اطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.	عدد تراكمي	10618	15126	16517	18715	21979
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في اطار الفبرولوس		3486	3836	4736	5740	6800
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في اطار برنامج المسكن الاول		1834	2120	2520	2920	3350
مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة		15938	21082	23773	27375	32129

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغ العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى غاية سنة 2021، 10618 مسكنا ومقسما موزعة كما يلي: 6127 مسكنا في إطار العنصر الأول إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة و4491 مسكنا في إطار العنصر الثاني بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم. ومن المنتظر أن يبلغ عدد المساكن المنجزة سنة 2022، 15126 مسكنا منها 7400 مسكنا في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية و 7726 مسكنا في إطار عنصر بناء مساكن اجتماعية.

[9]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

وستبلغ تقديرات المؤشر لسنة 2023، 16517 مسكنا اي بزيادة عن سنة 2022 بـ1391 مسكنا في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية، وبالنسبة لسنة 2024 ستكون التقديرات 18715 مسكنا بحساب 10159 مسكنا في إطار العنصر الأول و8556 مسكنا في إطار العنصر الثاني، أما بالنسبة لسنة 2025 ستكون التقديرات كما يلي: 21979 مسكنا اجتماعيا منها 10969 مسكنا في إطار العنصر الأول و11010 مسكنا في إطار العنصر الثاني.

اما بالنسبة للمساكن المنجزة في اطار الفبرولوس ،من المتوقع تسجيل طلبات إضافية على المساكن الممولة في اطار هذه الآلية حيث تضمن مشروع الأمر المنقح للأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء العديد من التسهيلات التي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن، من ذلك:

- إضافة صنف جديد "فوبرولوس 4" للأجراء الذين تتراوح أجورهم بين 4.5 و6 مرات الأجر الأدنى المضمون
- التمديد في السن القصوى للحصول على قرض فوبرولوس إلى حدود 75 سنة
- فتح المجال أمام الأجراء للجمع بين قرض اقتناء قطعة أرض وقرض بناء مسكن
- تمكين فئة الفوبرولوس 2 و3 و4 من اقتناء مساكن فردية مع الترفيع في المساحة المغطاة إلى حدود 100 م^2.
- تمكين الأجراء من قروض فوبرولوس في حدود 90% من ثمن المسكن دون السقف المعمول به حاليا
- الترفيع في سقف ثمن بيع المتر المربع المغطي من 3 إلى 3,3 مرة الأجر الأدنى

الترفيع في سقف ثمن بيع المتر المربع المهيأ للأراضي الصالحة للبناء من 0,7 إلى 0,75 مرة الأجر الأدنى المهني المضمون.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمتابعة مشاريع السكن الاجتماعي في كل الولايات،
- عدم توفر المعلومة حول عدد المساكن والمقاسم الجاهزة في الابان نظرا لتعدد المتدخلين
- ارتفاع عدد مطالب للحصول على مسكن او مقسم اجتماعي وعدم القدرة على الاستجابة لكل المطالب.
- وجود اشكاليات فنية مع المستلزمين العموميين تسببت في تأخر استكمال بعض مشاريع بناء مساكن اجتماعية
- عدم توفر الرصيد العقاري لإنجاز المساكن الجديدة عوضا عن المساكن البدائية في مناطق أخرى،
- أما بالنسبة للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الأول فقد شهد البرنامج بطء في الإنجاز حيث يتراوح معدل المساكن الممولة في إطار البرنامج سنويا حوالي 400 مسكنا، وذلك للأسباب التالية:

- توظيف الأداء على القيمة المضافة على المساكن المنجزة من قبل الباعثين العقاريين
- الارتفاع المتواصل في أثمان المساكن المعروضة للبيع

- ارتفاع نسبة الفائدة الموظفة على القروض البنكية بالنظر لارتفاع نسيبة السوق النقدية
- انخفاض المقدرة الشرائية للمواطن جراء الارتفاع المشط للأسعار

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية لتهذيب الإحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

رمز المؤشر 3: /3 /1

I -الخصائص العامة للمؤشر

1 .الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : : النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر

2. تعريف المؤشر: نسبة الأحياء السكنية الفوضوية التي تم تهذيبها سنويا مقارنة مع مجموع الأحياء المبرمجة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II -التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر: العدد التراكمي للأحياء السكنية التي يتم تهذيبها سنويا / العدد الجملي للأحياء المبرمجة.

2. وحدة المؤشر: نسبة تراكمية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وكالة التهذيب والتجديد العمراني.

4. تاريخ توفّر المؤشر: شهر ديسمبر

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: تهذيب 82 % من الأحياء المبرمجة خلال سنة 2025

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: منصف السوداني

III - قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	الانجازات 2021	2022	التقديرات

النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 (الجيل الأول)	%	88	98	100	0	0
النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 159 حيا (الجيل الثاني)		0	0	12	35	64
المجموع*		45	58	56	67	82

***إن احتساب النسبة التراكمية للمجموع تتعلق بإنجازات كل البرامج الوطنية الجيل الأول والثاني**

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

نلاحظ أن_ ارتفاع مجموع النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية الجيل الأول من 88 % سنة 2021 إلى 98 % سنة 2022 تعود إلى بلوغ مرحلة متقدمة من إنهاء جل المكونات خلال موفى سنة 2022 ما عدى نسبة قليلة في حدود 2% سنة 2023 .

تمّ تسجيل نسق مرضي لإنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول مع موفى شهر جوان 2022 إنجاز ما يلي:

- انتهت أشغال البنية الأساسية بـ 143 حيا من جملة 155.

- انتهت أشغال مكونة تحسين سكن بـ104 حيا المبرمجة وتم التدخل في 10250 مسكنا.

- انتهاء 84 مشروع تجهيزات جماعية من جملة 119 مشروع مبرمج.

من المؤمل أن تنتهي كل مكونات البرنامج سنة 2023.

أما في ما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية: حيث يتميز هذا البرنامج بالقيام بالعديد من الدراسات قبل الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال وتتمثل في:

- الدراسات العمرانية والفنّية للمشاريع،
- دراسة النجاعة الطاقية للمشاريع،

- دراسات البرمجة الوظيفية للتجهيزات الجماعية والفضاءات الصناعية،

- دراسات المخطط البيئي والاجتماعي للمشاريع،

- مهمة المساندة الفنية للمقاربة الاجتماعية والبيئية للمشاريع،

- مهمة المساندة الفنية لتنفيذ مكونة المقاسم المعدة للبناء

انطلقت الدراسات منذ انطلاق البرنامج سنة 2019 وتتواصل سنة 2020 ما من شأنه أن يؤخّر في احتساب المؤشر المتعلق بالنسبة التراكمية للأحياء المنتهية التي من المؤمل أن تنطلق سنة 2021.

وتجدر الإشارة إلى أنه ، تم احتساب نسبة إنجاز 16 % تقديرات البرنامج لسنة 2022 بملف المشروع السنوي للآداء لسنة 2022 على أن يتم إنجاز حوالي 25 حي والحال أنه لم يتم إنجاز ها ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- التأخير في إنجاز الدراسات (طول إجراءات الإعلان عن طلب قبول الترشحات لانتقاء مكاتب الدراسات .
- المقاربة البيئية والاجتماعية للمشاريع(توفير مكاتب الدراسات المختصة في النجاعة الطاقية).

ملاحظة: بالإضافة إلى البرامج الوطنية المذكورة فإن وزارة الشؤون المحلية والبيئة تشرف على عدّة برامج أخرى لتهذيب الأحياء الشعبية نخصّ بالذكر منها البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي الذي يتمثل في تهذيب 220 حي بكلفة تناهز 225 مليون دينار وتتولى وكالة التهذيب والتجديد العمراني إنجاز جزءا منه يتمثل في تهذيب 146 حي بقيمة 153 مليون دينار.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- صعوبة في توفير الاعتمادات لتهذيب الأحياء العشوائية ، خاصة وأن الدولة هي التي تتحمل كامل الكلفة دون مساهمة المواطن.
- ندرة الأراضي الدولية المخصصة من قبل الجهات لتنفيذ مكونة التجهيزات الجماعية.
- تعقيد إجراءات طلب العروض.
- توفير مكاتب الدراسات المختصة في النجاعة الطاقية.

بطاقة مؤشر الأداء : النسبة التراكميّة للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي

رمز المؤشر: 3.3.3

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: النهوض بالسكن الاجتماعي و الميسّر
2. **تعريف المؤشر**: النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سواء عبر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها أو من خلال إنجاز وتوفير مساكن و مقاسم اجتماعية.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن بمساكن و مقاسم اجتماعية / العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة تراكمية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: القائمات النهائية للمنتفعين المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية والمعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للإعلام والتطبيقات الإعلامية المعدّة في الغرض.
4. **تاريخ توفير المؤشر:** يتم تحيين المعطيات بصفة دورية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: بلوغ نسبة 40 % إلى موفى سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة منية بالحاج فرحات

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي عبر إزالة المساكن البدائية وإعادة بنائها على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها	نسبة تراكمية	%29	%32	%35	%38	%41
النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي عبر بناء مساكن وتهيئة مقاسم		%41	%44	%47	%50	%50
العدد التراكمي النساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية/العدد التراكمي الجملي للمنتفعين		%30	%33	%36	%38	%40

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 8216 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2022، 2706 امرأة مقابل 5509 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 33 % موزعة كما يلي:

*2532 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل **32 %** من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ7403 مسكن.

*354 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل **44 %** من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ813 مسكن.

3. ويمكن تفسير انخفاض نسبة النساء المنتفعات بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بوجوب توفر شرط إشغال مسكن بدائي من قبل المنتفع حيث يكون الرجال أوفر حظا من النساء في استغلال عقار.

4. نلاحظ أن أعلى نسبة للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي توجد بالجنوب الغربي بولايات توزر وقفصة وقبلي (46%) حيث بلغت نسبة النساء في ولاية توزر(58 %) وهي الأعلى مقارنة بباقي ولايات الجمهورية. أما بولايات الشمال الغربي بباجة وجندوبة والكاف وسليانة فتعتبر نسبة النساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي الدنيا (29%) مقارنة ببقية الجهات حيث تبلغ النسبة بولاية جندوبة 24 (%).

5. تقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 36 % خلال سنة 2023 و40 % سنة 2025 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- التطبيقة الإعلامية المتعلقة بترتيب المترشحين للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تتضمن جنس المنتفع.
- المقاييس التي يتمّ اعتمادها للترشح للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تأخذ بعين الاعتبار الحالة المدنية للمنتفع (أرملة، مطلقة ...) في حين أنها تأخذ بعين الاعتبار أفراد العائلة من ذوي الاحتياجات الخصوصية.

- المعطيات التي يتمّ اعتمادها في احتساب المؤشر لا تشمل جميع البرامج السكنية الموجهة للفئات محدودة ومتوسطة الدخل كبرامج السكن الممولة عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والمسكن الأول بالإضافة إلى المساكن المنجزة من قبل مختلف الفاعلين العموميين وذلك نظرا لعدم وجود قاعدة بيانات.

- إن تقديرات عدد المنتفعين بالمساكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة او ترميمها أو توسعتها يرتبط أساسا بجاهزية المساكن التي تشكو صعوبات تتعلق بتواتر غلاء أسعار مواد البناء وندرة اليد العاملة

وغلائها خصوصا وانه لا يمكن تجاوز الكلفة القصوى لإنجاز مسكن والتي تمّ تحديدها بالأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والنصوص القانونية المتممة والمنقحة.

- إن احتساب تقديرات المؤشر فيما يتعلق بعنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية يرتبط أساسا بمدى جاهزية القائمات النهائية والتي تعتبر من مشمولات اللجان الجهوية في مختلف الولايات.

- بطاقات مؤشرات الأداء
للبرنامج 9:
القيادة والمساندة

بطـاقة مؤشر الأداء نسبة تحقيق أهداف المـهمة

رمزالمؤشر: 1.1.9

I -الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين حوكمة المهمة.

2- تعريف المؤشر: قيس معدل انجاز أهداف المهمة مقارنة بالتقديرات المرسومة.

3 -طبيعة المؤشر: فاعلية ونجاعة.

II -التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر : معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.

2- وحدة المؤشر: النسبة المائوية (%)

3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية.

4- تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان من كل سنة.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: العمل على تحقيق نسبة 99 % بحلول سنة 2025.

6- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	انجازات	توقعات	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
1.1.9: نسبة تحقيق أهداف المهمة	%	101	96	97	98	99

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المنتظر أن يبلغ مستوى انجاز المهمة 97 % خلال سنة 2023 حيث هناك سعي لتحسين مستوى مختلف المؤشرات نذكر أساسا:

المؤشر 1.1.1 "النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة": من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 61 %، (تقديرات سنة 2022 تمثل 57%)، حيث من المنتظر أن ينتهي الجزء المدو– مدنين من الطريق السيارة قابس – مدنين مع موفى الثلاثية الثانية لسنة 2023 وكذلك ستتقدم اشغال الطريق السيارة تونس – جلمة مع الإنطلاق في انجاز الجزء السبيخة – جلمة (4 أقساط) مع بداية سنة 2023 مما سيكون له تأثير على تقديرات 2023.

المؤشر2.2.2 "مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المنجزة": تسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع بشكل تصاعدي ليبلغ 72 % خلال سنة 2023 حيث قدر بحوالي 65 % سنة 2022.

المؤشر 1.3.3 "مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة": ستبلغ تقديرات المؤشر لسنة 2023، 16517 مسكنا اي بزيادة عن سنة 2022 بحوالي 1391 مسكنا في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية، وبالنسبة لسنة 2024 ستكون التقديرات 18715 مسكنا بحساب 10159 مسكنا في إطار العنصر الأول و8556 مسكنا في إطار العنصر الثاني، أما بالنسبة لسنة 2025 ستكون التقديرات كما يلي: 21979 مسكنا اجتماعيا منها 10969 مسكنا في إطار العنصر الأول و11010 مسكنا في إطار العنصر الثاني.

المؤشر 2.3.3 "النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية": من المنتظر أن تبلغ هذه النسبة 56% سنة 2023 حيث أنه من المؤمل أن تنتهي كل مكونات برنامج تأهيل الأحياء السكنية الجيل الأول سنة 2023 (الهدف بلوغ نسبة 98 % سنة 2022) أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية فقد تم القيام بالعديد من الدراسات ومن المنتظر أن يتم الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال سنة 2023.

المؤشر 1.2.9 "تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد" من المؤمل أن تشهد سنة 2023 تحسنا نسبيا في سد الشغورات الناجمة عن التقاعد وذلك من خلال الإستفادة من آلية الترفيع الإختياري في سن التقاعد من جهة والسعي إلى الرفع في سقف الحاجيات من الموارد البشرية قصد

بلوغ معدل يضمن تحقيق التوازن البشري داخل الهيكل الإداري من جهة أخرى من المنتظر أن يبلغ التعويض 100 % (من المتوقع أن يبلغ 57 % سنة 2022).

المؤشر 2.2.9 "نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية" العمل على بلوغ نسبة 11.5% سنة 2023 وهي نسبة أكثر تفاؤل من سنة 2022 (9.5%).

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* التركيز في إعداد الميزانية على المشاريع التي بصدد الإنجاز والمشاريع والبرامج الجديدة المنبثقة عن المجالس الوزارية.

* حسن تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 والمؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الإستثمارات العمومية.

* يعتمد المؤشر على إحتساب معدل تحقيق كافة الأهداف لإنجازاتها مقارنة بالتوقعات المأمولة وتمكن هذه الطريقة من تحديد الهدف الذي عرف أقل نسبة إنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة ثم تحديد المؤشر المسؤول عن هاته النتائج وبالتالي يتم العمل إمّا على معالجة الصعوبات المتعلقة بالمؤشر المعني والتي تمكن من معالجة النقص في تحقيق الأهداف أو إعتبار المؤشر غير مجدي والعمل على تغييره بمؤشر ذو فعالية.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج يعتمد في طريقة إحتسابه على معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات، هذه الطريقة لا تعكس بدقة نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لأن وزن البرامج بقطاع التجهيز وكذلك نوعية مشاريع مختلف البرامج مختلفة (من حيث الآجال ومن حيث العراقيل والإشكاليات التي يمكن أن تعترضها والتي تحول دون إنجاز المشاريع على غرار إشكاليات عقارية ومالية وأخرى مرتبطة بالمقاولات والإجراءات الإدارية).

بطـاقة مؤشر الأداء : التطور السنوي لزيارة مواقع واب الوزارة

رمزالمؤشر : 9-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين حوكمة المهمة

2- **تعريف المؤشر:** تطور المعدل السنوي لعدد الزيارات اليومية إلى موقع واب الوزارة

3-**طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة

4-**نوع المؤشر:** مؤشر منتوج

-**المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر :تطور المعدل السنوي لعدد الزيارات اليومية إلى موقع واب الوزارة**

2- **وحدة المؤشر:**وحدة/يوم

3- **مصدرالمعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** :خدمة Google Analytics

4- **تاريخ توفرالمؤشر**:في كل وقت

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:**

6- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية**:إدارة البحث والتنظيم والإعلامية (DROI)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			التقديرات			
		2019	2020	2021	ق.م. 2022	2023	2024	2025
التطور السنوي لزيارة مواقع واب الوزارة	وحدة/اليوم	241	384	394	500	800	1000	1200

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ أن معدل عدد الزيارات اليومية لموقع الواب تطور بصفة ملحوظة بين سنتي 2019 و2020 ويرجع ذلك إلى وضع الصيغة الجديدة للموقع في موفى سنة 2018.

وبرمجت الوزارة إعادة صياغة الموقع في سنة 2022.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر يعبر على التواصل مع الجمهور عبر موقع واب الوزارة فقط، ويمكن التفكير في إدماج صفحة الفايسبوك إلى هذا المؤشر خاصة أنه لها صدى معتبر لدى الجمهور.

بطـاقة مؤشر الأداء: تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد

رمز المؤشر: 1.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص
2- **تعريف المؤشر**: ضبط نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد
3- **طبيعة المؤشر**: نجاعة
4- **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي**: غير مراعي للنوع الإجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: (عدد الإنتدابات المبرمجة/عدد الأعوان المحالين على التقاعد)*100
2- **وحدة المؤشر**:مؤشر قاعدة 100
3- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : إحصائيات ذات صبغة إدارية.
4- **تاريخ توفر المؤشر**:شهر أفريل من كل سنة
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100.
6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة الشؤون الإدارية.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

- **تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد حسب السلك :**

المؤشر 1.2.9	الوحدة	توقعات	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025
عدد الإنتدابات المبرمجة من الأسلاك الفنية والتقنية **(1)**	**عدد**	67	68	83	76
عدد الأعوان المحالين على التقاعد من الأسلاك الفنية والتقنية **(2)**	**عدد**	37	46	83	76
النسبة (1) نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد **100*2/1**	**%**	**181**	**148**	**100**	**100**
عدد الإنتدابات المبرمجة من الأسلاك الأخرى (1)	**عدد**	00	45	27	24

عدد الأعوان المحالين على التقاعد من الأسلاك الأخرى (2)	عدد	13	11	27	24
نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد	**%**	**00**	**409**	**100**	**100**
عدد الإنتدابات المبرمجة من سلك العملة (1)	عدد	00	120	104	83
عدد المحالين على التقاعد من سلك العملة (2)	عدد	67	73	104	83
نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد	**%**	**00**	**164.3**	**100**	**100**
المؤشر 2/1*100	**قاعدة 100**	**57**	**210**	**100**	**100**

- **تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد حسب التعيين مركزي /جهوي**

المؤشر 1.2.9	الوحدة	2021		تقديرات					
		مركزي	جهوي	مركزي			جهوي		
		2022	2022	2023	2024	2025	2023	2024	2025
عدد الإنتدابات المبرمجة من الصنفين أ1 وأ2 (1)	عدد	03	64	30	20	23	58	57	47
عدد الأعوان المحالين على التقاعد الصنفين أ1 وأ2 (2)	عدد	12	28	15	20	23	32	57	47
نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجةعن الإحالة على التقاعد 2/1*100	%	**25**	**320**	**200**	**100**	**100**	**152**	**100**	**100**
عدد الإنتدابات المبرمجة من الأصناف أ3 –ب –ج – د (1)	عدد	**00**	**00**	5	9	06	20	24	21
عدد الأعوان المحالين على التقاعد من الأصناف أ3 –ب –ج – د (2)	عدد	**02**	**10**	3	9	06	7	24	21
نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجةعن الإحالة على التقاعد 2/1*100	%	**00**	**00**	**166.66**	**100**	**100**	**285.7**	**100**	**100**
عدد الإنتدابات المبرمجة لجميع أصناف العملة (1)	عدد	**00**	**00**	40	16	20	80	88	63
عدد العملة المحالين على التقاعد (2)	عدد	8	58	6	16	20	67	88	63
نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجةعن الإحالة على التقاعد2/1*100	%	**00**	**00**	**666.6**	**100**	**100**	**119.4**	**100**	**100**
المؤشر (1)/(2)*100	**قاعدة 100**	**13.63**	**66.66**	**312.5**	**100**	**100**	**149**	**100**	**100**

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

يتوقع تسجيل إنتعاشة نسبية في سد الشغورات المتعلقة ببعض الإختصاصات التقنية والفنية خلال سنة 2022 وهي إن كانت تقطع مع المؤشرات السلبية خلال السنوات الماضية إلا أنها تبقى غير كافية سيما وأن هذا التعزيز إقتصر فقط على صنفي أ1 وأ2 من سلك المهندسين والتقنيين مقابل تواصل عجز أسلاك أخرى عن دعم مواردها على غرار السلك الإداري المشترك او حتى سلك العملة المتخصصين.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يتميز هذا المؤشر بعدة صعوبات ونقائص تنحصر في النقاط التالية :

-صعوبات على مستوى ضبط التقديرات المتعلقة بعددالأعوان المحالين على التقاعد بالنسبة إلى السنوات القادمة وذلك يعود بالأساس إلى إعتماد آلية الترفيع الإختياري في سن الإحالة التقاعد من قبل الأعوان المعنيين وما تطرحه من إشكاليات من خلال حدوث تفاوت بين العدد الفعلي و العدد التقديري للأعوان المحالين على التقاعد و هو سيؤثر على تحديد الحاجيات الحقيقية من الإنتدابات .

-تعارض آلية الترفيع الإختياري في سن الإحالة التقاعد مع مبدأ السنوية عند الإعداد السنوي للميزانية نظرا لإعتمادها على تاريخ الستة أشهر لتقديم مطلب الترفيع الإختياري في سن الإحالة على التقاعد من قبل الأعوان المعنيين وهو يؤدي إلى إنعدام الدقة في تحديد الأعوان المحالين على التقاعد بصفة سنوية

-عدم إمكانية ضبط أعداد الأعوان الراغبين في الإحالة على التقاعد النسبي لتوفر شرطي الأقدمية والسن أو لأسباب صحية غير ناتجة عن العمل وذلك نظرا لكونها تكون بطلب من العون وتخضع لمصادقة هياكل أخرى (الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية،رئاسة الحكومة..) وكذلك العملة القائمين بأعمال منهكة ومخلة بالصحة وذلك بإعتبار صعوبة حصر هم وتحديد خططهم التي يبارشرونها حتى يتسنى إدراجهم ضمن المشمولين بالإحالة على التقاعد

-عدم القدرة على برمجة الحاجيات من الإنتدابات من خلال الإعتماد فقط على الإحالات على التقاعد لتصبح بذلك مقتصرة على التعويض من الجانب الكمي في حين أن برمجة الحاجيات يجب أن يأخذ بعين الإعتبار تحسين القدرة على الأداء بأكثر جدوى وفاعلية حتى بموارد بشرية أقل من القيمة المنشودة .

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان (إ.مركزية) المتكونين في المجالات ذات الأولوية

رمزالمؤشر: 2.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

2- تعريف المؤشر: يبين المؤشر المجهود المبذول للرفع من مستوى و قدرات الموارد البشرية

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5-المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: غير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر : مجموع عدد الأعوان الإدارات المركزية المتكونين في المجالات ذات الأولوية (التي تم تحديدها في مخطط التكوين السنوي) ÷ العدد الجملي (أعوان إ.مركزية) من الجمهور المستهدف(صنف "أ1" ، "أ2" و "أ3") بهذه الأنشطة التكوينية.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية (%)

3-**مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : إحصائيات ذات مصدر إداري (بطاقات الحضور، قائمات الأعوان من منظومة "أمد"

4-**تاريخ توفر المؤشر:** شهر سبتمبر من كل سنة.

5-**القيمة المستهدفة للمؤشر:** بلوغ نسبة 14 % في غضون الثلاثة سنوات المقبلة.

6-**المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:** الإدارة العامة للتخطيط و التعاون و تكوين الإطارات.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات											
		2019				2020				2021			
عدد أعوان الإدارات المركزية المتكونين في المجالات ذات الأولوية	عدد	346				147				220			
العدد الجملي من الجمهور المستهدف (صنف "أ1" ، "أ2" و "أ3").	عدد	أ1	أ2	أ3	المجموع	أ1	أ2	أ3	المجموع	أ1	أ2	أ3	المجموع
		785	410	881	2076	795	423	850	2068	1427	328	802	2557
المؤشر	نسبة	% 16،67				% 7،11				%8،6			

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية	عدد	240	250	300	300
العدد الجملي من الجمهور المستهدف لهذه الأنشطة التكوينية	عدد	2480	2170	2110	2110
المؤشر	نسبة	9,5	11,5	14	14

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجل المؤشر تراجع كبير خلال سنة 2020 و يعزى ذلك للإجراءات الإحترازية التي تم إتخاذها لمجابهة جائحة كوفيد 19 و التي أمتد إلى غاية سنة 2021 غير أنه تم التدارك خلال الجزء الأخير من هذه السنة،حيث على الرغم من النتائج الضعيفة المسجلة في بداية السنة تم تحقيق تقدم و بلوغ نسبة 8،6 % أكثر بنقطتين من التوقعات وذلك نتيجة التوجه نحو التكوين عن بعد من ناحية و التوفق في إنجاز أغلب دورات التكوين ذات الأولوية المدرجة في طلب العروضمن ناحية أخرى.

و في ما يتعلق بتقدم إنجاز مخطط التكوين لسنة 2022 تبدو الضروف ملائمة و واعدة للمحافظة على ما تم إنجازه على الأقل خلال السنة الفارطة و العمل على بلوغ نسبة أكثر تفاؤل (9،5%).

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إمكانية مشاركة نفس العون في عدة دورات تكوين و إحتسابه أكثر من مرة،
- صعوبة في تحديد مواضيع التكوين ذات الأولوية بالدقة اللازمة خاصة على مستوى التقديرات و نفس الشيء بالنسبة إلى اللجمهور المستهدف.
- عدم تمكن إنجاز أغلب المواضيع المبرمجة خاصة التي يقع إدراجها في طلب عروض و ذلك لعدم توفر منشطين مختصين في هذه المجالات لدى مؤسسات التكوين.
- ضعف الإعتمادات المرصودة للتكوين.
- بالنسبة إلى تفريعات المؤشر : إستحالة تحديد عدد أعوان الإدارات المركزية أو الجهوية المتكونين في المجالات ذات الأولوية سواء على مستوى المنجز أو على مستوى التوقعات و التقديرات

بطـاقة مؤشر الأداء: مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

رمزالمؤشر: 3.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

2- **تعريف المؤشر**: إبراز نسبة مشاركة المرأة في الخطط الوظيفيةومراكز إتخاذ القرار

3-**طبيعة المؤشر**: نجاعة

4- **نوع المؤشر:** مؤشر جودة

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر: (**عدد الإطارات النسائية اللاتي يشغلن خطط وظيفية/ العدد الجملي للخطط غير الشاغرة **)/ (**عدد الإطارات النسائية(أ1+أ2) / مجموع إطارات الوزارة (أ1+أ2)**)*100**

2- **وحدة المؤشر**:مؤشر قاعدة 100

3- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : إحصائيات ذات صبغة إدارية.

4- **تاريخ توفر المؤشر**:شهر جوان.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100.

6- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية**: إدارة الشؤون الإدارية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قبس الأداء	الوحدة	الانجازات			2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية (1)	نسبة	36%	38%	37	%39	%40	%41	%41
نسبة الإطارات النسائية في الوزارة (2)	نسبة	32%	36%	37	%37	%37	%37	%37
مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية (1)/(2)*100	قاعدة 100	113	105	100	105	109	109	109

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

1) الانجازات:

- رغم الارتفاع المتواصل لنسبة الإطارات النسائية بالوزارة فقد تم خلال سنة 2021 تسجيل مؤشر إيجابي لتمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية (القيمة الأدنى 100) ومن المتوقع أن يواصل هذا الارتفاع خلال سنة 2022 ليبلغ 105. أما خلال الثلاث سنوات الموالية فيمكن أن نشهد استقرارا للمؤشر نتيجة الاستقرار الذي قد يشهده عدد الخطط المشغولة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية من ناحية أخرى.

2) الصعوبات والاشكاليات المعترضة:

- يجد الهدف الذي يرجع إليه المؤشر المتمثل فيتحقيق نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشريةمع الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي في التكليف بالخطط الوظيفية اشكاليات متعددة أهمها :

* عدم توفرالمعطيات اللازمة والكافية لاحتساب المؤشر سواء على المستوى المركزي أو الجهوي.
* عدم القدرة على ضبط التوقعات والتقديرات لتحديد العدد الجملي للخطط الوظيفية غير الشاغرة خلال الثلاث سنوات القادمة من جهة ونوعية هذه الخطط من جهة أخرى وبالتالي صعوبة تحديد نسبة تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية عامة ومواقع اتخاذ القرار خاصة ومدى الالتزام باحترام مبدأ التناصف.

* صعوبة ضبط التقديرات نظرا لتعدد مقاييس وشروط التكليف بالخطط الوظيفية.

3 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة على تحديد نسبة الإطارات النسائية في الوزارة حسب نوعية الخطة الوظيفية نظرا لتعدد شروط التكليف.
- عدم القدرة على ضبط التوقعات والتقديرات لتعدد مقايس التكليف بالخطط الوظيفية.

بطـاقة مؤشر الأداء : نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

رمزالمؤشر: 1.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:ضمان ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج
2. **تعريف المؤشر**: نسبة تغطية المبرمج في الميزانية للمنجز فعليا
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نتائج
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي**: مؤشرغير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (الإنجازات / الإعتمادات المرسمة)*100
2. **وحدة المؤشر:**نسبة%
3. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : منظومة " أدب " و " سياد " و " أمد "
4. **تاريخ توفر المؤشر:** شهر مارس.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** يهدف هذا المؤشر تحقيق نسبة إنجاز للإعتمادات المبرمجة بنسبة 100%.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات											
		2019				2020				2021			
		قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات	قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات	قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات
الإعتمادات المرسمة	أ د	102.233	54.748	4.168	1.000.000	107.492	58.354	3.455	1.463.000	114.900	60.390	2.750	1.560.030
الإعتمادات المنجزة	أ د	93.933	54.162	4.121	1.069.752	104.473	55.888	3.444	1.462.170	109.863	59.233	2.424	834.530
النسبة	%	91,9%	98,9%	98,9%	107,0%	97,2%	95,8%	99,7%	99,9%	95,6%	104,0%	88,1%	53,5%
		المجموع				المجموع				المجموع			
الإعتمادات المرسمة	أ د	1.161.149				1.632.301				1.735.000			
الإعتمادات المنجزة	أ د	1.221.968				1.625.975				1.008.600			
النسبة	%	105,2%				99,6%				58,1%			

2022				التقديرات											
				2023				2024				2025			
قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات	قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات	قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات	قسم التأجير	قسم وسائل المصالح	قسم التدخلات	قسم الإستثمارات
120.486	58.700	3.429	1.418.705	122.500	60.461	3.429	1.475.420	125.750	62.275	4.159	1.518.460	133.770	64.143	4.902	1.613.745
110.000	57.000	3.120	1.387.830	120.050	59.252	3.360	1.445.912	124.492	61.652	4.117	1.503.275	133.770	64.143	4.902	1.613.745
91.3%	97.1%	91.0%	97.8%	98,0%	98,0%	98,0%	98,0%	99,0%	99,0%	99,0%	99,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%
المجموع				مجموع السنة				مجموع السنة				مجموع السنة			
1.601.320				1.661.810				1.710.644				1.816.560			
1.557.950				1.628.574				1.693.537				1.816.560			
97.3%				98,0%				99,0%				100,0%			

2-تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى تحقيق نسبة إنجاز للاعتمادات التي و قع تقديرها وترسيمها بنسبة 100% وذلك ضمانا لمبدأ المصداقية من جهة اي مصداقية البرمجة و ضمان تغطية ما هو مبرمج من اعتمادات لجملة النفقات الفعلية المنجزة خلال السنة المالية

كما يهدف من جهة أخرى إلى المحافظة على ديمومة الميزانية أي ضمان تغطية المبرمج للنفقات الوجوبية والحتمية و الجديدة الواجب برمجتها بطريقة تضمن تغطيتها لنفقات السنة المالية.

و رغم التراجع الذي سجله المؤشر سنة 2021 بسبب تجميد اعتمادات الاستثمار فالتوقعات بالنسبة للسنة 2022 قد تبلغ نسبة 97.3% .

أما 2023 و 2024 و 2025 فمن المنتظر أن تبلغ النسبة تدريجيا 100 %و يتطابق ما هو مبرمج لما هو منجز دون زيادة ولا نقصان وذلك بإتباع توجهات رئاسة الحكومة و برمجة تعتمد معايير موضوعية مضبوطة

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الإعتماد في البرمجة على معايير أكثر واقعية و السعي لإرساء تطبيقة داخلية لتجميع الطلبات المركزية والجهوية
- الإطلاع على نتائج البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها لتلافي عوائق الإنجاز
- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج والبرامج الفرعية والمديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية
- توفير الاعتمادات الضرورية مسبقا والتسريع في خلاص المقاولات

4.تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- نقص الإمكانيات المادية والبشرية
- طول الإجراءات الإدارية
- تعطل المشاريع الناتجة عن المشاكل العقار

بطـاقة مؤشر الأداء : تكلفة التسيير لكل عون

رمزالمؤشر: 2.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج
2- **تعريف المؤشر**: المتابعة السنوية لتطور الإعتمادات المخصصة لمصاريف التسيير
3-**طبيعة المؤشر**: مؤشر نتائج
4-**نوع المؤشر**: مؤشر نتائج
5- **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر** :مصاريف التسيير المنجزة / عدد الأعوان
2- **وحدة المؤشر**:الألف دينار
3- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : منظومة " أدب " و " إنصاف " و " أمد "
4- **تاريخ توفر المؤشر**:شهر فيفري.
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**: تحقيق نسبة 3% كنسبة قصوى لتطور المؤشر سنة 2024
6- **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية**:الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
عدد الأعوان	عدد	4383	4456	4249	4195	4019	3850	3688
نفقات التسيير	أد	18.894	19.014	17.166	17.510	17.860	18.217	18.581
كلفة التسيير لكل عون	أد	4,31	4,27	4,04	4,174	4,443	4,731	5,038
نسبة تطور	100	97	99	95	103	106	106	106

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تـم خـلال سـنة 2021 تسـجيل انخفـاض ملحـوظ لمؤشـر تكلفـة التسـيير لكـل عـون حيـث بلغـت (4,04 أ د) مقارنـة بسـنة 2020 (4,27 أ د) ويعـود ذلـك أساسـا لانخفـاض نفقـات تسـيير الأعـوان (17,2 م د) وقـد بلغـت قيمـة المؤشـر 95.

- من المتوقع أن تسجل تكلفة التسيير لكل عون خلال سنة 2022 ارتفاعا مقارنة بسنة 2021 باعتبار تواصل تقلص عدد الأعوان من ناحية (1.27- %) وارتفاع نفقات التسيير من ناحية أخرى (2%)، على أن تبلغ كلفة التسيير لكل عون (4,174 أ د و قيمة المؤشر 103) .
- من المتوقع أن تشهد قيمة المؤشر استقرارا خلال الثلاث سنوات القادمة (106) على أن تبلغ تكلفة التسيير لكل عون 5 أد سنة 2025 وذلك نظرا لتقلص عدد الأعوان.

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مزيد إحكام التصرف الرشيد في نفقات التسيير وخاصة النفقات المخصصة للطاقة،
- تحديد الحاجيات بكل دقة،
- الإعداد الجيد للبرمجة السنوية للنفقات،
- تجميع الشراءات،
- التوزيع الأمثل لنفقات التسيير بين البرامج.

4-تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- المشاريع الهامة لوزارة التجهيز تتطلب مصاريف تسيير هامة حتى يتسنى التحكم في المشاريع والآجال والجدوى والكلفة،
- غياب الموازنة بين نفقات التسيير ونفقات الاستثمار،
- اختلاف تكلفة التسيير من برنامج إلى آخر،
- ضبط نفقات التسيير يخضع لتقديرات وزارة المالية وليس للأهداف و الأنشطة المبرمجة.

بطـاقة مؤشر الأداء :نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر

رمزالمؤشر: 3.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج.
2. **تعريف المؤشر**: تأمين صرف اعتمادات الدفع بنسق تصاعدي يعادل النسبة المقدرة.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: نفقات التنمية المأمور بصرفها/اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة
2. **وحدة المؤشر**: النسبة المائوية (%)
3. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر**: منظومة أمد
4. **تاريخ توفر المؤشر**: شهر سبتمبر.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: بلوغ نسبة 79% في موفى 2025.
6. **المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية**: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**:

المؤشر 3.3.9	الوحدة	الإنجازات	توقعات	التقديرات

		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر	%	87	64	35	72	74	75	79
نفقات التنمية المأمور بصرفها	م د	870	839	545	1025	1068	1130	1230
اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة(نفقات الإستثمار + نفقات العمليات المالية)	م د	1000	1308	1560	1418	1463	1507	1560

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

قدرت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2021 ب 35% أقل من التقديرات المبرمجة والمقدرة بنسبة 70% ويرجع ذلك أساسا إلى الوضع الوبائي الذي عاشته البلاد سنة 2021 و ما انجر عن ذلك من إجراءات كان لها تأثير مباشر على نسق التنمية ككل انجرّ عنه أدت لتحقيق نسبة35% وهي نسبة تمثل 48% مما تم تقديره و تعتبر تراجعا مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2020 و البالغة 64%والمتأتية أساسا من خلاص مخلدات المقاولات لسنة 2019 و المقدرة ب360 م د.

و ينتظر من توقعات 2022 أن ترتفع النسبة مقارنة بسنة 2021 إلى حدود72%ويعود هذا إلى انتعاشه الاقتصاد الوطني التدريجية استئناف حظائر الأشغال وعودة النسق العادي للعمل والانطلاق في إنجاز مشاريع جديدة و مواصلة مشاريع أخرى و سيتواصل استهلاك اعتمادات التنمية خلال ستة 2023 ليصل إلى حدود 74% وسيتواصل ارتفاعه ليبلغ79% فى موفى سنة 2025.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- طول الإجراءات الإدارية في المسائل العقارية والمالية.
- تأخر إنجاز الأشغال لظروف طارئة وقاهرة خارجة عن نطاق الإدارة.
- تعطل المشاريع نتيجة المشاكل العقارية أو مشاكل المقاولة.
- تطور نسق صرف اعتمادات التنمية يعود للهياكل المكلفة بتنفيذ المشاريع
- حجم الإعتمادات المرسمة لها تأثير مباشر على المؤشر سواء بالزيادة أو بالنقصان.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطـاقة عدد1: شركة تونس للطرقات السيارة

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي** :

- استغلال عبر نظام الاستخلاص شبكة الطرقات السيارة في إطار عقود لزمة تربط الشركة بالدولة التونسية،

- الصيانة والمحافظة على شبكة الطرقات السيارة التي تستغلها،

- تشييد واستغلال أجزاء جديدة من الطرقات السيارة والقيام بكل عمليات التصرف بالمنقولات والغير المنقولات والعمليات التجارية و المالية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنشاط الاجتماعي للشركة.

ترتيـب المنشـأة : "م"

2. **مرجع الأحداث** : محضر الجلسة التأسيسية بتاريخ 13 ماي 1992

مرجع التنظيم الإداري والمالي : أوامر عدد 2197-2198-2199-2100 لسنة 2002

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة**: سنة 2010

II -الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** تطبيق برامج الدولة في مجال تطوير شبكة الطرقات السيارة

2. **الأهداف الإستراتيجية:** استكمال المشاريع في طور الانجاز والمتمثلة في بناء واستغلال الطرقات السيارة صفاقس/قابس – قابس/مدنين ومدنين / راس جدير و تأمين التوازنات المالية للشركة.

3. **تدخلات الفاعل العمومي**:

4. المؤشـــر	تقديرات سنة 2022	احتمالات سنة 2022	تقديرات سنة 2023
المؤشر1 : النسبة التراكمية لتنفيذ برنامج بناء و استغلال الطريق السيارة صفاقس/قابس	100%	100%	---
المؤشر-2 : النسبة التراكمية لتنفيذ برنامج بناء الطريق السيارة قابس/مدنين	100%	95%	100%
المؤشر-3 : النسبة التراكمية لتنفيذ برنامج بناء الطريق السيارة مدنين/راس جدير	100%	100%	---
المؤشر-4 : النسبة التراكمية لتنفيذ برنامج استغلال الطريق السيارة قابس /مدنين/راس جدير	50%	45%	100%
المؤشر-5 : النسبة التراكمية للاعتمادات المحمولة على الدولة لبناء و استغلال الطريق السيارة صفاقس/ قابس/ مدنين/ راس جدير/ بوسالم	100%	100%	100%
المؤشر-6 : النسبة التراكمية للاعتمادات الخارجية لتمويل بناء و استغلال الطريق السيارة صفاقس/قابس(BEI)	100%	100%	---
المؤشر-7 : النسبة التراكمية للاعتمادات الخارجية لتمويل بناء و استغلال الطريق السيارة قابس/مدنين(JICA)	100%	100%	---
المؤشر-7 : النسبة التراكمية للاعتمادات الخارجية لتمويل بناء و استغلال الطريق السيارة مدنين/راس جدير BAD	100%	100%	100%

المؤشر 8 : نسبة المشاريع التي تم انجازها طبقا للاعتمادات المرصودة	100%	95%	100%
المؤشر9 : نسبة انجاز الاستثمارات المتوقعة بعنوان صيانة المعبد	100%	63%	100%
المؤشر10 : نسبة استهلاك الاعتمادات المبرمجة	100%	60%	100%
المؤشر 11 : نسبة استهلاك الاعتمادات المبرمجة بعنوان زلاقات الأمان و السياج الحديدي و الاشارات	100%	57%	100%
المؤشر 12 : نسبة تراجع الحوادث المسجلة	10%	10%	10%
المؤشر 13 : المعدل اليومي لتدخلات فرق الصيانة	100 تدخل	98 تدخل	100 تدخل
المؤشر 14 : تقليص آجال دخول حيز الاستغلال الطرقات السيارة المفتوحة للجولان بدون مقابل	6 أشهر	6 أشهر	6 أشهر
المؤشر 15 : نسبة الترفيع في معلوم الاستخلاص	45%	20%	---
المؤشر 16 : نسبة تطور حركة المرور	40%	35%	5%
المؤشر 17 : نسبة تطور عائدات الاشهار	30%	30%	20%
المؤشر 18 : نسبة خلاص ديون بنوك التمويل	100%	100%	100%
المؤشر 19 : نسبة خلاص ديون المقاولين	70%	100%	100%
المؤشر 20 : نسبة احترام المؤشرات المالية المستوجبة من قبل بنوك التمويل	100%	0%	---
المؤشر 21 : نسبة بلوغ التقديرات السنوية للاستثمارات	100%	85%	100%
المؤشر 22 : نسبة انجاز الأهداف المرسومة بالبرنامج 1 و 2	100%	85%	100%
المؤشر 23 : نسبة رضا حرفاء مستعملي الطريق السيارة	70%	100%	100%
المؤشر 24 : نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التأجير	100%	100%	100%
المؤشر 25 : نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التسيير	100%	100%	100%
المؤشر 26 : نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة للتكوين	100%	100%	100%
المؤشر 27 : نسبة تقادم السيارات المخصصة للصيانة و الاستغلال.	9%	3%	3%

1- أهم الأنشطة :

الملاحق

تتمثل أهم الاستثمارات التي ستتولى شركة تونس الطرقات السيارة تنفيذها في استكمال بناء الطريق السيارة صفاقس/قابس- قابس/ مدنين – مدنين / راس جدير و تركيز نظام الاستخلاص بهذه المشاريع و استغلالهم في أقرب الآجال.

2- الإجراءات المصاحبة:

لتنفيذ مشاريع تشييد الطرقات السيارة واستغلالها يستوجب المساندة المالية من الدولة من خلال:

- تحرير باقي مساهمة الدولة بقيمة 160 م د من مجموع 170 م د تم اكتتابها من قبل الدولة في رأس مال الشركة.
- الترفيع في معلوم الاستخلاص.
- تمتيع الشركة بمنحة توازن بقيمة 178 م د لمجابهة أعباء التسيير (سداد القروض).

III -الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديم عام لتقديرات ميزانية شركة تونس الطرقات السيارة لسنة 2023 :

البيانات	احتمالات ميزانية 2022 باعتبار الأداءات أ د	تقديرات ميزانية 2023 باعتبار الأداءات أ د
مجموع ايرادات الاستغلال	136 122	142 800
التمويل الخارجي	75 000	24 000
فائض الأداء	40 000	---
تحرير باقي مساهمة الدولة	160 000	---
مجموع الايرادات	411 122	166 800
ميزانية التصرف	337 449	340 000
ميزانية الاستثمار	251 353	50 000
- بعنوان سنة 2022	114 922	
- بعنوان سنة 2021 لم يقع تسويته	136 431	
مجموع النفقات	588 802	390 000
رصيد الخزينة	-177 680	-223 200
منحة توازن	177 680	223 000

2- تقديرات الميزانية لشركة تونس الطرقات السيارة على المدى المتوسط (2023 -2025) :

بالمليون دينار

الملاحق

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات 2023	2024	2025
ميزانية التصرف:					
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	--- 152	--- 178	--- 200	--- 220	--- ---
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	10	160			
المجموع	162	338	200	220	---

ملاحظة: يتعلق الجدول بمساهمة الدولة فقط

بطـاقة عدد 2 : شركة الدراسة وتـهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس "تبرورة"

I. التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تهيئة وتنمية منطقة مشروع تبرورة / البعث العقاري
2. **ترتيب المنشأة :** شركة خفية الإسم ذات مساهمات عمومية
3. **مرجع الإحداث:** تأسست بمقتضى محضر اجتماع الجمعية العامة التأسيسية بتاريخ 21 ماي 1985
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** لا يوجد
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشآة /المؤسسة:**

II. الاستراتيجية و الأهداف

1. الإستراتيجية العامة:

أحدثت شركة الدّراسات وتهيئة السّواحل الشّمالية لمدينة صفاقس المكلفة بمشروع تبرورة في ماي 1985 وهي شركة خفية الاسم ذات مساهمات عمومية يسيرها مجلس إدارة على رأسه رئيس مدير عام وتنضوي تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

بعد الإنتهاء من الأشغال المتعلقة بإزالة التلوث وردم بمنطقة مشروع تبرورة (المرحلة الأولى)، وهو ما مكّن من توفير أراضي صالحة للتعمير تبلغ مساحتها 420 هكتارا، أصبح من الضروري التصرّف في المنطقة وحمايتها وذلك بالقيام بالعديد من الأشغال على المدى القصير والمتوسّط والطّويل التي تخص إعداد المرحلة الثانية المخصصة للتعمير والتهيئة والمراقبة البيئية وصيانة وحراسة حوزة منطقة تدخل مشروع تبرورة، في انتظار بلورة المرحلة الثانية المتعلقة بالتهيئة والتعمير وتسويق الأراضي.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

- إنجاز كل الدّراسات الفنية والإقتصادية والقانونية والمالية اللازمة للتهيئة السياحية والفندقية والعقارية لمنطقة السّواحل الشّمالية لمدنية صفاقس،
- إنجاز كل الأشغال اللازمة لإحياء وتقسيم وتهيئة الأراضي بالمنطقة،
- إنجاز كل البناءات والمنشآت الداخلة في نطاق التجهيزات العامة للمنطقة: مراكز تجارية، تهيئة مناطق خضراء، ملاعب، التجهيزات الترفيهية والمرفئية،
- إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بأشغال جميع هذه الإنجازات في المستقبل والنهوض بالمنطقة بعد تجهيزها،
- إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الإمتيازات والتراخيص الإدارية اللازمة،
- إقتناء وتقسيم تهيئة وبيع الأراضي المقسّمة المعدّة لإنجاز مشاريع التعمير في إطار حوزة تبرورة وغيرها،
- المساهمة في رأس مال كل الشركات التي لديها أهداف مماثلة أو ذات صلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المساهمة العينية والنقدية وشراء سندات وحقوق بالشركات والإندماج وتأسيس شركات جديدة وبكل الوسائل القانونية الأخرى،
- وبصفة عامة القيام بكل العمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والتي من شأنها أن تساعد على تطور الشركة.

2. أهم الأولويات وتحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

- يساهم برنامج المتابعة البيئية في تحقيق ديمومة المشروع خاصة وأنّ منطقة مشروع تبرورة كانت تحوي معامل .N.P.K التي خلّفت نفايات في محيطها المباشر وفي البحر،
- يساهم برنامج الحراسة في السهر على سلامة الوضعية العقارية لكامل المنطقة (بناء عشوائي، إشغال وقتي، ...).
- يساهم برنامج غراسة وصيانة المنتزه الحضري في بعث منطقة جالبة للإستثمار،

علما وأنّ الأهداف المذكورة ذات صبغة نوعية وليست كمية ولا يمكن بذلك قيسها.

- حماية وتطوير منطقة المشروع التي تمثل جزء من الشريط الساحلي.

3. تقديم أنشطة البرامج:

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	متابعة نوعية المياه والرسوبيات	– تقوم الشركة سنويا بجملة من التحاليل الفيزيوكيميائية والمعادن الثقيلة لمكونات النّظام البيئي، – ولمتابعة تطوّر نوعية المياه والرسوبيات، تمّ إعداد تقرير تقييمي من طرف الشركة يشتمل على نتائج كلّ التحاليل المنجزة منذ نهاية الأشغال إلى اليوم، – وعلى إثر هذه النتائج، سيتمّ مواصلة إجراء هذه التحاليل والتدقيق في نتائجها لأخذ التدابير اللازمة في الغرض خصوصا بالنسبة إلى المياه التي يقع ضخها وصرفها في اتجاه البحر.
2	دراسة نجاعة منظومة عزل لكوم الفوسفوجيبس	– تقوم الشركة بمتابعة مدى نجاعة منظومة عزل كوم الفوسفوجيبس، – وبناءا على النتائج المتحصل عليها سيتم التعمق في هذه الدراسة وذلك باستعمال الوسائل والتقنيات التكنلوجية الحديثة للتثبت من نجاعة هاته المنظومة ومكوناتها.
3	أشغال صيانة المعدّات التابعة لمنظومة الضخّ	– تقوم الشركة بأشغال العناية وصيانة كل المعدات التابعة لمنظومة الضخ ومنظومة تصريف سيلان مياه الأمطار لكوم الفسفوجيبس وكذلك منظومة ضخ مياه الري للمنتزه المستقبلي لمنطقة تبرورة.
4	صيانة قنوات تصريف مياه الأمطار لمنطقة تبرورة	تقوم الشركة سنويا بعدّة حملات تنظيف لقنالات تصريف مياه الأمطار بمنطقة تبرورة وأبرزها حملات التنظيف الميكانيكي الشاملة وذلك استعدادا لمواسم الأمطار.
5	صيانة قنوات تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس	– تقوم الشركة سنويا بصيانة يدوية وميكانيكية لقنوات منظومة تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس الممتدة على طول 3000 متر وقد تم ازالة كل الرسوبيات العالقة بالقنوات.
6	متابعة الإشعاعات بالمنطقة	تم قبل وأثناء مرحلة الأشغال وبعدها بمتابعة الإشعاعات بمنطقة تبرورة بالتعاون مع المركز الوطني للحماية من الأشعة واستصدار شهادة في خلو المنطقة من خطر الإشعاعات ويتمّ حاليا متابعة الإشعاعات بالمنتزه الحضري المتمركز فوق كوم الفوسفوجيبس بعد عزله.
7	الاعتناء بالغراسات	– تتمثل أهم الأشغال فيما يلي: ✓ التحمير والتحويض للغراسات الموجودة على مستوى المسطح السفلي، نباتات الفيكيس الموجودة على إمتداد الجدران العازل، ... ✓ إزالة الأعشاب الطفيلية (Kochia) بمنحدرات المنتزه التي من شأنها تعرقل التدخلات المطلوبة خاصة السقي، ✓ القيام بعملية صيانة الطوابي بالمنحدرات لحماية أدين الأرض من الإنجراف المائي وذلك بالحرث العميق "50 صم" بواسطة الجرار،

		✓ العناية بمصطلحات المنتزه بالحرث.
8	دراسة تقييم وتطور النظام الايكولوجي للمنتزه	بينت بعض الحفريات لبعض الأشجار المغروسة على مستوى منحدرات المنتزه أن نمو جذور بعض الأشجار بلغ عمق بين 1.50م و1.70م وفي بعض الحالات يبعد حوالي 20 و25 صم عن طبقة الفوسفوجيبس،
9	حراسة منطقة مشروع تبرورة	يتمّ دوريا إبرام صفقة إطارية بخصوص حراسة حوزة مشروع تبرورة للحفاظ على الرصيد العقاري (ملك دولة خاص بعد صدور أمري المراجعة والإخراج من الملك العمومي البحري لسنتي 2010 و2013).
10	تعيين بنك أعمال	– قصد مرافقة الشركة في تنفيذ المشروع و اختيار المستثمر الاستراتيجي

- **الميزانية:** - تم ترسيم اعتمادات تعهد واعتمادات دفع تقدر بـ 500 ألف دينار لسنة 2023 ضمن ميزانية الدولة المخصصة للتمويل العمومي.

بطـاقة عدد 3 : شركة الدراسات والنـهوض بتونس الجنوبية

I. التعريف

1. **النشاط الرئيسي:**تهيئة و تنمية بحيرة تونس الجنوبية / التّهيئة التّـرابيّة و البعث العقاري
2. **ترتيب المنشأة:** صنف ج
3. **مرجع الإحداث:**المجلس الوزاري المضيّق المنعقد بتاريخ 16 فيفري 1990
4. **مرجع التنظيم الإداري و المالي:** ضبط الهيكل التّنظيمي للشركة بمقتضى الأمر عدد 2807 لسنة 2001 المؤرخ في 6 ديسمبر 2001
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة و المنشآة/المؤسسة**

II .الاستراتيجية و الأهداف:

1. الإستراتيجية العامة:

شهدت بحيرة تونس الجنوبية إثر إنجاز اشغال تطهير البحيرة واستصلاح ضفافها تحسن وتطور واضح في المنظومة الإيكولوجية والحالة البيئية والصحية بصفة عامة بالمنطقة، حيث تم تسجيل تحسن واضح في عدة مؤشرات بيئية على غرار نوعية وجودة مياه البحيرة، ونوعية الأحياء المائية بالبحيرة عددًا وكمًا وتطور كمي وكيفي في منظومة الأسماك مما خول لأكثر من 50 بحار بمزاولة نشاط الصيد البحري بالبحيرة، ويعزى هذا النجاح على الصعيدين الوطني والإقليمي للخبرة الواسعة التي حصلت للشّركة والتجربة المتميّزة في هذا المجال.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

- **في مجال تطهير واستصلاح المسطّحات المائيّة**

- القيام بإجراءات الدّعوة للمنافسة لإنجاز الاشغال والبحث عن التّمويلات الضّروريّة لتنفيذ عدة مشاريع صيانة المنشآت المدنية ببحيرة تونس الجنوبية،

- السهر على المحافظة على نوعية وجودة المكونات الإيكولوجية لبحيرة تونس الجنوبية،

- الإشـراف على تنفيذ الأشغـال وتأمين الإنجاز في أحسن الظّروف،

- إعـداد مخطّطـات التّصـرّف والمتابعة في مرحلة ما بعد إنجاز مشاريع التّطهير والتصرف في المنطقة الرطبة والمصنفة محمية طبيعية ذات أهمية عالمية.

- **التّهيئة التّـرابيّة والبعث العقاري:**

ا شرعت الشّركة منذ سنوات في إعداد مثال التّهيئة التّفصيلي لضفاف البحيرة الجنوبيّة وميناء تونس داخل دائرة التّدخّل العقاري المحدثة في الغرض. ونظرا لوضع الجزء الأكبر من الأراضي المتواجدة داخل دائرة التدخل على ذمة مشروع باب المتوسّط لفائدة شركة سمـا دبي، فقد تـبقّت مساحة حـوالي 127 هك من أراضي الدّولة الخاصّة خـارج هذا المـشروع ومشمولة بدائرة التّدخّل العقاري المذكورة آنفا. وتسعى الشّركة حاليّا لاستغلال هذه الأراضي بتهيئتها وتسويقها ومن المنتظر عرض هذا المشروع على أنظار جلسة عمل وزاريّة.

ونظرا لأنّ شركة الدّراسـات والنّهـوض بتـونس الجنوبيّة متحصّلة منذ تـاريخ 21 جويلية 2015 على قـرار ترخيص في ممارسة مهنـة بـاعث عقاري من قبل وزارة التّجهيز والإسكان فإنّ بإمكـانها القيـام بـمشاريـع

عمرانيّــة و عقــاريّة و توسيع نشاطها في هذا المجال و ذلك لتطوير مواردها المالية و لدعم مجهود الدولة في مجال بعث المشاريع والإستثمار.

وفي إطار تطوير المشاريع المستقبلية للشركة وفي انتظار البت في إمكانية إستغلال الأراضي المحاذية و في إطار تطبيق التوجه الحكومي إلى تشريك الخواص في بعث المشاريع الإستثمارية أو الشراكة بين القطاع العام والخاص يقترح في هذا المجال النظر في إمكانية إنجاز بعض المشاريع بالشراكة مع الخواص لتدعيم موارد الشركة و لتخفيف العبء المالي عليها مع مراعات مصالح الشركة.

وتبعا لما سبق فإن المهام والمشمولات المستقبليّة لشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية تعتبر إستراتيجية بالأساس و من شأنها ترسيخ إستراتيجيّة الدّولة في مجال تطهير وإستصلاح المواقع الحساسة و تأهيلها على المستوى العمراني و البيئي.

2. تحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

حماية وتطوير منطقة المشروع التي تمثل جزء من الشريط الساحلي.

3. أهم الأولويات والأهداف:

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	دراسة المتابعة البيئية ة مراقبة جو=ة مياه بحيرة تونس الجنوبية	– المراقبة البيئية و البكتيولوجية للمياه و الكائنات الحية بالبحيرة و تطور النباتات البحرية و مراقبة وضعية الأسماك و التربة بقاع البحيرة
2	صيانة المنشآت ببحيرة تونس الجنوبية	– تقوم الشركة بمتابعة سلامة و ديمومة المنشآت التي تتحكم في نسق تجديد مياه البحيرة بالاعتماد على حركة المد و الجزر – ضمان جودة مياه البحيرة
3	تهيئة المنطقة الرطبة المصنفة محمية طبيعية	– حماية الطيور المهاجرة و تعزيز قدرة المنطقة في استيعاب الطيور – استغلال المنطقة كمنتزه طبيعي
4	حراسة حوزةبحيرة تونس الجنوبية	– حماية حوزة البحيرة – – المحافضة على مختلف مكونات المتواجدة ببخيرة تونس الجنوبية
5	حماية و صيانة أراضي مشروع ضفاف بحيرة تونس الجنوبية و ميناء رادس و صيانة المساحات الخضراء	– حماية حوزة البحيرة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء – المساهمة في العناية بمداخل العاصمة و صيانة المساحات الخضراء
6	اعداد دراسات التهيئة بالمنطقة	– العناية بالمناطق العمرانية و تهيئتها – تهيئة مناطق عمرانية و اقتصادية ذات مردودية عالية – ربط العاصمة بضواحيها و خلق فرص عمل – –توفير مناطق و مساحات سكانية هامة و مناطق خضراء.

4. مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

نسبة استعمال الاعتمادات لتحقيق الأهداف المرسومة.

الميزانية: - تم ترسيم اعتمادات تعهد واعتمادات دفع تقدر بـ 200 ألف دينار لسنة 2023 ضمن ميزانية الدولة المخصصة للتمويل العمومي.

بطـاقة عدد 4 : شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية

1. النشاط الرئيسي:

- القيام بكل الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والمالية اللازمة لتهيئة منطقة المشروع ومواصلة التصفية العقارية لحوزة المشروع.

1. ترتيب المنشأة:

- في انتظار ترتيبها من طرف رئاسة الحكومة.

2. مرجع الإحداث:

- الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 مارس 2018. وذلك تبعا لـ:

- المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 05 ماي 2015 الذي أقرّ تكوين شركة تتولى وضع تصور شامل حول المشروع والقيام بالدراسات المستوجبة في الغرض.

- اللجنة العليا للمشاريع الكبرى برئاسة الحكومة بتاريخ 10 و15 سبتمبر 2015 التي أذنت بإحداث شركة دراسات تتولى وضع تصورات للمشروع ومكوناته كبداية على أن يتم لاحقا البحث عن مستثمر أو مستثمرين لتمويل المشروع.

- موافقة وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية بتاريخ 8 جوان 2017 على إحداث شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية في شكل "شركة خفية الاسم" يشارك في رأس مالها بعض المنشآت والمؤسسات العمومية ذات النشاط المرتبط أو المماثل حيث يمكّن هذا الشكل القانوني في مرحلة لاحقة من دخول مستثمر في رأس مال الشركة في صورة إثمار الدراسات.

3. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد)

II- الاستراتيجية العامة:

1. إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتحديد فرضيات التهيئة الممكنة بالتنسيق مع كافة المتدخلين العموميين،
2. التنسيق مع الدولة من خلال سلطة الإشراف بخصوص كافة المسائل المتعلقة بفرضيات تهيئة أرض المشروع والآليات المقترحة لاستغلالها،
3. إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بتهيئة سبخة بن غياضة بما يستجيب لخصوصية الموقع،
4. إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الامتيازات والتراخيص الإدارية اللاّزمة.
5. القيام بالدراسات اللازمة لتهذيب النسيج العمراني الكائن بمحيط أرض المشروع للنهوض بالمنطقة،
6. المحافظة على المنشآت المائية والبحرية ومتابعة جودة مياه المسطح المائي ومواصلة أشغال تهيئتها،
7. البحث عن مستثمرين خواص لتنفيذ المشروع وايجاد صيغة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
8. السعي لدى المنظمات والهياكل الدولية لإيجاد المساعدات المالية اللازمة لتمويل دراسات المشروع في نطاق التعاون الدولي مع هذه المؤسسات الدولية وذلك في نطاق ما تسمح به القوانين الجاري بها العمل وبعد المصادقة عليها من الجهات المعنية،

9. القيام بكل المهام المتعلقة بتطوير نشاط الشركة او التي تعهد اليها في نطاق مشمولاتها
10. اتخاذ كافة الإجراءات والقيام بكل الأعمال التي من شأنها تيسير تنفيذ المهام الموكلة إلى الشركة.
11. إتمام ملف التصفية العقارية لكافة الأراضي التي بحوزة المشروع وضمها لملك الدولة الخاص.
12. التحضير لمرحلة الإنجاز.
13. نشاط البعث العقاري.
14. كل العمليّات الصّناعيّة والتّجاريّة والماليّة والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والّتي من شأنها أن تساعد على تطوّر الشّركة.
15. احكام متابعة ومراقبة تطور الوضع البيئي بمنطقة سبخة بن غياضة.

2.الوضعية العقارية

تبلغ مساحة منطقة سبخة بن غياضة 142 هكتارا موزعة كما يلي:

- مساحة الحوض 26 هكتارا.
- مساحة الطرقات الموجودة 11.5 هكتارا.
- مساحة الشبكة الحديدية 1.35 هكتارا.
- مساحة الملك العمومي البرّي 4.19 هكتارا.
- مساحة ارتفاقات الملك العمومي البحري 10.65 هكتارا
- مساحة البنايات الموجودة 1.2 هكتارا.

وإذا استثنينا مساحة الطرقات الضرورية فان المساحة الصافية المخصصة لتركيز مختلف المشاريع ستكون في حدود 86 هكتارا.

- **التّهيئة التّرابيّة والبعث العقاري :**

في جلسة 5 أفريل 2017 قضت المحكمة العقارية بالمهدية بتسجيل كامل المساحة لفائدة الدولة باستثناء الأجزاء موضوع الاعتراضات التي أفردتها بمطالب تسجيل مسحية فردية وواصلت النظر فيها ثم أصدرت :

- أحكاما لفائدة الخواص في مساحة تقدّر بـ حوالي 4 هكتارا.

- حوالي 3,5 هكتارا في طور التقاضي.

الشركة في طور اعداد الوسيلة التقنية القانونية الناجعة التي تكون في نفس الوقت ذات بعد تخطيطي وتنفيذي وتمكن من السيطرة على جميع العقارات الكائنة في حوزة المشروع (المقترح احداث دائرة تدخّل عقاري على معنى الفصل 30 وما بعده في مجلة التهيئة الترابية والتعمير، لفائدة الدولة).

تحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

حماية وتطوير منطقة المشروع كمنطقة ساحلية.

أهم الأولويات والأهداف:

- استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصفية العقارية لحوزة المشروع،
- مواصلة أشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع،
- القيام بالدراسات المختلفة لتهيئة المنطقة،
- اعداد مثال تهيئة تفصيلي لحوزة المشروع.

مؤشرات قيس الآداء:
نسبة استعمال الإعتمادات المخصصة لتحقيق الأهداف.

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصفية العقارية لحوزة المشروع	– حماية حوزة السبخة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء
2	مواصلة أشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع	– تقوم الشركة بأشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع
3	القيام بالدراسات المختلفة لتهيئة المنطقة	– العناية بالمناطق العمرانية و تهيئتها – تهيئة مناطق عمرانية و اقتصادية ذات مردودية عالية – –توفير مناطق و مساحات خضراء .
4	اعداد مثال تهيئة تفصيلي لحوزة المشروع	– حماية حوزة السبخة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء

الميزانية: - تم ترسيم اعتمادات تعهد و اعتمادات دفع تقدر بـ 610 ألف دينار لسنة 2023 ضمن ميزانية الدولة المخصصة للتمويل العمومي.

بطـاقة عدد 1 : ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري

I- التعريـــف

1.النشاط الرئيسي:

-أشغال البنية التّحتيّة لفائدة الدّولة (تغطية مختلف مناطق البلاد بالشّبكة الجيوديزية و شبكة قيس الإرتفاع، المسح العقاري الإجباري، تحديد الملك العمومي و ضبط الحدود الإداريّة،...)،

-أشغال ذات صبغة تجاريّة لفائدة الدّولة أو الغير (تسجيل عقاري إختياري، تقسيمات أرضية و عمودية، إرجاع علامات، أشغال طبوغرافيّة مختلفة، إعداد خرائط سياحيّة و موضوعيّة، إستغلال و الرّبط بشبكة محطّات الرّصد الفضائي الدّائمة،...)،

- أشغال الطّباعة.

2. مرجع الإحداث: قانون عدد 100 لسنة 1974 المؤرّخ في 25 ديسمبر 1974 المنقّح بالقانون عدد 26 لسنة 2009 المؤرّخ في 11 ماي 2009

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والمنشأة: سنة 2016 (لم يتم إمضاء عقد برامج الدّيوان من قبل وزارة الإشراف).

II- الإستراتيجية والأهداف:

3- الإستراتيجية:

- الحفاظ على مكانة الدّيوان كرائد في مجال نشاطه،
- تحقيق التّوازنات الماليّة للدّيوان،
- الإستثمار في إقتناء تقنيات حديثة ذات قيمة مضافة عالية وفي رقمنة نشاطاته،
- الحرص على تحقيق المردودية المالية بالتّوازي مع جودة الخدمات المسداة،
- إحداث ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري دولي.

4- الأهداف الإستراتيجية:

- تحسين مداخيل الدّيوان،
- ترشيد و التّحكّم في النّفقات والتحكم فيها ،
- دعم الحوكمة بالدّيوان،
- ترشيد و إعادة توزيع الموارد البشريّة

5- تدخلات الفاعل العمومي:

- تغطية مختلف مناطق البلاد بالشّبكة الجيوديزية،
- مشروع تركيز منظومة المعلومات العقارية للبلاد التّونسيّة(TLIS)،
- القيام بالأعمال الطّبوغرافيّة للتّسجيل العقاري الإجباري لفائدة الدّولة و التّسجيل العقاري لفائدة الدّولة و الخواص،
- القيام بالأشغال الطّبوغرافيّة المختلفة لفائدة الدّولة و الخواص،
- القيام بأشغال التّقسيمات الأرضيّة و العموديّة و إرجاع العلامات

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	متوقّع 2022	التّقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانيّة التّصرّف	28 378	30 275	31 183	32 119	33 082
- بعنوان التّأجير	4 961	7 637	8 019	8 420	8 841
- بعنوان التّسيير					
منها:					
-منحة بعنوان التّأجير					

– منحة بعنوان التّسيير					
ميزانيّة الإستثمار	197	5 959	3 423	3 423	4 000
(منها التّحويلات المخصّصة لدعم التّدخّلات في الميدان الإقتصادي و الإجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التّنمويّة و كذلك لتسديد القروض و التّوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسّسة)					
المجموع	33 536	43 871	42 625	43 962	45 923

بطاقة عدد 2 : الوكالة العقارية للسكنى

I. التعريـــف

1.النشاط الرئيسي:

تعنى الوكالة أساسا بتهيئة المناطق السكنية وذلك بإقتناء العقارات وتهيئتها وبيعها للمنتفعين من مواطنين وباعثين عقاريين وجماعات ومؤسسات عمومية، في شكل مقاسم معدة لبناء مساكن من مختلف الأصناف وإقامة ما تتطلبه التقسيمات السكنية من مرافق وتجهيزات جماعية.

2. مرجع الإحداث : القانون عدد 21-73 بتاريخ 14 أفريل 1973.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والمنشأة:

مخطط التنمية 2016 – 2020 بتاريخ 9 جوان 2015

II. الاستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**

في إطار تحسين وتثمين عمل الوكالة العقارية للسكنى، تم إعداد دراسة إستراتيجية واستشراف وتطوير نشاطها ولإضفاء الصبغة الإستراتيجية والاستشرافية لعملها المستقبلي وقد انطلقت هذه الدراسة منذ شهر مارس 2017 وتم إتمامها والشروع في تطبيقها منذ سنة 2019

وقد شملت إستراتيجة الوكالة النظر في الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسساتية التي يخضع لها قطاع السكن والمؤسسات ومختلف المتدخلين حيث تم التطرق إلى تموقع الوكالة بين المتدخلين العموميين والخواص في قطاع السكن والتهيئة. كما تم القيام بتحليل لتطور أهم العوامل المؤثرة في نشاط الوكالة. وبهدف البحث ودراسة تصورات إستراتيجية ممكنة للوكالة تمّ تقديم ثلاثة تجارب مماثلة لبعض البلدان في قطاع السكن (تركيا، المغرب وفرنسا).

هذا وتتمثل إستراتيجية الوكالة في إعداد مخطط عملي لتحديد وتطوير الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة مع تقديم رزنامة تطبيق نتائج الدراسة الإستراتيجية للوكالة على المدى القصير والمتوسط والطويل وذلك حسب الخمس المحاور التالية:

1. الوضعية القانونية والمؤسساتية والهيكلية للوكالة والشراكة مع الجماعات المحلية.
2. تطوير وتعزيز سلسلة الإنتاج.
3. تعزيز آليات المساندة.
4. تعزيز منظومة متابعة وتسيير أداء الوكالة.
5. تعزيز توجهات الجودة ودفع الاتصال الخارجي للوكالة

2. الأهداف الإستراتيجية :

تهدف الوكالة في إطار إستراتيجيتها إلى المساهمة في تحقيق أداء السياسة العمومية حيث تندرج بعض مخرجات الدراسة الإستراتيجية ضمن تلك التوجهات كـ:

- ❖ تعديل عملية تحديد أسعار اقتناء العقارات والتكافؤ في اتجاه دعم الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل.
- ❖ دراسة جدوى إنجاز فرع خاص بالبعث العقاري يعنى مبدئيا بالسكن الاجتماعي.
- ❖ تحديد آليات الشراكة مع الجماعات المحلية لإنجاز مشاريع التهيئة.
- ❖ تعزيز آليات الاقتناء للوكالة والتفعيل العملياتي للسيطرة العقارية.
- ❖ تصميم ووضع منظومة لتسيير الأداء يعتمد على مؤشرات أداء محددة في الغرض.
- ❖ توطيد مقاربة الجودة للوكالة.
- ❖ تعزيز التعاون والتفاعل بين مختلف الأطراف المتدخلة (حرفاء وشركاء الوكالة...).
- ❖ مواصلة المساهمة في تعديل سوق الأراضي المهيأة للسكن ومقاومة الاحتكار بالضغط على الأسعار،

❖ الضغط على كلفة وآجال التهيئة عبر إنجاز تهيئة سكنية تفاضلية وتطوير الموارد الداخلية لإنجاز الدراسات،

❖ المساهمة في إحداث مدن جديدة في إطار متطلبات التناسق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

3. تدخلات الفاعل العمومي: تدخّلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم الاستثمارات والمشاريع التي ستتولى الوكالة تنفيذها في إطار المساهمة في تحقيق أداء السياسة العمومية في التالي:

الولاية	المشروع	*الكلفة (م.د.)	الطور
منوبة	حدائق منوبة الفجة قسط 2	220	في طور إعداد الدراسة
	حدائق منوبة الفجة قسط 3		في طور إعداد الدراسة
	فرح الجديدة	10	في طور إعداد الدراسة
	خليج المرناقية	22	في طور إعداد الدراسة
	حدائق تونس قسط 5	85	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 2	37	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 1	40	في طور إعداد الأشغال
	حدائق منوبة الفجة قسط 1	20	في طور إعداد الأشغال
أريانة	حدائق المنزه 2	9	في طور إعداد الدراسة
	رواد سيتي سنتر	40	في طور إعداد الدراسة
	الياسمين حدائق المنزه 2	6	في طور إعداد الأشغال
بنزرت	الفتح 2 تينجة	10	في طور إعداد الدراسة
	الأندلس ماطر 3	9	في طور إعداد الدراسة
تونس	الأمل السيجومي	45	في طور إعداد الدراسة
	حدائق تونس قسط 3	100	في طور إعداد الدراسة
	حدائق تونس قسط 4	91	في طور إعداد الأشغال
	الأمل السيجومي 2	40	في طور إعداد الدراسة
باجة	باجة المستقبل 3	49	في طور إعداد الدراسة
	تستور اشبيلية	15	في طور إعداد الدراسة
الكاف	يوغرطة	14.5	في طور إعداد الدراسة
جندوبة	الريحان عين دراهم	10	في طور إعداد الدراسة
سليانة	حدائق سليانة	170	في طور إعداد الدراسة
	سليانة الجديدة	50	في طور إعداد الدراسة
	مكتريس	9.5	في طور إعداد الأشغال
	سليانة 3 القسط 1	4	في طور إعداد الأشغال

	برقو 1 و2	5	في طور إعداد الأشغال
بن عروس	الزهراء رادس	323	في طور إعداد الدراسة
	المحمدية الحنايا 2	40	في طور إعداد الدراسة
	ضفاف رادس	23	في طور إعداد الأشغال
	الزهراء الشاطئ	34	في طور إعداد الأشغال
	المحمدية الحنايا 1	125	في طور إعداد الأشغال
زغوان	الفحص 2	1.2	في طور إعداد الدراسة
نابل	نيابوليس	160	في طور إعداد الدراسة
	اليسر الحمامات	35	في طور إعداد الدراسة
سوسة	الروابي	136.6	في طور إعداد الدراسة
	النفيضة الجديدة	31.7	في طور إعداد الدراسة
	الريحان 2	14.6	في طور إعداد الأشغال
	الحي الأولمبي بوحسينة	81.3	في طور إعداد الأشغال
القيروان	المنصورة	51.8	في طور إعداد الدراسة
	الهدى بوحجلة	9.4	في طور إعداد الأشغال
	الصحبي 5	8.3	في طور إعداد الأشغال
القصرين	الكابيتول	42	في طور إعداد الدراسة
	فريانة	17.5	في طور إعداد الدراسة
صفاقس	المرسى الصخيرة	5	في طور إعداد الدراسة
	الأنس 6 ساقية الزيت	29	في طور إعداد الأشغال
	المعهد النموذجي	4	في طور إعداد الأشغال
	قرمدة 2	15	في طور إعداد الأشغال
	قرمدة 3	15	في طور إعداد الأشغال
قابس	مارث	6	في طور إعداد الدراسة
	د.ت.ع الشماطي قابس	90	في طور إعداد الدراسة
قبلي	الواحات قبلي قسط 2	7	في طور إعداد الدراسة
قفصة	القصر الزياتين	23	في طور إعداد الدراسة
	المنتزه رأس الكاف قفصة	23	في طور إعداد الأشغال
توزر	د.ت.ع. توزر	75	في طور إعداد الدراسة

* يتم تحيين قيمة كلفة المشاريع حسب تقدم الإنجاز (دراسة، أشغال،)

III. الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة: المساحة بالهكتار والقيمة بالألف دينار بإعتبار الأداء على القيمة المضافة

الملاحق

البيان			إنجازات 2021	ميزانية 2022	تقديرات		
					2023	2024	2025
الإنتاج	الاقتناعات العقارية	المساحة	21.40	74.4			
		القيمة	13.959	21 821			
	الدراسات		799	2 584			
	أشغال التهيئة		29 965	80 292			
	مصاريف إنتاج أخرى		2 488	2 847			
مجموع نفقات الإنتاج			47 212	107 544			
نفقات التصرف	أعباء الأعوان		22 045	25 703			
	نفقات التسيير		5 586	7 960			
نفقات التجهيز			1 382	3 885			
نفقات الصندوق الإجتماعي			1325	2097			
مجموع نفقات التصرف والتجهيز والصندوق الإجتماعي			30 338	39 645			
مجموع النفقات			77 550	147 189			

بطاقة عدد 3: وكالة التهذيب والتجديد العمراني

I – التعريف :

1- **النشاط الرئيسي :** التهذيب والتجديد العمراني.

2- **مرجع الإحداث :** القانون عدد 69 الصادر بتاريخ غرة أوت 1981 المنقح بالقانون عدد 53 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993.

3- **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد):** لا يوجد

II – الإستراتيجية و الأهداف :

1. **الإستراتيجية:**

تتولى وكالة التهذيب و التجديد العمراني تنفيذ سياسة الدولة التي يتم إقرارها في مجال قطاع السكن ويتم تكريسها عبر البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتوفير وتحسين الخدمات العمرانية.

وفي هذا الإطار تسهر وكالة التهذيب و التجديد العمراني على إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض.

وتسعى وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتعزيز مكانتها كمؤسسة وطنية رائدة في مجال تنفيذ برامج التهيئة العمرانية المتصلة بالتهذيب والتجديد العمراني والتي تهدف إلى النهوض بالأوضاع السكنية من خلال تحقيق النجاعة في تنفيذ المشاريع وتدعيم مردوديتها وإحكام تنفيذها بما يمكن من ضمان جودة خدماتها للإستجابة لتطلعات حرفائها والمتعاملين معها.

كما تسعى وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتنويع نشاطها لتنمية مواردها المالية وتدعيم توازناتها المالية دون اللجوء إلى دعم من الدولة وذلك بإنجاز بعض العمليات ضمن نشاط البعث العقاري والتي تساهم في تحسين مواردها الذاتية.

2. الأهداف الإستراتيجية :

- إدماج وتهذيب الأحياء وتحسين ظروف العيش داخلها بتزويدها بالخدمات العمرانية وبالشبكات الأساسية ؛
- معاضدة الجماعات المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية المدرج ببرامجها الإستثمارية
- إنجاز مشاريع سكنية ذات طابع إجتماعي أو إقتصادي ؛
- تحقيق النجاعة في تدخلاتها وتحسين مردوديتها والإرتقاء بجودة خدماتها لتستجيب لتطلعات الحرفاء والمتعاملين معها ؛

3.تدخلات الفاعل العمومي :

من أهم برامج الوكالة التهذيب والتجديد العمراني التي بصدد الانجاز نذكر منها :

- **برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الأول)** والذي يتضمن تهذيب 155 حيّا يقطنها حوالي 864,5 ألف ساكنا موزعين على 71 بلدية بكلفة جملية محينة تبلغ حوالي 610,6 مليون دينار ويمتد إنجازه خلال الفترة (2012-2023) ؛
- **برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الثاني)** والذي يشمل تهذيب 161 حيّا متواجدة بـ 101 بلدية ويقطنها حوالي 783,5 ألف ساكن موزعة على 4 أقساط خلال فترة إنجاز البرنامج الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2026 بكلفة جملية تبلغ حوالي 671,1 مليون دينار ؛
- **البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي** تم تكليف والوكالة بتهذيب 155 حيا بكلفة جملية تقدر بحوالي بـ 185,6 م. د ؛
- **مشاريع مدرجة بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي** موزعة على 6 ولايات وتهم بناء 815 مسكنا إجتماعيا و516 مقسما إجتماعيا بكلفة جملية تقدر بحوالي 55 مليون دينار ويمتد إنجاها من سنة 2014 إلى سنة

.2023

- **مشاريع بعث عقاري** ويشمل نشاط الوكالة خلال الفترة (2023-2025) إستكمال مشروع مجمع سكني بجرزونة الذي يحتوي على 24 شقة بكلفة جملية تقدر بحوالي 3 مليون دينار وإنجاز قسط أول من مشروع بناء مجمع سكني بالمرازقة بنابل الذي يحتوى على 73 شقة بكلفة حوالي 13 مليون دينار وإنطلاق أشغال القسط الثاني من هذا المشروع الذي يحتوي على 55 شقة بكلفة حوالي 8 مليون دينار.

ويتم متابعة نجاعة انجاز البرامج والمشاريع الموكل تنفيذها للوكالة وفقا لمؤشرات نظام الجودة من مقاييس إيزو 9001 صيغة 2015، حيث تمكّنت الوكالة عبر تحصلها على شهادة الجودة من تحسين جودة الأشغال المنجزة وفقا للمواصفات الفنية المطلوبة، والتحكّم في كلفة وآجال انجاز المشاريع والتقيّد بالاستثمارات المرصودة لها. كما تشمل المتابعة الجانب البيئي للمشاريع حسب مؤشرات عالمية باعتبار أن الوكالة قد تحصلت على شهادة البيئة حسب مقاييس إيزو 14001 صيغة 2015.

كما تمكنت الوكالة خلال سنة 2020 من الحصول على شهادة الصحة والسلامة المهنية طبقا لمقاييس إيزو 45001 .

وفي إطار إعداد الميزانية بإعتماد منهجية التصرف حسب الأهداف فقد تم وضع عدة مؤشرات لقيس الآداء تتعلق بإحكام تنفيذ المشاريع وتدعيم الموارد المالية وترشيد النفقات وحسن استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة نذكر منها :

- نسبة بلوغ التقديرات السنوية للإستثمارات ؛
- النسبة التراكمية لتنفيذ البرامج ؛
- نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التأجير ؛
- نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التسيير ؛
- نسبة إستهلاك الإعتمادات المخصصة للتكوين ؛
- الموارد المتأتية من البيوعات بعنوان مشاريع البعث العقاري.

الإجراءات المصاحبة :

- تطوير المنظومات الإعلامية لمتابعة المشاريع ؛
- إنجاز دوارات تكوين في مختلف المجالات ؛
- لتدعيم الموارد البشرية : بصدد إنتداب 13 إطار وعون خلال سنة 2020 بعنوان إنتدابات سنة 2018 وتمت المصادقة على إنتداب 15 إطار وعون خلال سنتي 2020 و2021 .

III – الميزانية على المدى المتوسط :

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

ميزانية إنتاج الوكالة	إنجازات سنة 2021 (أ.د)	ميزانية سنة 2022 (أ.د)	تقديرات (أ.د)		
			سنة 2023	سنة 2024	سنة 2025
1 – المشاريع الموكولة إلى الوكالة					
- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية	27 179,6	42 950	12 200	0	0
- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الثاني)	53,3	40 100	78 500	154 100	192 400
- البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي	9 491,9	24 000	7 250	0	0
- مشاريع مختلفة	616	2 750	4 550	400	0
- برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية	5 713,0	0	0	0	0
- البرنامج الخصوصي للسكن الإجتماعي	3 285,6	2 600	3 150	2 600	0
- البرنامج الوطني للتأهيل العمراني وبرنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى	548,7	---	---	---	---
2 – مشاريع الوكالة					
- مشاريع البعث العقاري	323,2	9 200	3 350	5 000	5 000
- مشاريع ودراسات مختلفة	33,2	0	0	400	500
- إقتناء أراضي والتسويات العقارية	18,2	1 500	0	0	0
المجمـــــوع	47 263	123 100	109 000	162 500	197 900

موارد ميزانية الإنتاج (الإستثمارات حسب مصادر التمويل)					
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبلديات	---	24 000	7 250	0	0
وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	---	47 715	37 250	55 000	33 600
الوكالة الفرنسية للتنمية والإتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للإستثمار	---	37 935	56 600	101 700	158 800
الجماعات المحلية (المجالس الجهوية أو/و البلديات)	---	1 850	3 650	400	0
وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني	----	900	900	0	0
وكالة التهذيب والتجديد العمراني وبنك الإسكان	----	9 200	3 350	5 000	5 000
وكالة التهذيب والتجديد العمراني	---	1 500	0	400	500
المجمـــــوع	---	123 100	109 000	162 500	197 900

ميزانيـة التصرف	إنجازات سنة 2021 (أ.د)	ميزانية سنة 2022 (أ.د)	تقديرات (أ.د)		
			سنة 2023	سنة 2024	سنة 2025
أعباء التصرف					
مشتريات غير مخزنة من المواد واللوازم	449,3	626	668,5	696	725
خدمات خارجية	489,3	915	925	910	902
خدمات خارجية أخرى	422,6	593	588	590	587
أعباء مختلفة عادية	445,0	450	495	545	600
أعباء الأعوان	7 110,6	8 560	8 890	8 934	9 069
ضرائب وآداءات ودفوعات مماثلة أخرى	251,1	366	283,5	305	308
مصاريف و معاليم أخرى	0	20	20	20	20
المجمـــــوع	9 167,9	11 530	11 870	12 000	12 211

موارد التصرف					
المداخيل المتأتية من الخدمات المسداة	---	4 405	3 230	7 605	9 141
إقتطاعات عن أداء التكوين المهني	---	70	70	70	70
الموارد المتأتية من البيوعات بعنوان مشاريع البعث العقاري	---	4 055	5 570 (*)	1 325	---
إيرادات التوظيفات البنكية	---	3 000	3 000	3 000	3 000
المجمـــــوع	---	11 530	11 870	12 000	12 211

ميزانيـة المجمدات	إنجازات سنة 2021 (أ.د)	ميزانية سنة 2022 (أ.د)	تقديرات (أ.د)		
			سنة 2023	سنة 2024	سنة 2025
أعباء المجمدات					
الأصول غير المادية	49,6	170	315	390	435
الأصول الثابتة المادية	71,7	2 140	3 645	2 550	825
المجمـــــوع	121,3	2 310	3 960	2 940	1 260

موارد المجمدات					
موارد ذاتيـة	---	2 170	3 790	2 890	1 210
بيع معدات نقل	---	140	170	50	50
المجمـــــوع	---	2 310	3 960	2 940	1 260

بطاقة عدد 4 : شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** البعث العقاري
2. **مرجع الإحداث :**القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 03 أوت 1977
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والمنشأة:**

II- الإستراتيجية و الأهداف:

1. الإستراتيجية:

- التوجه نحو إمكانية توفير السكن اللائق لمختلف الشرائح الإجتماعية وخاصة الفئات الاجتماعية الهشة ومحدودة الدخل.
- تجسيد سياسة الدولة المتعلقة بالسكن الاجتماعي من خلال إنجاز مشاريع البرامج.
- الضغط على كلفة السكن من خلال الحصول على مقاسم بشروط مُيّسرة من الدولة وتحسين التقنيات المستعملة في البناء في اتجاه الحدّ من الكلفة.
- ترسيم الاعتمادات اللازمة للقيام بالدراسات الضرورية لإعداد المشاريع بهدف برمجتها مستقبلا
- حوكمة التصرف في الرصيد العقاري للصناديق الاجتماعية وتمليك أكبر عدد ممكن من المضمونين الاجتماعيين
- تحسين أداء الشركة في إنجاز المشاريع الخاصة بالبعث العقاري وبالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

2. الأهداف الإستراتيجية:

- الضغط على كلفة المساكن وتوفير مساكن بأسعار مدروسة،
- ملائمة المسكن من ناحية الخاصيات الفنية والموقع مع حاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها الشرائح المعنية بالبرنامج مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- وضع جزء من المشاريع المنجزة من طرف الوزارة على ذمة الشركة،
- إنجاز مشاريع في إطار اتفاقيات مع الوزارة تهم البرنامج،

III -الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	انجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	8498	8828	10315	9661	10144
منها: *اعباء الاعوان *اعباء التسيير	6931 1567	6961 1867	7309 3006	7675 1986	8058 2085
ميزانية التجهيز	1151	5549	1595	595	624
المجموع	9649	14377	11910	10255	10767
ميزانية الإستثمارات (البعث العقاري)	3203	42097	62772	62576	41359
ميزانية الإستثمارات (البرنامج الخصوصي)	2620	5010	2035	375	100

بطاقة عدد 5 : الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

I-التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي :** البعث العقاري
2. **مرجع الإحداث** : القانون عدد 19-57 المؤرخ في 1957/09/10
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة**: مخطط التنمية 2021-2025

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

- تقوم مهمة الشركة على تنفيذ سياسة الدولة في ميدان السكن وذلك بتوفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود حفاظا على صبغتها الاجتماعية التي بعثت من أجلها وهي أول باعث عقاري عمومي ساهم في بناء وتعمير البلاد بإنتاج وحدات سكنية جيدة وبأثمان مدروسة وفي المتناول وكذلك بعثت لتعديل الأسعار وهي حريصة إلى الآن على الضغط على التكلفة حتى تنفذ سياسة الدولة الرشيدة في ميدان السكن.
- كما تعمل جاهدة على إرساء نظام التصرف الحكيم في ممتلكات الدولة المتعلقة بأملاك الأجانب والتصرف في عمارتي الكوليزي والناسيونال .

2. الأهداف الاستراتيجية:

- يبقى تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن عامة وفي مجال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص من أهم أولويات الشركة وذلك عبر النهوض بالسكن الاجتماعي و الميسر و تجديد الأحياء السكنية القديمة.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- تساهم الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في تحقيق البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي التابع لسلطة الإشراف عبر بناء مساكن اجتماعية و تهيئة مقاسم اجتماعية.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانيّة التّصرّف	11.6	12.9	13.7		
منها: – منحة بعنوان التّأجير – منحة بعنوان التّسيير	9.3 2.3	9.5 3.4	10.2 3.5		
ميزانيّة الإستثمار أو/التجهيز	34.4	43.7	32.4		
ميزانية تجديد المجمدات	0.7	2.6	2.5		
المجموع					

بطاقة عدد6: الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي

إنجاز المساكن الاجتماعية و الاقتصادية قصد البيع أو الكراء و إنجاز العمارات السكنية والمحلات التجارية في 5 ولايات و هي على التوالي بنزرت و باجة و سليانة و الكاف و جندوبة .

- التصرف في أملاكها وأملاك الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بالمنطقة الموكولة لها.

- القيام بكل العمليات المتعلقة بالمنقولات أو ذات الصبغة المالية والتجارية والصناعية المرتبطة بهدف المؤسسة.

2. مرجع الإحداث: محضر الجلسة العامة التأسيسية المنعقدة بتاريخ 15 ديسمبر 1978 المتعلق بإحداث الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة(إن وجد): تم امضاء أخر عقد برنامج **2007 -2011** بين الوزارة و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية:

- إنجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية قصد البيع أو الكراء و إنجاز العمارات السكنية والمحلات التجارية في 5 ولايات و هي على التوالي بنزرت و باجة و سليانة و الكاف وجندوبة.

2- الأهداف الاستراتيجية:

- توفير المسكن اللائق للمواطن،
- تطبيق سياسة الدولة في توفير المساكن الاجتماعي،

- تكوين وتثمين المدخرات العقارية.

3-تدخلات الفاعل العمومي :

- توفير سكن بثمن ميسر،
- تسويق المشاريع،
- تنفيذ سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماعي،
- اقتناء الأراضي،
- تسوية وضعية الأراضي غير الصالحة للبناء،
- تسوية التجهيزات المبنية والغير مبنية في التقاسيم المنجزة سابقا.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانيّة التّصرّف - أعباء الأعوان - بعنوان التّسيير	1482 516	1414 657	1384 690	1389 725	1458 761
- ميزانية الإستثمار - *إنتاج - أراضي	1746 0	13309 2686	13715	11994	15070
المجموع	3477	18066	15789	14108	14289

بطاقة عدد 7 : الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط

I-التعريـــف

1. النشاط الرئيسي:

انجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية قصد البيع وكذلك تجسيم سياسة الدولة في المساكن الإجتماعية على غرار برنامج السكن الخصوصي وبرنامج السكن الأول وتهيئة مقاسم اجتماعية وذلك بولايات الوسط التونسي (سوسة، المنستير، المهدية، القيروان والقصرين).

2. مرجع الإحداث : محضر جلسة عامة تأسيسية منعقدة بتاريخ 13 ديسمبر 1978 متعلق بإحداث الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة(إن وجد):

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية:

- تطبيق برنامج الدولة في مجال **السّكـــن** وذلك بإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين على توفير مساكن لائقة بأسعار مدروسة وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجية للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط في ما يلي:

- إنجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية والعمارات والمركبات العقارية المعدة للسكنى.
- شراء الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريعها.
- التصرف في ممتلكاتها وفي العقارات الموكولة إليها لهذا الغرض.

2- الأهداف الاستراتيجية:

- توفير مسكن لائق بأسعار مدروسة.
- توفير رصيد عقاري قابل للاستغلال يضمن ديمومة الشركة.
- خلاص ديون الشّركة.

3- تدخلات الفاعل العمومي :

- انجاز مساكن ومركبات سكنية وتهيئة مقاسم اجتماعية بمناطق الوسط.

تسوية وضعية التقسيمات القديمة لإنجازات الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بولايات الوسط

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	انجازات 2021	2022	تقديرات		
ميزانية التصرّف:			2023	2024	2025
- بعنوان التأجير	2139	2215	2280	2350	2420
- بعنوان التسيير	637	715	740	760	760
- ميزانية الاستثمار (انتاج و أراضي)	7485	9000	9500	9500	10000
المجموع:	**10 261**	**11 930**	**12 520**	**12 610**	**13 180**

بطاقة عدد 8: الشركة الوطنية العقارية للبلاد للجنوب

I-التعريـــف

1- النشاط الرئيسي : البعث العقاري

2- مرجع الأحداث : محضر الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 1978/12/15

3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين المهمة والفاعل العمومي: مخطط التنمية 2021-2025

II-الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية:

تقوم مهمة الشركة على تنفيذ سياسة الدولة في ميدان السكن وذلك بتوفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود

2- الأهداف الإستراتيجية:

يبقى تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن عامة وفي مجال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص من أهم أولويات الشركة

3- تدخّلات الفاعل العمومي:

من المنتظر أن يرتكز نشاط الشركة خلال سنة 2023 على مواصلة أشغال بناء المشاريع المبرمجة لسنوات 2020 - 2021 و 2022 والشروع في إنجاز مشاريع سنة 2023 واستكمال الدراسات للمشاريع المبرمجة لسنوات 2024 – 2025.

ويمكن حوصلة أنشطة البرنامج لسنة 2023 كما يلي:

- مواصلة أشغال بناء القسط الثالث من المركب السكني بطينة صفاقس والمتكون من 75 شقة من الصنف الاجتماعي الجماعي .
- مواصلة أشغال مشروع إقامة الغزلان الذي يشتمل على 82 شقة من الصنف الاقتصادي و9 محلات تجارية
- مواصلة إنجاز مشاريع برنامج 2022 :

* 70 شقة من الصنف الاجتماعي الجماعي إقامة المحارزة صفاقس.
* 59 مسكن اجتماعي جماعي و 9 محلات تجارية بإقامة قرمدة صفاقس

- الشروع في انجاز برنامج 2023 والمتكون من :

* 60 شقة من الصنف الاجتماعي الجماعي بمطرش قابس

* 49 مسكن اجتماعي جماعي إقامة الياسمين بسيدي بوزيد.

* 74 مسكن اجتماعي جماعي إقامة الحرس الوطني بصفاقس.

- مواصلة الدراسات للمشاريع المبرمجة لسنوات 2024 – 2025.

ومن المنتظر أن يبلغ حجم الاستثمارات بعنوان الإنتاج خلال سنة 2023 حوالي **25,25**مليون دينار و 150 ألف دينار بعنوان الأصول الثابتة.

- في إطار تجديد تنمية الرصيد العقاري للشركة تمت برمجة اقتناءات جديدة خلال سنة 2023 بحوالي **2** مليون دينار.

IV- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانيّة التّصرّف – بعنوان التّأجير – بعنوان التّسيير	1.719 588	1.970 790	2.070 790	2.170 870	2.200 900
منها: –منحة بعنوان التّأجير – منحة بعنوان التّسيير					
ميزانيّة الإستثمار	5.565	14.230	27.400	27.750	28.400
(منها التّحويلات المخصّصة لدعم التّدخّلات في الميدان الإقتصادي و الإجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التّنمويّة و كذلك لتسديد القروض و التّوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسّسة)					
المجموع	7.872	16.990	30.300	30.790	31.500

بطاقة خاصة بإدراج النوع الاجتماعي

I- الإطار العام

إستراتيجية المهمة في مجال مقاربة النوع الإجتماعي

أصبح مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل في السنوات الأخيرة أمرًا أساسيًا لقطاع التعاون الدولي والتنمية وهذه اللامساواة لها عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على النساء والفتيات. على الرغم من التقدم الملحوظ، لا تزال أوجه عدم المساواة بين النساء والرجال متجذرة بعمق في جميع المجتمعات وفي جميع المجالات، سواء من حيث التعليم، والحصول على الصحة، والعمل ... لا يمكن فصل قضايا النوع الاجتماعي عن قضايا التنمية، ولذلك أصبح من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى أخذ قضايا النوع الاجتماعي في الحسبان في التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية.

إذ يعتبر إنهاء التمييز ضد المرأة وتمتيعها بمختلف الحقوق والواجبات في جميع مجالات الحياة أحد أهم أهداف التنمية المستدامة لبناء مجتمع سليم ومتوازن، وهو أحد أهداف الالفية للأمم المتحدة كما يعتبر تمكين المرأة أحد أهم الأولويات في الكفاح ضد الفقر وقد تم اعتبار هذه الاشكالية خلال اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 لـ 17 هدفا للتنمية المستدامة (SDGs) و169 إجراء الاجندا 2030 وذلك عبر معالجة تحديين في آن واحد:

أولا : تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات عبر الهدف 5 للتنمية المستدامة.

ثانيا: تمكين المرأة والمساواة بين النساء والرجال ضمن الأجندا 2030.

وقد صادقت تونس على جل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة وانخرطت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

لسنة 2030. كما حرصت على تفعيل هذه الالتزامات على المستوى الوطني من خلال وضع إطار تشريعي وقانوني ومؤسساتي ملائم.

كما يعتبر الطابع الأفقي والعام لخدمات مهمة التجهيز والإسكان من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنموي وللإيفاء بالالتزامات الدولية وخاصة منها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي تعتمد على مسؤولية جماعية لتعزيز الركائز المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وبالتنمية الاجتماعية الشاملة وبحماية البيئة، فإن مهمة التجهيز والإسكان مدعوة إلى اتخاذ خطوات للانتقال إلى مسار مستدام مبني على تحقيق المساواة بين الجنسين كما جاء في الهدف 5:"تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" وبالخصوص الغاية 5.5: "كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة" وذلك من خلال التصرف في الموارد البشرية والحياة المهنية للموظفات عبر وصولهن إلى مراكز صنع القرار والوظائف العليا على قدر المساواة مع زملائهن من الرجال.

وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين النساء والرجال وترجمتها بالسياسات العمومية وميزانياتها.

وفي هذا الإطار تعتبر مهمة التجهيز والإسكان فاعلا هاما في تجسيد جملة التعهدات على الصعيد الوطني وذلك فيما يتعلق بتكريس عدم التفرقة بين الجنسين حيث تولي وزارة التجهيز والإسكان في سياستها العمومية وأنشطتها مسألة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء عبر ولوج المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار الأهمية اللازمة بهدف ضمان التكافؤ بين الجنسين، ويتجلّى ذلك من خلال:

– أولا تساهم المهمة في تحقيق **الأثر الأول** لتفعيل تلك الخطة عبر مناهضة العنف ضد المرأة: حيث أن إنجاز بنية أساسية للطرقات وخاصة للمسالك الريفية تساهم في تنقل النساء بكلّ أمن وتساهم في فك عزلتهن وإدماجهنّ في جميع الأنشطة الحياتية إلى جانب توفير فضاءات تأخذ بالاعتبار خصوصيتهن من شأنها أن تدعم تحقيق هذا الأثر،

– أما الأثر الثاني والمتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس والهياكل ومواقع صنع القرار: حيث تعمل المهمة على التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية بالخطط الوظيفية وبمجالس الإدارة خاصة وأن قطاع التجهيز يعتبر قطاعا فنيّا وأغلبيته من العنصر الرجالي وما يزال عدد الإطارات النسائية في مراكز القرار الهامة متواضعا مقارنة مع زملائهن من الرجال.

– أما الأثر الثالث والمتعلق بالتمكين الاقتصادي و المالي للنساء و حقهنّ في العمل اللائق والأجر العادل: إذ يعدّ قطاع التجهيز بمثابة قاطرة لبقية القطاعات التنموية الأخرى كالصناعة والفلاحة والتجارة والصحة والنقل.... وحيث تتمثل عدم المساواة التي تعاني منها المرأة التي تكون أكثر هشاشة بسبب الفقر والعنف المسلط عليها وصعوبة نفاذها لخدمات الصحة وللتعليم والتكوين والعمل

والأسواق والخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والتطهير الصحي...، فإنّ جلّ التدخلات في المجال خاصّة عبر توفير الطرقات والمسالك الريفية إلى جانب إعداد أمثلة عمرانية ذكية تعتبر بمثابة الحافز الذي يشجع المرأة على ممارسة نشاطات لتمكينها اقتصاديّا والمالي .

– بينما يتعلق الأثر الرابع والمتعلق باعداد مخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي: فعتبر المخططات الخماسية والميزانيات السنوية لمهمة التجهيز الأصلية منها أو التكميلية خير شاهد على الجدية في التعامل مع المبدإ المساواة، إذ يقع إعدادها بإعتماد مؤشرات وأهداف تخص النوع الإجتماعي كما تمّ خلال السنة المالية الحالية تخصيص اعتمادات لإنجاز دراسة حول «تشخيص وتحليل النوع الإجتماعي بمهمة التجهيز».

– فيما نجد الأثر الخامس والمتعلق بإعداد مخطط اتصالي في مجال مقاربة النوع الاجتماعي:

حيث تعتمد المهمة على أنشطة تكوينية وتحسيسة لمقاربة النوع الإجتماعي إلى جانب الحرص على إشراك جميع الأطراف المعنية من رؤساء برامج وإدارات وذلك على الصعيدين المركزي والجهوي إلى جانب رؤساء المؤسسات ومديري المشاريع ومكاتب الدراسات ومكاتب الأشغال.

–أما الأثر السادس فيتعلق بالسياسات العمومية التي يجب أن تراعي الأزمات والأوبئة والتغيرات المناخية عبر القيام بدراسات وسيناريوهات تغيرات المناخ بأسس التخطيط الحضري والعمراني، مع الاخذ بعين الاعتبار حجم ووتيرة حدوث الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ عند القيام بالتخطيط الحضري.

وبخصوص تشخيص واقع مهمة التجهيز من منظور النوع الاجتماعي فقد تم العمل على :

– إعداد دراسة لتشخيص وتحليل النوع الإجتماعي بمهمة التجهيز والإسكان ودعم قدرات كافة المتدخلين على مستوى المهمة من خلال التكوين في مجال النوع الاجتماعي.

– إعداد وبرمجة العديد من الدراسات في علاقة بمقاربة النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية في مجال حماية المدن من الفيضانات و البناءات المستدامة و تهيئة المجال الترابي و العمراني.

– فك عزلة المناطق الداخلية عبر انشاء شبكات من المسالك الريفية لفتح الطريق أمام المتساكنين من نساء وأطفال ورجال وتمكينهم من الوصول إلى البنى الأساسية من صحة وتعليم واقتصاد مما يساهم في الحد من نسب الانقطاع عن الدراسة وتحسن مؤشرات الصحة والخدمات الصحية وتحقيق الادماج الاقتصادي لهذه المناطق،

– تطوير النصوص القانونية والتشريعية للاستفادة من مختلف برامج السكن دون تمييز بين الجنسين،

– ادراج النوع الإجتماعي في البرنامج الوظيفي لمختلف المشاريع ليتم أخذه بعين الاعتبار من قبل المصممين بهدف تلبية حاجيات مختلف فئات المجتمع من نساء وأطفال وذوي الإحتياجات الخصوصية.

– إقرار البرنامج الوطني للمدن المستدامة في تونس الذي يمكن مختلف المدن التونسية من الانخراط في المجهود الوطني في إطار التنمية المستدامة من خلال إعداد العديد من الاستراتيجيات القطاعية في هذا المجال والعديد من الآليات الموجودة فعليا على المستوى المؤسساتي والتقني والتكنولوجي.

ورغم المجهودات المبذولة ، تشكو المهمة جملة من النقائص في علاقة بالنوع الإجتماعي ومن بينها:

– غياب الإحصائيات المحينة والفعلية المبنية على النوع الاجتماعي في مجالات تدخل المهمة

– تواصل إرتفاع نسب البطالة (أكثر من 40 % في بعض الجهات) والأمية في صفوف النساء خاصة في المناطق الريفية حيث تقدر الفجوة في محو أمية الكبار بين الرجال والنساء بـ 13,8 %. وهو ما أثر سلبا على ممارستها للأنشطة الإقتصادية ونفاذها للخدمات الصحية وغيرها...

– هشاشة أوضاع النساء العاملات في القطاع الفلاحي حيث تمثل اليد العاملة الفلاحية النسائية في تونس نسبة 62 %.

إن عدم المساواة بين الجنسين تعززها عوامل أخرى مثل العمر أو العرق أو الإعاقة أو العيش في المناطق الريفية أو الحضرية. بالإضافة إلى العوامل الهيكلية هناك عوامل اقتصادية، على سبيل المثال، أن الأزمات لها تأثير واضح على عدم المساواة، وتميل إلى تفاقمها على المدى القصير والطويل .أزمة كوفيد –19 هي مثال صارخ: لقد أدى الوباء إلى توسيع نطاق عدم المساواة بين الجنسين إلى حد كبير. من الناحية الاقتصادية، كانت النساء هن الأكثر تضررا، ولديهن وظائف محفوفة بالمخاطر وأقل أجرا وأقل حماية من الرجال. وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الأزمة الصحية ستجعل 47 مليون امرأة وفتاة تحت خط الفقر.

– تعتبر النساء والأطفال الفئة المتضررة أكثر من تبعات الكوارث الطبيعية والفيضانات .

– عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الحصول على قروض سكنية للنفاذ إلى سكن لائق حيث بلغت نسبة النساء اللاتي تحصلن على قروض سكنية 23.5 % مقابل 76.5 % من الرجال خلال سنة 2015.

نسبة تمثيلية النساء في مواقع صنع القرار بالمهمة ضعيفة خاصة في الخطط التالية : مديرة عامة أو رئيسة مديرة عامة أو ممثلة بهيئات و لجان اتخاذ القرار،

وتتمثل الإشكاليات ذات الأولوية التي أدت إلى التمييز بين النساء والرجال على مستوى المهمة فيما يلي:

1– صعوبة نفاذ النساء والرجال بالمناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات

2–افتقار الإدارة للإحصائيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي لأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم لتنفيذ الأشغال و عدم إدراج هذا المفهوم بالضوابط المرجعية لإعداد الدراسات

3–عدم المساواة بين النساء والرجال في النفاذ لسكن لائق

4–ضعف تمثيلية المرأة في مختلف الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار

وبالشروع في تحديد هذه الإشكاليات ذات الأولوية بالرجوع إلى بعض الإحصائيات تمّ الوقوف على بعض **أسبابها** والمتمثلة فيما يلي:

– وجود مناطق ريفية معزولة عن شبكة الطرقات وعدم تهيئة وصيانة المسالك الريفية نظرا لمحدودية الاعتمادات المدرجة بالميزانية.

– التصاميم الهندسية للمنشآت والبنايات العمومية لا تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي

- سياسة بناء تراعي التغيرات المناخية بطريقة محتشمة

- عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية للمشاريع وعدم اعتباره من العوامل المحددة لاختيار فرضيات الحماية من الفيضانات

- نقص الإحصائيات والدراسات المطلوبة وعدم ادراج النوع الاجتماعي بالبرنامج الوظيفي عند تصميم البنايات المدنية،

- الدراسات المنجزة لحماية المدن من الفيضانات تفتقر للإحصائيات اللازمة التي من شأنها أن تمكننا من مراعاة احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة

- سياسة عمرانية وسكنية لا تراعي مقاربة النوع الاجتماعي وتغيرات المناخ

- عدم تكافؤ في القدرة المالية للحصول على قروض سكنية

- عدم وعي المرأة بحقوقها وعادات وتقاليد تمييزية بين الجنسين

- عدم القدرة على ضبط التوقعات والتقديرات لتعدد مقاييس التكليف بالخطط الوظيفية ومواقع اتخاذ القرار.

وبناء على بيان أسباب الإشكاليات المطروحة تمّ تحديد المحاور الاستراتيجية للمهمة والمتمثلة فيما يلي:

- **المحور الاستراتيجي الأول**: تيسير نفاذ النساء والرجال عبر تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة والمسالك الريفية وصيانتها

-**المحور الاستراتيجي الثاني:** ضمان سلامة جميع الفئات وممتلكاتهم من خطر الفيضانات والإنجراف البحري

-**المحور الاستراتيجي الثالث:** إنشاء بناءات مستدامة مراعية للنوع الاجتماعي لضمان رفاهية المكان وحرية التنقل و العيش الكريم.

- **المحور الاستراتيجي الرابع:** وضع سياسة تهيئة ترابية وعمرانية وسكنية مندمجة ومستدامة

- **المحور الاستراتيجي الخامس:** تكريس ولوج المرأة لمراكز صنع القرار وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

توجهات المهمة على المدى المتوسط :

-تعميم مفهوم وثقافة النوع الاجتماعي على كافة مستويات المهمة المركزية منها والجهوية والعمل على مزيد ملاءمة الأنشطة مع الأوليات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتعزيز الإطار والآليات للمتابعة والتقييم على هذا الأساس.

- انشاء قاعدة بيانات خاصة لتجميع المعلومات حول المنتفعين بمرافق وتجهيزات المهمة وتصنيفهم حسب نوعهم الاجتماعي بهدف مزيد العمل على تحسين أثر هذه الخدمات ووصولها إلى الفئات المعنية،

-إدراج النوع الاجتماعي في مختلف الدراسات والمشاريع التي تنجزها المهمة وذلك عبر سنّ قوانين وأوامر تضمن حسن استعمال المرافق العامة لكافة فئات المجتمع مهما كانت خصوصياتها،

–ادراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية عند تصميم وإنجاز مشاريع البنايات المدنية بحيث تضمن راحة وسهولة الاستعمال لمختلف المستخدمين من النساء والرجال وجميع الفئات وذلك عبر توفير فضاءات ملائمة لهم تتماشى ومختلف حاجياتهم،

– إنتاج مساكن اجتماعية بهدف الحد من السكن غير المنتظم، مصحوبًا بتنفيذ إصلاحات قانونية وفنية لجعل سياسة البناء أكثر ملاءمة للبيئة وصالحة اقتصاديًا لتحقيق سكن أكثر استدامة وأمنا وبأسعار معقولة للجميع،

–تحسين تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار في الخطط الوظيفية وهياكل القيادة عبر دراسة امكانية اعتماد آلية التناظر للتسمية بالخطط الوظيفية،

–توفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والتربصات واشتراط مبدأ المساواة والتناصف عند الاعداد لقائمات المرشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف مهمات التدريب.

II- البرامج

البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرقات

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي :

للخطّة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي آثار هامّة ومن أهمها **الأول والثالث والرابع** حول القضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد النساء ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة ووضع سياسات في الغرض ووضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الإجتماعي ، باعتبار أنّ برنامج البنية التحتية للطرقات يهدف إلى تكييف البنية الأساسية للطرقات مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف ربط مختلف جهات البلاد بطريقة تضمن سهولة واستدامة حركة المرور وسلامة مستخدميها من مواطنات ومواطنين عبر توفير خدمات التنوير العمومي بالطرقات والطرقات السيارة مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وتطور الأسطول الوطني للسيارات.

إن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي يتطلب تحديد الفوارق بين النساء والرجال في مجال البنية الأساسية للجسور والطرقات عبر استعمال معطيات مفصلة حسب الجنس. ولكن حاليا لا توجد إحصائيات أو دراسات تتعلق بمشاريع الجسور والطرقات تبرز الفوارق بين الجنسين، حيث تمّ التركيز على المرأة في الوسط الريفي باعتبارها تمثل ثلث العدد الجملي للنساء بتونس وعنصرا فاعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من دور ريادي في ضمان تنمية المناطق الريفية وتوفير الأمن الغذائي بها وحماية هذه المناطق الريفية من التصحر البيئي والسكاني،

وبالتالي فإن المرأة الريفية تعاني العديد من الصعوبات من أهمها:

*هشاشة أوضاع النساء العاملات في القطاع الفلاحي،

*عدم تكافؤ الفرص في النفاذ إلى الموارد والخدمات الاقتصادية والاجتماعية،

*ارتفاع نسبة وفيات الأمهات والرضع وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية وتراجع نوعيتها،

تفشي ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة والارتداد إلى الأمية.

2- الإشكاليات ذات الأولوية

تتمثل الإشكالية ذات الأولوية في صعوبة تنقل النساء والرجال بالمناطق الريفية المعزولة مما يحد من النفاذ للخدمات حيث يعتبر الطريق وسيلة لإتاحة الوصول إلى المراكز الصحية والتعليمية وسوق الشغل التي إذا ما توفرت ستساعد المرأة الريفية في الارتقاء بوضعيتها الاجتماعية والعلمية والصحية والمهنية ومن ثمة الارتقاء بالاقتصاد الوطني. وبالتالي هنالك ارتباط قوي بين النمو

تطور شبكة المسالك الريفية وبين نمو النشاط الاقتصادي لمنطقة ما' فهي تساعد بشكل فعال في ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك..

إذ أن فك العزلة عن المرأة الريفية بمثابة دعامة لمشاركتها في نمو الاقتصاد الوطني وتمكينها والمساهمة في حمايتها من العنف الذي يمكن أن تتعرض له.. ويعود ذلك للعديد من الأسباب من بينها :

*وجود مناطق ريفية معزولة عن شبكة الطرقات

*عدم تهيئة وصيانة المسالك الريفية نظرا لمحدودية الاعتمادات المدرجة بالميزانية.

* إن تحديد الحاجيات من تهيئة و صيانة المسالك الريفية لا تستند على معطيات إحصائية حسب الجنس ولا تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي.

3- تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

لمجابهة هذه الإشكالية تمّ تحديد المحور الاستراتيجي التالي:

المحور الاستراتيجي: تيسير نفاذ النساء والرجال وضمان سلامتهم عبر تطوير شبكة البنية الأساسية للطرقات.

إنّ الدور الذي يلعبه الربط الطرقي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لكل دولة لا يمكن تغافله أو التغاضي عنه، فالنمو والازدهار اللذان يتحققان في هذا القطاع يمتدّ تأثيرهما ليشمل جميع القطاعات الأخرى وبالتالي ملائمة الشبكة الطرقية وحاجيات حركة السير لهذه الفئة الهشة من المجتمع (المرأة الريفية خاصة) من الأدوار الهامة، لذلك تم وضع الهدف الاستراتيجي التالي "**تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان**

سلامتهم " من خلال نشاطي "تهيئة المسالك الريفية" و"صيانة المسالك الريفية" بصفة دورية. وذلك للمساهمة في مناهضة العنف ضد المرأة (الأثر الأول للخطة) حيث أن إنجاز بنية أساسية للطرقات وخاصة تهيئة المسالك الريفية وصيانتها والقيام بأشغال التنوير العمومي يساهم في تنقل النساء بكلّ أمن وفي فك عزلتهن وإدماجهنّ في جميع الأنشطة الحياتية و تمكينهم الاقتصادي وتقليل التفاوت بين الجنسين (الأثر الثالث للخطة الوطنية).

هدف استراتيجي 1-2: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر الاستراتيجي:					
المؤشر 1-2-1:النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء	%	45,9	46,3	46,6	47,1
هدف عملياتي 1-2: إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بمشاريع البنية الأساسية للطرقات					
المؤشر عملياتي:					
المؤشر 1-2-1: نسبة الدراسات التي تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي					
المؤشر 1-2-2: عدد المنتفعات والمنتفعين من المسالك الريفية المهيئة					

*(في صورة توفر المعلومة)

4- التحليل :

بلغت تقديرات مؤشر "النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء" نسبة 45.9 %خلال سنة 2022 وتقدر النسبة لسنة 2023 بـ 46.3 % وسترتفع خلال سنة 2025 لتصل إلى 47.1 %.

وتعتبر الزيادة في تقديرات المؤشر محتشمة نظرا لمحدودية الاعتمادات المخصصة سنويا لتهيئة المسالك الريفية وصيانتها.

ولتحقيق الهدف الاستراتيجي تمّ تحديد هدف عملياتي حول " إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بمشاريع البنية الأساسية للطرقات" وتحديد مؤشر عملياتي1 حول " نسبة الدراسات التي تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي" و2 حول "عدد المنتفعات والمنتفعين من المسالك الريفية المهيئة". ولتيسير ذلك يتعين القيام بعمليات تحسيسية للنوع الاجتماعي للإطارات الفنية أو المتعاملين معها من مكاتب دراسات أومقاولات.

5- خطة العمل

إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن سلسلة النتائج

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)	دعائم الأنشطة
الهدف1: تحسين نفاذ النساء والرجال	المؤشر 1.2.1 النسبة التراكمية	46,3%	-تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية .	-ميزانية الدولة -الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	-تغيير طريقة إنجاز الإستشارات او طريقة تقبل الحاجيات من الولايات

في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم	لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء		-الصيانة الدورية للمسالك الريفية (بين 400 و 500 كلم سنويا).		كطلب معطيات إضافية مفصلة حسب الجنس - حث مكاتب الدراسات على تضمين النوع الإجتماعي بدراساتهم من خلال تحيين كراسات الشروط.

البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى سياسة البرنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

2- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى سياسة البرنامج 2

إن تدارس النوع الاجتماعي على مستوى المهمة ككل وعلى مستوى البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت بصفة خاصة يعتبر ضعيفا ودون المأمول ويعود ذلك أساسا لافتقاره للإحصائيات اللازمة ولعدم احتواء الدراسات المنجزة لتحليل الحاجيات الخصوصية للجنسين وبصفة عامة لكافة الفئات بهدف التحسين من جودة حياتهم وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

- **عدم تعميم سياسة بناء تراعي البيئة المحلية والتغيرات المناخية:**

الانخراط في المجهود الوطني في إطار التنمية المستدامة عبر اعداد تصور جديد لبنايات مدنية مستدامة بمواصفات ايكولوجية خالية من كل تلوث بيئي وبرؤية معمارية وهندسية تأخذ بعين الاعتبار الخاصيات البيئية والمناخية التي ستشيد فيها واستعمال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والهوائية وغيرها للإنارة ومعالجة عصرية للنفايات النى ستنتج منها عند البناء والاستعمال.

تكريس ثقافة معمارية وهندسية جديدة تراعي الجوانب البيئية المحلية وتخفّف من تأثير المتغيّرات المناخية وتأثيراتها السلبية على المحيط.

- **عدم تعميم سياسة بناء تحترم أكثر مقاربة النوع الاجتماعي**

– يعتبر الهدف الرئيسي من ادراج مفهوم مراعاة النوع الاجتماعي بتصميم وإنجاز بنايات مدنية تضمن راحة وسهولة للاستعمال لمختلف المستخدمين من النساء والرجال وجميع الفئات وذلك عبر توفير فضاءات ملائمة لهم وتتماشى ومختلف حالتهم.

– حقّ الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في العيش باستقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة على قدم المساواة مع الأسوياء في جميع مناحي الحياة ومنها النفاذ الى البنايات العمومية والخاصة وتمكينهم عبر حرية التنقل واختيار مكان إقامتهم من النفاذ الى كافة الأماكن العمومية والخاصة وادماجهم بصورة كاملة فب الحياة الاجتماعية.

–تمكين النساء من استعمال الفضاءات الحساسة والفضاءات الصحية في البنايات المدنية المستقبلة للعموم بطريقة مريحة تضمن الخصوصية،

–تخصيص أماكن لذوي الاحتياجات الخاصة لركن سيارات وتخصيص بعض المقاعد بالمدرجات بالجامعات وبالأقسام المخصصة للدراسة على غرار فضاءات الاستراحة ودور المياه والأدوش ... مع تعميم المنحدرات للدخول الى جميع الأماكن،

– تخصيص المصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة وتعويض المنحدرات طويلة المسافة بالمصاعد خصوصا في الجامعات والإدارات والمستشفيات لتسهيل التنقل بجميع الفضاءات،

- **نقص في تعميم مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي في تصميم البنايات المدنية والمنشآت:**

– عدم قناعة صاحب المنشأ بالنسبة للمشارع المفوضة بتقديم هذه المعطيات نظرا لافتقاره اليها وأنّ ذلك يتطلب القيام بدراسات إضافية وفي أغلب الأحيان ليست هناك النتائج المطلوبة وليس هناك قوانين واضحة ترغمه على ذلك،

– عدم الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي عند تصاميم المشاريع نظرا لنقص المعلومات والدراسات المطلوبة وعدم ادراجها بالبرنامج الوظيفي،

–كما أن الدراسات المنجزة لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري تفتقر للإحصائيات اللازمة التي من شأنها أن تمكننا من مراعاة احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة وذلك بأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال

– افتقار الدراسات المنجزة لحماية المدن من الفيضانات للإحصائيات اللازمة التي من شأنها أن تمكننا من مراعاة احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة وذلك بأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال

–

–عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية للمشاريع وعدم اعتبارها من العوامل المحددة لاختيار المشروع،

–افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الدراسات والأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة وهو ما من شأنه أن يؤثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات.

➢ **عدم الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية:**

– يعتبر مثال التهيئة العمرانية أحد الوثائق الأساسية التي يتم اعتمادها عند إعداد الدراسات الضرورية لإنجاز مشاريع حماية المدن من الفيضانات، ونظرا لعدم إدراج مفهوم النوع الاجتماعي عند إعداد هذه الأمثلة و هو من \انه أن يحد من مدى تحقيق انتظارات المواطنين لحمايتهم و ممتلكاتهم من الفيضانات و بالتالي مدى تحقيق الهدف المنشود للبرنامج.

على سبيل المثال في بعض الحالات عند إعداد تصميم تهيئة الأودية نقوم بإضافة منشآت عبور أمام مدارس أو محاضن أطفال أو منازل لتسهيل عبور جميع الفئات التي تجد صعوبة في السير مسافات طويلة للوصول إلى الضفة الأخرى من الوادي، ولكن عدم تناول أثلة التهيئة العمرانية للنوع الاجتماعي أثناء إعداده يحول دون إنجاز بعض الطرقات الضرورية والغير مبرمجة بأمثلة التهيئة العمرانية على هذا المستوى.

–كما أن الدراسات المنجزة لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري تفتقر للإحصائيات اللازمة التي من شأنها أن تمكننا من مراعاة احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة وذلك بأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال

➢ **نقص للوعي بمقاربة النوع الاجتماعي:**

حيث تعتبر مشاريع الحماية من الانجراف البحري لا تنطوي ضمن مقاربة النوع الاجتماعي بما أن الهدف الأساسي هو الحماية من الانجراف البحري الذي يعتبر نتيجة للتغييرات المناخية وتوسع العمران أساسا ولا يِخذ بعين الاعتبار الأشخاص المعنيين بالحماية.

غير أن مشاريع الحماية تساعد بصفة غير مباشرة في إحياء المناطق المحاذية للمنشآت وتخلق مجال للترفيه للسكان بما فيهم النساء دون المس من سلامتهم وأمنهم.

إلا أن هذا الجانب يتم تهميشه غالبا ولا يتم التطرق له إلا عند المصادقة على فرضيات الحماية رغم اعتباره بصفة غير مباشرة معيار لاختيار الفرضية الأنسب.

3- الأسباب التي تحول دون الأخذ بعين الإعتبار للنوع الاجتماعي عند إنجاز المشاريع

- عدم اعتبار النوع الاجتماعي من العوامل المحددة لاختيار فرضيات الحماية من الفيضانات والاقتصار على العوامل التقنية والمالية فقط نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية والاحصائيات اللازمة لأخذها بعين الاعتبار في المشاريع.
- عدم الوعي وعدم الاقتناع بإدراج النوع الاجتماعي في المشاريع نظرا لعدم وضوح الرؤيا لهذا المفهوم الجديد وأهميته للوصول الى العدالة الاجتماعية يجب تعميم هذا المفهوم واعطائه الأهمية اللازمة وذلك بالقيام بالتكوين اللازم والاستئناس بالتجارب العالمية في كيفية تطبيقه والقيام بزيارات لبعض المشاريع في هذا النوع
- افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة والمتمثلة أساسا في حماية الأرواح (جميع الفئات) والممتلكات من الفيضانات وهو ما من شأنه أن يؤثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات.

- عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الخطوط المرجعية للمشاريع وعدم اعتباره من العوامل المحددة لاختيار فرضيات حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والاقتصار على العوامل التقنية والمالية والاجتماعية بصفة عامة دون ادراج النوع الاجتماعي.
- افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة والمتمثلة أساسا في حماية الأفراد والممتلكات والبنية التحتية والمرافق العمومية ومن الانجراف البحري وهو ما من شأنه أن يؤثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات وانتظاراها من المشاريع المزمع انجازها.

4- الإشكاليات ذات الأولوية

- العديد من التصاميم الهندسية للمنشآت والبنايات العمومية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الاستعمالات للمرأة والأطفال وذوي الاحتياجات الخصوصية على غرار تجهيزات دورات المياه والمصاعد الكهربائية وأماكن ركن السيارات الخاصة بمستعملي الكراسي المتحركة نظرا لافتقارها للنسب الصحيحة،
- مثلا عدم تخصيص مدارج لجمهور النساء المشجعات في الملاعب الرياضية لضمان حمايتهن من بعض الممارسات العنيفة التي تقع في هذه الفضاءات،

-عدم فهم أهمية إدراج النوع الاجتماعي من قبل المهندسين المعماريين المهندسين ومكاتب الدراسات مما يؤثر سلبا على إنجاز الدراسات والأشغال،

- عدم وجود قوانين تلزم صاحب المنشأ بإلزامية ادراج المعلومات الكافية بالنوع الاجتماعي

3-تحديد الأهداف والمؤشرات

الهدف: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية					
مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	تقديرات 2022*	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
– المؤشر 1: العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتما	مشروع	02	05	10	15
المؤشر 2: نسبة الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	مشروع	02	05	10	15

الهدف: حماية المدن من الفيضانات					
المؤشر	الوحدة	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
عدد المشاريع* المراعية للنوع الاجتماعي	عدد	7	6	5	6

***المشاريع: منجزة أو مبرمجة أو بصدد الإنجاز.**

– التحليل:

– بالنسبة لسنة 2022 تم الإنطلاق في إعداد عدد 7 دراسات تأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي و ذلك عن طريق إدراج خبير في النوع الاجتماعي مهمته القيام بتشخيص الوضعية و تقديم مقترحات تأخذ بعين الإعتبار احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة وذلك بأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال.

بالنسبة لبقية السنوات سيتم الإعتماد على نفس المنهجية و ذلك بإدراج النوع الاجتماعي بكراس الشروط الخاصة بالدراسات.

الهدف :حماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المنشآت البحرية					
المؤشر	الوحدة	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
عدد المشاريع* المراعية للنوع الاجتماعي	عدد	-	1	2	3

***المشاريع: دراسات أو أشغال: منجزة أو مبرمجة أو بصدد الإنجاز.**

- التحليل:

- بالنسبة لسنة 2022 تم الانطلاق في دراسة لإعداد مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري حيث سيتم القيام بدراسة واستبيان اجتماعي يراعي النوع الاجتماعي وسيتم ادراج النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والأهداف المتصلة بها.

كما سيتم بالنسبة لبقية السنوات إدراج النوع الاجتماعي بكراس الشروط الخاصة بالدراسات.

4- خطة العمل:

يعود التقدم في احترام حقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الخصوصية الى احداث الأمر عدد 1467 لسنة 2006 مؤرخ في 30 ماي 2006 المتعلق بضبط المواصفات الفنية الخاصة بتيسير تنقل الأشخاص المعوقين داخل البناءات العمومية والفضاءات والتجهيزات المشتركة والمركبات السكنية والبناءات الخاصة والمفتوحة للعموم. كما أن التلويح بتفعيل العقوبات المنصوص عليها بالفصل عدد 35 بهذا الأمر وكذلك ادراج تقييم بعض المعايير بالمناظرات المعمارية لتبين كيفية

ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة الى البنايات الى تحسيس وتعريف المصممين وخصوصا المهندسين المعماريين بالتركيز أكثر أثناء التصميم لتقديم فضاءات تحترم خصوصيات هذه الفئة من المواطنين وكذلك لضمان الخصوصية للنساء في استعمال الفضاءات الحساسة والفضاءات الصحية في البنايات المدنية المستقبلة للعموم والبنايات السكنية المشتركة كالمبيتات الجامعية المخصصة للطلبة على غرار فضاءات الاستراحة ودورات المياه والأدواش.

الأهداف (أستراتيجي أو عملياتي	المؤشرات (أداء أم عملياتية)	تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطة مشاريع، دعائم أنشطة.....)	حجم ومصدر الاعتمادات المخصصة
الهدف: **حماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المنشآت البحرية**	**عدد المشاريع* المراعية للنوع الإجتماعي**	**1**	**إعداد دراسات لحماية أجزاء من الشريط الساحلي من الانجراف البحري تأخذ بعين الإعتبار للنوع الإجتماعي**	
الهدف: **حماية المدن من الفيضانات**	**عدد المشاريع* المراعية للنوع الإجتماعي**	**6**	**إعداد دراسات لحماية بعض المدن من الفيضانات تأخذ بعين الإعتبار للنوع الإجتماعي**	
الهدف: **تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية**	**– المؤشر 1:** العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	**05**	**الأخذ بعين الإعتبار الخصائص المتعلقة بالنوع الاجتماعي عتد تصميم المشاريع خصوصا بالمستشفيات وتعميمها حسب خصوصية كل مشروع**	
	المؤشر 2: **نسبة الدراسات المراعية للنوع الإجتماعي**	**05**		

وللحد من الإشكاليات المذكورة سابقا نقترح وضع خطة العمل التالية:

-اعداد الإطار القانوني لتفعيل القرارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي لأنها تهم كل القطاعات على جميع المستويات.

-إدراج النوع الاجتماعي في كل دراسات وإنجاز مشاريع البنايات المدنية وذلك بسن قوانين وأوامر تجبر صاحب المنشأ على اعداد دراسات وإحصائيات تقدم نسبة الاناث ونسبة الذكور لتقديم فضاءات صحية ومريحة تتماشى مع نسب التفاوتات بينهما وكذلك ادراج خصائص ببعض الفضاءات تضمان وتحترم خصوصيات لكليهما،

-تكوين إطارات الإدارة للتمكن من مفهوم النوع الاجتماعي وكيفية تفعيله،

-ادراج المعطيات الخاصة بالنوع الاجتماعي بالبرامج الوظيفية المعدة من قبل صاحب المنشأ وادراج تقديرات مالية خاصة بتنفيذ هذا المعطى الجديد.

العمل على انجاز دراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي لبعض المشاريع على غرار المستشفيات والملاعب الرياضية والمعاهد والكليات.....

-انتداب مختصين في النوع الاجتماعي بالإدارة لتوضيح هذا المفهوم والعمل ادراجه بالبرامج الوظيفية وتحقيقه في كامل مراحل المشاريع من الدراسات الى الإنجاز.

-القيام بالتكوين اللازم على جميع المستويات للتعريف بهذا المفهوم الجديد لتعميمه وضمان سهولة تطبيقه.

-إدراج النوع الاجتماعي في كل دراسات ومشاريع حماية المدن من الفيضانات

-مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وإدخال مفهوم النوع الاجتماعي عند إعدادها

البرنامج 3 :التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

بخصوص سياسة التهيئة الترابية والتعمير والإسكان تتمثل مقاصد الهدف 11، المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، في توفير إمكانية حصول الجميع على أماكن آمنة وشاملة ومتاحة وخضراء وعامة للنساء والأطفال، وكذلك لكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية. وإتاحة الحصول في الوقت نفسه على سكن مستدام، مع إعطاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إليه واتخاذ تدابير لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

ويشكل التعاون بين الجمهورية التونسية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أولوية كبرى في توجهات الحكومة التونسية حيث أن مختلف مجالات التعاون تساعدنا على تحقيق الوصول العادل والمناسب للخدمات الأساسية والمستدامة في المناطق الحضرية التي تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.
وقد تمّ الحرص على تفعيل هذه الالتزامات على المستوى الوطني من خلال وضع إطار تشريعي وقانوني ومؤسساتي متكامل... وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل وتوجيه السياسات العمومية والميزانيات في هذا الاتجاه.

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

إن قطاع السكن والسكن الاجتماعي بالتحديد في ارتباطه الكلي بقطاع التهيئة العمرانية والتخطيط الحضري، يشهد العديد من الفوارق بين الجنسين رغم أن المعطيات تحيل إلى أهمية النتائج المسجلة وتطور الإطار التشريعي في سياسة السكن (تهيئة ترابية وتعمير وإسكان)، وفي تمويل السكن

الاجتماعي وتحسينه وفي تسجيل العقارات وكذلك في فتح المجال للباعثين العقاريين الخواص لتوفير السكن، بالإضافة إلى إقرار البرنامج الوطني للمدن المستدامة في تونس الذي يمكن مختلف المدن التونسية من الانخراط في المجهود الوطني في إطار التنمية المستدامة من خلال إعداد العديد من الاستراتيجيات القطاعية في هذا المجال والعديد من الآليات الموجودة فعليا على المستوى المؤسساتي والتقني والتكنولوجي.

فقد بينت الإحصائيات وجود تفاوت بين النساء والرجال في النفاذ لسكن لائق وفي القدرة المالية للحصول على قروض سكنية. فضمان سكن لائق وآمن وبأسعار معقولة له آثار إيجابية على المجتمع لأنه الركيزة التي تسمح بالحصول على التعليم والعمل والصحة والأمن والاستقرار الاجتماعي للأسر...

حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان بالمناطق الحضرية تضاعف في تونس بأكثر من 5 مرات منذ الاستقلال، حيث ارتفع العدد من 1,6 مليون ساكن سنة 1956 (معدل التحضر 40%)، إلى 8,4 مليون ساكن سنة 2020 بمعدل تحضر يصل إلى 70% ومن المنتظر أن تبلغ نسبة 75% في أفق سنة 2030.

ويقطن ثلثا سكان البلاد (أي حوالي 8 مليون نسمة) على الشريط الساحلي للبلاد والذي لا تتجاوز مساحته 10% من التراب الوطني أين تتركز 80% من الأنشطة الاقتصادية.

كما تكتسح المناطق الحضرية سنويا حوالي 4000 هكتار من الأراضي الفلاحية، 40% منها بناء فوضوي، أي حوالي 1600 هكتار في السنة. إذ يساهم البناء غير المنتظم في

صنع نشاز لجماليّة المدن كما يمثّل فقدانا للمساحات الخضراء وفضاءات ترفيه وبناءات صديقة للبيئة، وخلق أحياء عشوائية مهمشة. كما تم خلال الفترة 2019 – 2021 المصادقة على حوالي 88 مثال تهيئة عمرانية خاصة ب 49 بلدية، وقد خصصت هذه الأمثلة حوالي 26 % من مساحاتها للتجهيزات الجماعية والمساحات الخضراء.

وترمي السياسة السكنية ببلادنا إلى توفير السكن اللائق لمختلف الفئات الاجتماعية من خلال وضع وتنفيذ البرامج الملائمة. وقد تم خلال الفترة 2016 – 2020 بناء قرابة 38 ألف وحدة سكنية منها 79.4 % عن طريق الأسر، و 19.6% عن طريق الباعثين العقاريين.

2-الإشكاليات ذات الأولوية

وتتمثل الإشكالية التي أدت إلى التمييز وعدم المساواة بين النساء والرجال على مستوى سياسة السكن في عدم المساواة بين النساء والرجال في النفاذ لسكن لائق.

وبالشروع في تحليل أسباب هذه الإشكالية بالاستناد إلى الإحصائيات المتوفرة وإلى الملاحظات المسجلة من واقع القطاع تمّ الوقوف على بعض أسبابها وآثارها التي تدخل ضمن مشمولات برنامج "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" والمتمثلة فيما يلي:

1 –سياسة عمرانية وسكنية لا تراعي مقاربة النوع الاجتماعي وتغيرات المناخ

تواجه المدن العديد من النقائص في مستوى التخطيط والتصرف في فضائها العمراني والمحافظة على خصوصياتها العمرانية والمعمارية، ويتجلى ذلك من خلال تدهور مشهدها

العمراني وبروز أحياء فوضوية. حيث لم تنجح السياسات التي تمّ وضعها في توجيه التمدّد العمراني أو استباقه، مما أدى إلى عدم التطابق بين أهداف التهيئة الترابية والواقع العمراني. كما عجز جميع المتدخلين في التحكم بالمجال الترابي وفي توفير تنمية ترابية وعمرانية متناغمة ومستدامة للجميع دون تمييز.

وقد حاولت الدولة إدخال هذه الأحياء في مخططات التهيئة العمرانية، مع العمل على توفير الحد الأدنى من الخدمات والمرافق، قصد تطويرها وإدماجها في سياسات التنمية والنهوض الاجتماعي وذلك لتقليص الفوارق الاجتماعية بينها وبين الأحياء المنتظمة إلا أنها لازالت تحتوى على نسب مرتفعة من البطالة والفقر والإجرام.

إن الظروف المعيشية غير الصحية بالأحياء العشوائية بما في ذلك من نفاذ للماء الصالح للشراب والكهرباء والخدمات الأساسية والتخلص من النفايات هي أمور ذات صلة بقطاع الصحة الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بجودة المسكن. ويضاف إلى ذلك الشعور بعدم الرضا الذي يمكن أن ينجم عن سوء السكن وما يمثله كعلامة للهوية الاجتماعية.

فالسياسة السكنية اتسمت بغياب المنظور الحقوقي ولمقاربة النوع الاجتماعي ولحق المرأة في السكن اللائق في صياغة السياسات وفي وضع مقاييس نوعية لإدماج الفئات الهشة.

فمختلف البرامج غير موجهة للفئات المهمشة ولا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالمرأة وظروف الحرمان التي يمكن أن تعيشها وهو ما يؤدي إلى التمييز ضدها، من بينها المرأة المطلقة أو المنفصلة عن زوجها، الأرملة، المرأة ضحية العنف، المرأة من ذوي

الاحتياجات الخصوصية، المرأة التي تقوم بإعالة أسرتها، المرأة ضحية الكوارث الطبيعية، المرأة العزباء والمتقدمة في السن...

حيث تتمثل أوجه عدم المساواة التي تعاني منها المرأة الحضرية التي تكون أكثر هشاشة نظرا لنسبة الفقر المرتفعة والعنف المسلط عليها وللإمكانيات المحدودة للنفاذ لسكن لائق وللتعليم والعمل وللخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والتطهير الصحي...

كما أن قطاع النقل والبنية التحتية يتصلان اتصالا مباشرا بمسألة تنقل المرأة وإمكانية حصولها على الخدمات. غير أن تخطيط المدن وشبكات النقل واستخدامها يتمّ غالبا من قبل الرجال. وكثيرا ما تواجه المرأة حواجز كبيرة مادية، وثقافية، واجتماعية، واقتصادية، وما إلى ذلك).

لذلك، من الضروري ضمان توفير خدمات وشبكة نقل عام آمنة وميسورة التكلفة ومستدامة، ولا سيما للفئات الضعيفة، لتمكين المرأة من الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية للمدينة.

كما أن اختلال التهيئة العمرانية بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية يعدّ موجبا لإعادة النظر في سياسات التخطيط العمراني بهدف تكريس مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة المناطق الداخلية بالتالي، فإن ضمان التجانس العمراني في هذه الجهات يساهم في إدماج جميع الشرائح الاجتماعية في الدورة الاقتصادية للدولة ككلّ والحدّ من الفوارق القائمة بين المناطق.

ويهـدد تغيـر المنـاخ الحـق فـي السـكن اللائـق وعناصـره الأساسـية بطـرق شـتى، فـالظواهر الجويـة القصـوى يمكـن أن تـدمر المنـازل وقـد تصـبح الأراضـي غيـر صـالحة للسـكن شـيئاً فشـيئاً بفعـل الجفـاف والتآكـل والفيضـانات ممـا يـؤدي إلـى التشـريد والهجـرة. كمـا يهـدد ارتفـاع مستوى سطح البحـر الأراضـي التـي تُقام عليهـا المنـازل فـي المنـاطق المنخفضـة والتـي تكـون أكثر عرضة لمخاطر الفيضانات.

فوفقًـا لتقريـر الأمـم المتحـدة حـول الحـق فـي السـكن اللائـق (2016)، يعـد التشـرد أيضًـا عـاملاً فـي الوفـاة إذ أن معـدل الوفيـات بـين المشـردين أعلـى بمـرتين إلـى عشـر مـرات مـن الأشـخاص الـذين لـديهم منـزل. وتعتبـر الكـوارث الطبيعيـة مسـؤولة عـن التشـرد إذ أن 26.4 مليون شخص مشردون أو بلا مأوى كل عام بسبب الكوارث الطبيعية.

كمـا تهـدد الظـواهر الجويـة القصـوى الناجمـة عـن تغيـر المنـاخ الحـق فـي السـكن اللائـق فـي المنـاطق الحضـرية إذ أنَّ تـداعيات تغيـر المنـاخ لهـا وقـع شـديد بالنسـبة للفئـات محـدودة الـدخل والـذين يقطنـون مسـاكن تفتقـر للمرافـق الأساسـية وتمـسّ بصـفة مباشـرة مـن هـم فـي أوضاع هشة، وخاصة النساء والفتيات، وتؤثّر على حقوقهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

إذ أنّ الوصـول غيـر المتكـافئ لملكيـة الأراضـي والقـروض البنكيّـة قـد يخلـق ضـغوطات اقتصـادية للأسـرة فـي وقـت الأزمـات ويجعـل النسـاء أكثـر عرضـة لمخـاطر الأمـن المتعلقـة بالمناخ.

و قد تمّ بذل العديد من الجهود في تنفيذ سياسات مجابهة تغير المناخ سواء من خلال التخفيف من حدتها أو التكيف معها حيث تمّ إقرار البرنامج الوطني للمدن المستدامة في تونس الذي يمكّن مختلف المدن التونسية من الانخراط في المجهود الوطني في إطار التنمية المستدامة كما تمّ الشروع في اعداد تصور جديد للتهيئة العمرانية قائم على إنجاز أحياء سكنية بمواصفات ايكولوجية خالية من كل تلوث بيئي وبرؤية هندسية تأخذ بعين الاعتبار معالجة عصرية للنفايات واستعمال الطاقات المتجددة من طاقة شمسية وغيرها لإنارة المنازل والشوارع على غرار الحي الإيكولوجي بمنوبة الذي تمّت تهيئته من قبل الوكالة العقارية للسكنى .ورغم هذه الجهود فإنه على مختلف الجهات المتدخلة في قطاع التعمير والإسكان أن تراهن على رفع التحدي المتعلق بتكريس ثقافة عمرانية جديدة تراعي الجوانب البيئية وتخفّف من تأثير المتغيّرات المناخية وتأثيراتها السلبية على المحيط العمراني والطبيعي.

2-عدم تكافؤ في القدرة المالية للحصول على قروض سكنية:

شهد قطاع السكن خلال السنوات الأخيرة العديد من الصعوبات حيث تم تسجيل ارتفاع في كلفة السكن مع اضطراب في منظومة التمويل المرتبطة بالأساس بالفوائض البنكية التي تحتسب على قاعدة نسبة السوق النقدية التي شارفت في بعض الأحيان على 8 % مما نتج عنه عدم قدرة نسبة كبيرة من العائلات متوسطة الدخل على تمويل مساكنها،

وارتفع نتيجة ذلك عدد المساكن غير المباعة المنجزة من قبل الباعثين العقاريين العموميين والخواص.

هذا بالإضافة إلى أن الأجر الشهري للمرأة يعتبر متدني مقارنة بالرجل سواء في القطاع الخاص أو القطاع غير المنظم ، حيث بلغ الفارق في القطاع الخاص بخصوص معدل الأجر الشهري بين النساء والرجال 24.5- % سنة 2011. أما في القطاع غير المنظم، فإن أجر النساء كان دائما أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون.

وهذا ما نتج عنه عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الحصول على قروض سكنية للنفاذ إلى سكن لائق حيث بلغت نسبة النساء اللاتي تحصلن على قروض سكنية 23.5 % مقابل 76.5 % من الرجال خلال سنة 2015.

إذ توجد العديد من القيود حول إمكانية الحصول على تمويل بالنسبة للشخص منخفض الدخل أو الذي ليس له عمل قار، حيث يصعب على المرأة الحصول على رهن عقاري نظرا لتدني دخلها أو ملازمتها لبيتها من أجل تربية أبنائها.

3- عدم وعي المرأة بحقوقها وعادات وتقاليد تمييزية بين الجنسين :

تكرس العادات والتقاليد التمييز بين المرأة والرجل حيث تمنح للذكر في كثير من الأحيان السلطة الزوجية الرسمية أو مركز رب الأسرة وبالتالي التحكم في ممتلكات الزوجية. إذ أن تطبيق قوانين الميراث يتمّ بصفة تمييزية كالمرأة الأرملة التي تفقد حقها في ملكيّة المسكن

إثـر طردهـا مـن قبـل أقـارب الـزوج أو الأخـت التـي تتنـازل عـن حقهـا فـي الميـراث لإخوتهـا الذكور بتعلة أن مآلها الزواج.

كمـا لا تتمتـع المـرأة بحقهـا فـي السـكن عنـد الانفصـال عـن الـزوج بـالطلاق أو بمـوت الـزوج وتعـرض المـرأة للطـرد والإخـلاء القسـري مـن بيتهـا لعـدّة أسـباب مـن بينهـا: التعـرض للعنـف، الفقر، العادات والتقاليد...

أنْ تجـد امـرأة نفسـها بـلا مـأوى لـيس بـالأمر الهـيّن، لأنهـا ستضـطر إلـى مواجهـة حيـاة جديـدة تتسـم بعـدم الاسـتقرار ويغلـب عليهـا العنـف بمختلـف أشـكاله. وتعتبـر مـن أبـرز الظـواهر التـي تصيب المجتمعات الفقيرة التي تشكو من أوضاع اجتماعية واقتصادية تتسم بالهشاشة.

وبفعـل هـذه الأوضـاع تنتشـر ظـاهرة "العـيش دون مـأوى" فـي صـفوف الفئـات الأكثـر فقـرا والأكثـر اسـتعدادا للـ"هامشـية" بسـبب أوضـاعها الماديـة أو لأسـباب أخـرى تتعلـق بـالميز أو الإقصاء الاجتماعيين.

وتنخـرط المـرأة فـي حيـاة التشـرد بمجـرد أن تفقـد القـدرة علـى المكـوث فـي مكـان إقامتهـا الأصـلي لسـبب أو لآخـر. وعـادة مـا تمثـل المـدن الكبـرى –وبـالأخص تـونس العاصـمة– حاضـنة لهـذه الظـاهرة، إذ يسـهل فيهـا الركـون إلـى بعـض الفضـاءات التـي تمثـل مـأوى للعديـد من المتشردين مثل الحدائق العمومية وواجهات المساجد وأسطح العمارات.

و تقتـرن هـذه الظـاهرة –عـادة– فـي المخيـال الاجتمـاعي بالرجـال أكثـر مـن النسـاء، باعتبـار أنّ تشـرّد المـرأة مـرتبط فـي أذهـان النـاس بـالخروج عـن المعـايير الأخلاقيـة والاجتماعيـة،

الأمـر الـذي يسـتوجب العقـاب والنبـذ. وقـد سـاهم هـذا الحكـم الاجتمـاعي الـذي فرضـه الجـوهر "الـذكوري" للمجتمـع فـي طمـس حقيقـة مـا تتعـرض إليـه العديـد مـن النسـاء التونسـيات اللاتـي عشن حياة التشرد بكل ما تحمله هذه الحياة من معاناة وما يحيط بها من ظروف قاسية.

فـي ظـل غيـاب أرقـام حقيقيـة رسـمية حـول نسـبة النسـاء المشـرّدات، يشـير جـل المتـدخلين فـي هـذا المجـال، سـواء مـن الناشـطين فـي المجتمـع المـدني أو المسـؤولين فـي مراكـز وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى أنّ عددهن يقدر بالمئات.

و مـن أهـم الأرقـام التـي قـدّمتها جمعيـة بيتـي هـي أنهـا تقـوم بمتابعـة 280 حالـة، وتـوفر السـكن المؤقـت للنسـاء فاقـدات السـكن فـي مبيـت تصـل طاقـة اسـتيعابه اليوميـة إلـى 8 نسـاء. –مركـز الإحاطـة والتوجيـه الاجتمـاعي بـالزهروني: تصـل طاقـة الاسـتيعاب اليوميـة إلـى 50 شخصـا بمعـدل سـنوي يتـراوح بـين 550 و650 حالـة. –مركـز الإحاطـة والتوجيـه الاجتمـاعي بسوسـة: تصـل طاقـة الاسـتيعاب اليوميـة إلـى 36 شخصـا وبمعـدل سـنوي يتـراوح بـين 250 و270 حالة.

ويمكـن أن يـؤثر عـدم وعـي المـرأة بحقوقهـا وقلـة معرفتهـا بأحكـام الدسـتور والقـوانين المختلفـة تـأثيرا مباشـرا علـى إمكانيـة إنصـافها فيمـا يتعلـق بـالحق فـي السـكن اللائـق ويمنعانهـا مـن التشكي للمطالبة بحقوقها في الميراث.

كمـا أن القـانون عـدد 91 لسـنة 1998 المـؤرخ فـي 09 نـوفمبر 1998 أقـر نظـام الاشـتراك فـي الأمـلاك بـين الـزوجين بهـدف ضـمان فـرص متسـاوية للـزوجين فـي ممتلكـات الأسـر إلا

أنـه وفـي صـورة الانفصـال يصـعب علـى الزوجـة التمتـع بحقهـا فـي الممتلكـات نظـرا لطـول الإجراءات .

وبنـاء علـى هـذا التحليـل وبيـان بعـض أسـباب الإشـكالية تـمّ تحديـد **المحـور الاسـتراتيجي** التالي:

- **وضع سياسة تهيئة ترابية وعمرانية وسكنية مندمجة ومستدامة**

إن اعتمـاد مقاربـة النـوع الاجتمـاعي وتعميمهـا فـي سياسـة التعميـر والإسـكان يعنـي أن المسـاواة بـين الجنسـين يجـب أن تكـون جـزءا مـن التغييـر المنشـود فـي هـذا القطـاع. لـذلك يفتـرض إعـادة التفكيـر فـي احتياجـات سـكان الحضـر والريـف علـى حـدّ السـواء والاسـتراتيجيات اللازمـة لتلبيتهـا، لا سـيما فيمـا يتعلـق بتسـهيل النفـاذ إلـى السـكن والأمـاكن العامـة والخـدمات للنسـاء والفتيـات والرجـال والفتيـان مـن الفئـات الهشـة وكبـار السـن وذوي الاحتياجات الخاصة.

ويـندرج المحـور الاسـتراتيجي ضـمن الأثـرين الرابـع والسـادس للخطـة الوطنيـة لمأسسـة النـوع الاجتمـاعي 2016- 2020 ويتمثـل الأثـر الرابـع فـي وضـع سياسـات عموميـة ومخططـات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي وذلك عبر:

برمجة دراسات للتخطيط الترابي والحضري ومشاريع سكنية تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي

(مخرج عدد 1 للخطة الوطنية)

– تحفيـز القـدرات والكفـاءات فـي مجـال النـوع الاجتمـاعي فـي التخطـيط والبرمجـة وإعـداد الميزانيات

(مخرج عدد 2 للخطة الوطنية)

مأسسة النوع الاجتماعي في المخططات التنموية والميزانيات القطاعية (مخرج عدد3)

اعتماد إحصائي مبني على مقاربة النوع الاجتماعي (مخرج عدد 4)

أمـا الأثـر السـادس فيتمثـل فـي سياسـات عموميـة تراعـي الأزمـات والأوبئـة والتغيـرات المناخيـة وذلـك عبـر القيـام بدراسـات وسـيناريوهات تغيـرات المنـاخ بأسـس التخطـيط الحضـري والعمرانـي، مـع الاخـذ بعـين الاعتبـار حجـم ووتيـرة حـدوث الكـوارث الطبيعيـة المرتبطـة بتغيـر المناخ عند القيام بالتخطيط الحضري.

3- تحديد الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

للحدّ من الإشكالية المطروحة والمتمثلة في عدم المساواة بين النساء والرجال في النفاذ لسكن لائق، تمّ تنزيل المحور الاستراتيجي إلى هدف استراتيجي وأهداف عملياتية ومؤشرات قيس أداء للتحقق من مدى بلوغ الأهداف التالية:

الهدف الاستراتيجي 1– ضمان المساواة وعدم التمييز في نفاذ النساء والرجال للسكن اللائق

المؤشر1: نسبة الدراسات لتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي

المؤشر2: النسبة التراكميّة للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي

ولتحقيق هذا الهدف تمّ تنزيله إلى الأهداف العملياتية التالية المراعية للنوع الاجتماعي:

الهدف العملياتي 1: تحسين ظروف عيش المتساكنين من النساء والرجال على حد السواء

المؤشر1: نسبة المساكن التي تمّ تهذيبها حسب الجنس

المؤشر 2: نسبة النساء والرجال الذين انتفعوا بمنحة سكن لتحسين ظروف عيشهم

الهدف العملياتي 2: ضمان توفير مساكن مستدامة لتخفيف آثار تغيرات المناخ

المؤشر 1: نسبة المساكن المستدامة المنجزة

الهدف العملياتي 3: ضمان النفاذ المنصف إلى آليات تمويل السكن لتعزيز تمكين المرأة

المؤشر 1: نسبة برامج تمويل السكن الخصوصية لفائدة الفئات الهشة من النساء

المؤشر 2: نسبة النساء المستفيدات بقروض سكنية لاقتناء مسكن

الهدف العملياتي 4: ضمان التوعية والتكوين في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي

المؤشر 1: عدد المنتفعين بالتكوين في مجال إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي 1: ضمان المساواة وعدم التمييز في نفاذ النساء والرجال للسكن اللائق					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022*	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
– النسبة التراكميّة للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي	نسبة	%33	%36	%38	%40

4- التحليل:

بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 8216 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2022، 2706 امرأة مقابل 5510 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 33 % موزعة كما يلي:

*2532 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 32 %من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 7403 مسكن.

*354 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 44 % من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ813 مسكن.

وتقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 36 % خلال سنة 2023 و40 % سنة 2025 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات .

5-خطة العمل على المدى المتوسط

-إعداد ومراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي مع اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي.

-إدراج النوع الاجتماعي صلب الدراسات المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية. حيث ينبغي أن توجه سياسات التحضر نحو نهج أكثر شمولا وتكاملا يعزز الشعور بالرفاهية والمساواة بين الجنسين والتنقل الآمن للمرأة والحد من العنف ضدها وتمكينها اقتصاديا، مع تحقيق المساواة بين الجنسين وإيلاء اهتمام خاص للشباب والفتيات والفتيان الذين يعيشون في المناطق شبه الحضرية وفي الأحياء الفقيرة.

- إعداد دراسة لمراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير.

- إجراء دراسات استراتيجية في ميدان السكن للاستجابة بفعالية أكبر لاحتياجات السكان من النساء والرجال والحد من أوجه عدم المساواة.

- إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان في المناطق الحضرية مع مراعاة احتياجات النساء/الفتيات والرجال/الفتيان، بما يكفل الحد من أوجه عدم المساواة والتفاوت بين المرأة والرجل.

- القيام بدراسات وسيناريوهات تغيرات المناخ بأسس التخطيط الحضري والعمراني، مع الاخذ بعين الاعتبار حجم ووتيرة حدوث الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ عند القيام بالتخطيط الحضري.

- إنتاج مساكن اجتماعية بهدف الحد من السكن غير المنتظم، مصحوبًا بتنفيذ إصلاحات قانونية وفنية لجعل سياسة البناء أكثر ملاءمة للبيئة وصالحة اقتصاديًا لتحقيق سكن أكثر استدامة وأمنا وبأسعار معقولة للجميع، مع الاعتماد على مقاربة النوع الاجتماعي

- اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات على غرار ما قامت به شركة البحيرة للتطهير والاستثمار بإحداث أول مدينة ذكية وهي أول تجربة من نوعها في تونس تهدف للارتقاء بالمشهد العمراني ومواكبة التكنولوجيات والمعايير الدولية الحديثة.

وضع وتنفيذ برامج تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي والفارق في التأجير بين المرأة والرجل.

-تكوين الفاعلين المباشرين على مقاربات النوع الاجتماعي والنهج الحقوقي حتى يتسنى لهم الاقتداء بها في عمليات تشخيص وتخطيط وبرمجة المشاريع السكنية الموجهة للفئات الهشة.

-إنتاج برامج إعلامية وتوعوية تستهدف مختلف الفئات من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار تعرف السكن الاجتماعي والسكن الميسر في تونس وبواقع الفئات الهشّة وبحقهم في سكن لائق.

تحفيز القدرات والكفاءات العاملة في قطاع التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانيات.

إدراج بعد النوع الاجتماعي ضمن سلسلة النتائج

البرنامج: برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

- **المحور الاستراتيجي: وضع سياسة تهيئة ترابية وعمرانية وسكنية مندمجة ومستدامة**

الأهداف	مؤشر أداء استراتيجي	الأنشطة	دعائم الأنشطة	مصدر التمويل
الأهداف الإستراتيجية				
الهدف 1: ضمان المساواة وعدم التمييز في نفاذ النساء والرجال للسكن اللائق	**مؤشر 1: نسبة الدراسات لتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي**	-إعداد ومراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي مع اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي. -إدراج النوع الاجتماعي صلب الدراسات المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية. حيث ينبغي أن توجه سياسات التحضر نحو نهج أكثر شمولا وتكاملا يعزز الشعور بالرفاهية والمساواة بين الجنسين والتنقل الآمن للمرأة والحد من العنف ضدها وتمكينها اقتصاديا، مع تحقيق المساواة بين الجنسين وإيلاء اهتمام خاص للشباب والفتيات والفتيان الذين يعيشون في المناطق شبه الحضرية وفي الأحياء الفقيرة. –إعداد دراسة لمراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير. – شرعت وكالة التعمير لتونس الكبرى خلال سنة 2021 بإعداد دراسة حول مثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى تتضمن مقاربة النوع الاجتماعي . – قيام وكالة التعمير لتونس الكبرى خلال سنة 2022 بإعداد دراسة حول رصد الحركيّة والذي يتضمن إحصائيات حسب الجنس.	– وضع سياسة المدينة بحيث تكون شاملة للجميع و تراعي الاحتياجات المتباينة للرجل والمرأة، ولا سيما من خلال العمليات التشاركية، سواء في مشاريع الأحياء أو مشاريع المدن أو التجمعات الحضرية، لضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الأماكن العامة. –مراجعة القوانين والتشريعات في القطاعات المختلفة من منطلق الحق في السكن اللائق والعمل على تحقيقه مع مراعاة النوع الاجتماعي وتحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال. – تم ضمن مشروع مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير إدراج مقاربة النوع الاجتماعي حيث تمّ التنصيص على "دعم المساواة بين الجنسين في المسائل المتعلقة بالمجال الترابي والعمراني" – وضع وتنفيذ سياسة سكنية تشاركية مع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ومراعي للاعتبارات الجنسانية. – تنسيق عمل مختلف الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص في قطاع الإسكان والتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية بالمساواة.	موارد عامة للميزانية وموارد خارجية هبات وقروض موارد عامة للميزانية

	مؤشر2: **النسبة التراكميّة للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي**	–برمجة إعداد دراسة لسنة 2024 من قبل وكالة التعمير لتونس الكبرى حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي –برمجة إعداد دراسة بميزانية 2023 من قبل وكالة التعمير لتونس الكبرى حول التكيف مع المتغيرات المناخية بتونس الكبرى في التخطيط العمراني، – إجراء دراسات استراتيجية في ميدان السكن للاستجابة بفعالية أكبر لاحتياجات السكان من النساء والرجال والحد من أوجه عدم المساواة. – إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان في المناطق الحضرية مع مراعاة احتياجات النساء/الفتيات والرجال/الفتيان، بما يكفل الحد من أوجه عدم المساواة والتفاوت بين المرأة والرجل. –دراسة بصدد الإعداد حول التهيئة الترابية أو المناطق المهدّدة بالتغيّرات المناخية في نطاق مشروع "المخطط الوطني للتأقلم: تعزيز التخطيط في مجالي التنمية والتهيئة الترابية" الممولّ من قبل" صندوق المناخ الأخضر " – إنتاج مساكن اجتماعية بهدف الحد من السكن غير المنتظم، مصحوبًا بتنفيذ إصلاحات قانونية وفنية لجعل سياسة البناء أكثر ملاءمة للبيئة وصالحة اقتصاديًا لتحقيق سكن أكثر استدامة وأمنا وبأسعار معقولة للجميع، مع الاعتماد على مقاربة النوع الاجتماعي.	– تكريس ثقافة عمرانية جديدة تراعي الجوانب البيئية وتخفّف من تأثير تغيّرات المناخية و تأثيراتها السلبية على المحيط العمراني. - اعتماد نظام إحصائي مبني على مقاربة النوع الاجتماعي: تطوير مرصد العقار والسكن.	موارد عامة للميزانية وموارد خارجية هبات وقروض

الأهداف العملياتية				
الهدف 1 : تحسين ظروف عيش المتساكنين من النساء والرجال على حد السواء	**المؤشر 1:** نسبة المساكن التي تمّ تهذيبها حسب الجنس **المؤشر 2:** نسبة النساء والرجال الذين انتفعوا بمنحة سكن لتحسين ظروف عيشهم	– مواصلة برامج تهذيب الأحياء السكنية مع مراعاة احتياجات النساء والفتيات و الرجال و الفتيان. - مواصلة برنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها او توسعتها. - مواصلة برنامج تحسين السكن – تفعيل صندوق ضمان القروض السكنية المسندة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار الذي تمّ إحداثه سنة 2018 لتمكين الفئات من ذوي الدخل غير القار والمستثناة حاليا من القروض البنكية، من قروض بنكية لتمويل مساكنهم بضمان من الصندوق، نظرا لعدم انتظام دخلهم الشهري، وذلك للحدّ من انتشار الأحياء العشوائية. – انجاز برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة الذي يهدف إلى النهوض بالتراث العمراني لبلادنا وتثمين قيمته التاريخية والمعمارية.	– تحسين نوعية المعيشة في المدينة لجميع الفئات نساء و رجالا مع مراعاة احتياجات الناس بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين وترتكز على حقوق الإنسان. – - وضع قاعدة بيانات تتضمن إحصائيات حسب الجنس. - التنسيق مع اللجان الجهوية قصد مراعاة احتياجات السكان من النساء والرجال لضمان المساواة في الحصول على منحة سكن . –وضع مقاييس تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفئات المستهدفة من النساء والرجال	موارد عامة للميزانية وموارد خارجية هبات وقروض
الهدف 2: توفير مساكن مستدامة لتخفيف آثار تغيرات المناخ	**المؤشر 1:** عدد المساكن المستدامة المنجزة	– القيام بدراسات وسيناريوهات تغيرات المناخ بأسس التخطيط الحضري والعمراني، مع الاخذ بعين الاعتبار حجم ووتيرة حدوث الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ عند القيام بالتخطيط الحضري. – إعداد ميثاق للأحياء الايكولوجية يكون المرجع بالنسبة لكل المتدخلين ويلتزم به الباعثون العقاريون الراغبون في انجاز مشاريع سكنية بمواصفات ايكولوجية.	– اعداد تصور جديد للتهيئة العمرانية قائم على إنجاز أحياء سكنية بمواصفات ايكولوجية خالية من كل تلوث بيئي وبرؤية هندسية تأخذ بعين الاعتبار معالجة عصرية للنفايات واستعمال الطاقات المتجددة من طاقة شمسية وغيرها لإنارة المنازل والشوارع وتخصيص ممر للدراجات. –بالإضافة إلى 13 مدينة انضمام باقي المدن إلى الحملة العالمية للأمم المتحدة "جعل المدن قادرة على الصمود، مدن مرنة 2030 " وهي مبادرة أممية تهدف إلى جعل المدن ملتزمة بالحد من الكوارث المحلية وبناء	

الهدف 2: **توفير مساكن مستدامة لتخفيف آثار تغيرات المناخ**	**المؤشر 1:** عدد المساكن المستدامة المنجزة	–انجاز تهيئة ايكولوجية وفق حي نموذجي يخضع لمواصفات إيكولوجية تتّكثف فيه العناصر الصديقة للبيئة على غرار الحي الإيكولوجي الذي بادرت بتهيئته الوكالة العقارية للسكنى ضمن مشروعها السكني الكائن بولاية منوبة. – اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات على غرار ما قامت به شركة البحيرة للتطهير والاستثمار بإحداث أول مدينة ذكية وهي أول تجربة من نوعها في تونس تهدف للارتقاء بالمشهد العمراني ومواكبة التكنولوجيات والمعايير الدولية الحديثة.	قدراتها على الصمود لتكون مدننا شاملة للجميع وآمنة ومستدامة بحلول 2030. – إنشاء قاعدة بيانات عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية على مدى الثلاثين سنة الماضية.
الهدف 3: **ضمان النفاذ المنصف إلى آليات تمويل السكن لتعزيز تمكين المرأة**	**المؤشر 1:** عدد برامج تمويل السكن الخصوصية لفائدة الفئات الهشة من النساء **المؤشر 2:** نسبة النساء المستفيدات بقروض سكنية لاقتناء مسكن	- وضع حوافز خاصة للأسر التي تعتبر أهم ممول لقطاع السكن، وإيجاد صيغ تمويل بالنسبة للفئات المهمشة والفاقدة للدخل القار والتي لا يستجيب وضعها الاجتماعي لشروط التمويل الذاتي للقروض. - وضع وتنفيذ برامج تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي والفارق في التأجير بين المرأة والرجل.	– إنشاء آلية ملائمة لتمويل السكن بطريقة منصفة من خلال الاستجابة للظروف المختلفة للمرأة والرجل من مختلف الفئات والحد من أوجه عدم المساواة بينهما. – مزيد نشر المعلومة المتعلقة بالأطر القانونية والترتيبية التي تساعد على اقتناء مسكن والنفاذ إلى مصادر التمويل.

موارد عامة للميزانية

الهدف 4: ضمان التوعية والتكوين في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي	**المؤشر 1:** عدد المنتفعين بالتكوين في مجال إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي	- تكوين الفاعلين المباشرين على مقاربات النوع الاجتماعي والنهج الحقوقي حتى يتسنى لهم الاقتداء بها في عمليات تشخيص وتخطيط وبرمجة المشاريع السكنية الموجهة للفئات الهشة. - إنتاج برامج إعلامية وتوعوية تستهدف مختلف الفئات من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار تعرف السكن الاجتماعي والسكن الميسر في تونس وبواقع الفئات الهشّة وبحقهم في سكن لائق. – تحفيز القدرات والكفاءات العاملة في قطاع التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانيات.		موارد عامة للميزانية

البرنامج 9: القيادة والمساندة

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة والمساندة:

خلال سنة 2016 سجلت الاحصائيات امرأة واحدة على كل أربع نساء عاملات تشغل خطة وظيفية في الوظيفة العمومية أي بنسبة 26 % مقابل 17 % للرجال، وفق نتائج دراسة حول "تواجد المرأة بالوظيفة العمومية ونفاذها إلى مواقع القرار".

وحسب نتائج هذه الدراسات فان نسبة النساء المكلفات بخطط وظيفية بالوظيفة العمومية بلغت 35.5 % سنة 2016 وهذه النسبة لا يجب أن تخفي النسبة الضئيلة لتقلد المرأة لمناصب عليا حيث لا تتعدى نسبة حضور المرأة في خطة مدير عام 25 % وفي خطة مدير 30.1 % وفي خطة كاهية مدير33.8 % بالاضافة الى خطة رئيس مصلحة التي سجلت أعلى نسبة لحضورالنساءبـ 40.2 %

ورغم التعهدات الدولية والإطار التشريعي والمؤسساتي الذي يعتبر إلى حد ما ملائما لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال ورغم النتائج الإيجابية المسجلة على مستوى تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية بقطاع التجهيز والإسكان خلال السنوات الأخيرة، فإنه لا يزال يسجل الفوارق بين الجنسين.

إذ نلاحظ تمثيلية ضعيفة للنساء في مراكز صنع القرار (قطاع فني أغلبيته من العنصر الرجالي) حيثما يزال عدد الإطارات النسائية في مراكز القرار الهامة متواضعا مقارنة مع زملائهم من العنصر الرجالي صلب مهمة التجهيز والإسكان كما تبينه المعطيات التالية:

مؤشر قبس الأداء	الوحدة	الانجازات			2022	التقديرات		
		2019	2020	2021		2023	2024	2025
نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية (1)	نسبة	36%	38%	37	%39	%40	%41	%41
نسبة الإطارات النسائية في الوزارة (2)	نسبة	32%	36%	37	%37	%37	%37	%37
مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية (1)/(2)*100	قاعدة 100	113	105	100	105	109	109	109

تم خلال سنة 2019 و2020 تسجيل مؤشر إيجابي لتمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية، حيث بلغ 113 (سنة 2019) و105(سنة 2020) متجاوزا بذلك القيمة الأدنى المنشودة. وهو مؤشر إيجابي باعتبار الارتفاع المتواصل لنسبة الإطارات النسائية بالوزارة. ورغم ما شهده المؤشر من تراجع سنة 2021 مقارنة بسنة 2019 و2020 إلا انه قد بلغ خلالها القيمة الأدنى المنشودة 100. وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا إيجابيا لتمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية باعتبار الارتفاع المتواصل لنسبة الإطارات النسائية بالوزارة .

الخطة الوظيفية	النساء	الرجال	المجموع العام	نسبة	نسبة الإطارات النسائية	المؤشر قاعدة 100
رئيس مصلحة	124	163	287	43%	37%	**116**
كاهية مدير	53	110	163	33%	37%	**89**
مدير	26	60	86	30%	37%	**81**
مدير عام	06	16	22	27%	37%	**72**
المجموع العام	**209**	**349**	**558**	37%	37%	**100**

شهد مؤشر تمثيلية الإطارات النسائية بالخطط الوظيفية منحى تنازليا مقارنة بتطور طبيعة الخطة، حيث تم تسجيل قيمة إيجابية لمشاركة المرأة بالخطط الوظيفية الدنيا بلغت 116 بالنسبة لخطة رئيس مصلحة أين نلاحظ تجاوز واضح للقيمة الأدنى المنشودة 100، وسجل التراجع في المؤشر

بداية من خطة كاهية مدير الذي بلغ 89 واستمر مع تطور طبيعة الخطة ليبلغ 81 بالنسبة لخطة مدير و72 بالنسبة لخطة مدير عام.

وعليه فإن مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية الدنيا تبقى مرضية نسبيا بالمقارنة بالخطط الاعلى التي تبقى دون المنشود وهو ما يؤكد صعوبة ولوج المرأة لمواقع اتخاذ القرار.

	مركزي		جهوي	
	نساء	رجال	نساء	رجال
عدد الإطارات التي تشغل خطط وظيفية	127	159	82	190
العدد الجملي للخطط غير الشاغرة	286		272	
النسبة (1)	44%	56%	30%	70%
عدد الإطارات	228	295	299	609
مجموع الإطارات	523		908	
النسبة (2)	44%	56%	33%	67%
المؤشر (1) /(2)	**100**	**100**	**90**	**104**

سجل مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية على المستويين المركزي والجهوي قيمة إيجابية وتجاوز القيمة المنشودة 100. خلافا لما تم تسجيله على المستوى الجهوي(دون المنشود:90)

وهذا التفاوت بين المركزي والجهوي يعود أساسا إلى ارتفاع نسبة الإطارات من صنف الرجال من المجموع العام للإطارات على المستوى الجهوي (70)% مقارنة بـالمستوى المركزي (تقارب في النسبة) ومحدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية.

هذا بالإضافة إلى أن الإحصائيات أثبتت أن نسب العنف ضد المرأة في تزايد مستمر رغم سن المشرع التونسي للقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق

بالقضاء على العنف ضد المرأة وهذا ما يؤكد أن الإطار القانوني لا يمكن أن يكون الحل الوحيد بل وجب البحث عن الأسباب الحقيقية وراء تفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة في مراكز العمل وذلك لإيجاد الحلول الفعالة والجدّية للحد منها.

وتتمثل الإشكالية ذات الأولوية بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة في ضعف تمثيلية المرأة في مختلف الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار.

وتتلخص أسباب الإشكالية فيما يلي:

– نصوص قانونية غير ملائمة أو مراعية للنوع الاجتماعي(كالقانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983، المتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، والنصوص المتعلقة بالتكليف بالخطط الوظيفية...) وصعوبة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بها لضمان المساواة بين الجنسين في الانتداب والتسمية بالخطط الوظيفية والتمثيلية بمجالس الإدارة.

عدم القدرة على ضبط مقاييس تكليف الإطارات من النساء والرجال بالخطط الوظيفية ومواقع اتخاذ القرار في حال تعدد المترشحين،

– غياب الآليات الكفيلة للقيام بإحصائيات النوع الاجتماعي وتشخيص معمق للوضع الجندري.

– صعوبات على مستوى الالتزام بمبدأ التناصف على مستوى تمثيلية المرأة في مختلف الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار.

– غياب التوعية والتحسيس لدور المرأة في المجتمع والاسرة بالإضافة الى العائق الثقافي والاجتماعي والممارسات العرفية التمييزية ضد المرأة غير المبررة.

– العنف والتمييز في فضاءات العمل (خصوصا أثناء مراقبة المشاريع الخاصة بالقطاع)، ويعتبر هذا الجانب من أخطر ما يمكن أن تتعرض له المرأة من تهديد في إطار ممارستها لمهامها، سواء كان هذا التهديد ناتج عن فعل مادي أومعنوي(ضغوطات نفسية نتيجة الاستغلال أو التحرش أو الهرسلة بشتى أنواعها) والذي قد ينتج عنه سلب المرأة لثقتها في قدرتها على تحمل المسؤولية و يكون سببا في ضرب صحتها النفسية .

2-تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

وللحد من الإشكالية تمّ تحديد المحور الاستراتيجي التالي: ضمان المساواة وتكافؤ الفرص من خلال دعم ولوج المرأة لمراكز صنع القرار.

حيث سيتم العمل على الترفيع في نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار في إطار مهمة التجهيز والاسكان وذلك تجسيما للأثر الثاني والثالث والرابع والخامس من الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي والمتمثل في:

– "الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي"

– التمكين الإقتصادي و المالي للنساء وحقهن في العمل اللائق و الأجر العادل

–إعداد ميزانية تعتمد مقاربة النوع الإجتماعي

–و لذلك سيتم العمل على تطوير الإطار التشريعي ووضع أهداف استراتيجية ومخطط تنفيذي في المجال القطاعي تماشيا مع مقاربة النوع الاجتماعي وذلك عبر:

* المساهمة في ارساء إطار قانوني وترتيبي يخدم مقاربة النوع الاجتماعي ذات العلاقة ،

– العمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في المشاريع والبرامج التي تقوم بها مهمة الوزارة (البرنامج 9) بما يتلاءم مع السياسات الوطنية ومتطلبات الشركاء والممولين الدوليين،

– الحرص مستقبلا على إدراج مقاربة النوع الإجتماعي صلب التبويب الميزانياتي لوزارة التجهيز تماشيا مع التجارب المقارنة و توجهات وزارة المالية

* تحسيس الإطارات والأعوان بمقاربة النوع الاجتماعي وتحسين قدراتهم ودعم كفاءاتهم عبر التوعية والتكوين،

* رصد التمويلات اللازمة لإرساء منظومة معلوماتية وتطويرها للقيام بالإحصائيات اللازمة ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي وابراز الفجوات ومعالجتها.

وقد تمّ تنزيل المحور الاستراتيجي إلى أهداف استراتيجية وأهداف عملياتية ومؤشرات قيس أداء.

بالتالي سيتم رسم الاطار العام والاجراءات الكفيلة لتحديد التزامات البرنامج 9 بهدف تجسيم ومزيد تكريس المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بنشاط القطاع إضافة إلى تحديد مختلف المبادئ والأهداف والالتزامات الكفيلة لذلك وايجاد الاليات المناسبة لتنفيذها عبر وضع مخطط تنفيذي وآليات مناسبة للمتابعة والتقييم. قصد الوصول الى النسب المثلى في نجاعة الادارة عبر التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية بالخطط الوظيفية وبمجالس الادارة وذلك عبر المؤشرات التالية:

- المؤشر 1: تمثيلية الاطارات النسائية بالخطط الوظيفية

المؤشر 9-1-1-1	الوحدة	توقعات	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025
عدد الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية	عدد	228	240	252	252
العدد الجملي للخطط غير الشاغرة	عدد	586	596	606	606
النسبة (1)	%	39	40%	41%	41
عدد الإطارات النسائية (أ1+أ2)	عدد	558	606	643	643
مجموع إطارات الوزارة (أ1+أ2)	عدد	1517	1656	1756	1756
النسبة (2)	%	37%	37%	37%	37%
المؤشر (1)/(2)*100	قاعدة 100	105	109	109	109

من المتوقع أن يشهد المؤشر ارتفاعا خلال سنة 2022 ليبلغ 105 على أن يسجل استقرارا خلال الثلاث سنوات التي تليها 2023 و2024 و2025 نتيجة الاستقرار الذي قد يشهده عدد الخطط غير الشاغرة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية من ناحية أخرى وذلك في حدود 109.

- المؤشر 2:تمثيلية الاطارات النسائية بمجالس الادارة

المؤشر	الوحدة	توقعات	التقديرات		
		2022	2023	2024	2025
العدد الجملي للإطارات الممثلة بمجالس الإدارة	عدد	58	63	64	64
عدد الإطارات النسائية الممثلة بمجالس الإدارة	عدد	16	17	18	18
النسبة	%	28%	27 %	28%	28%

بلغت تقديرات تمثيلية الإطارات النسائية الممثلة بمجالس الإدارة خلال سنة 2022 نسبة28% ومن المتوقع المحافظة على نفس النسبة خلال الثلاث سنوات القادمة. وتعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بالإطارات في صفوف الرجال.

5- خطة العمل على المدى المتوسط:

- دعم تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار من خلال العمل على التنسيق بين المصالح الادارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الاخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي.

- الاخذ بعين الاعتبار لمبدأ التناصف في اعداد وبرمجة حركة الإطارات الجهوية بعنوان كل سنة وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والجهات المعنية بهدف التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية.

- العمل على التنسيق بين المصالح الإدارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي

- سحب الإجراءات المعمول بها في إطار التسمية بالخطط الوظيفية العليا قصد توفير أكثر حظوظ للإطارات النسائية بالوزارة على الخطط الوظيفية الأدنى مباشرة وذلك ببرمجة ثلاث ترشحات كحد ادنى لتقديمها لرئيس الإدارة يؤخذ فيها بعين الاعتبار لمبدأ التناصف بين الجنسين للتكليف بخطة

مدير إدارة مركزية أو جهوية أو رئيس وحدة تصرف حسب الأهداف بخطة وامتيازات مدير إدارة مركزية .

– احداث منظومة احصائية مراعية للنوع الاجتماعي بالوزارة والتنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال وخاصة مكاتب الدراسات.

– مقترح اعتماد آلية التناظر للتسمية بالخطط الوظيفية العليا.

– تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وذلك بمراعاة خصوصيات المرأة (كالوضع الاجتماعي والعائلي ...) بالوزارة لمزيد توفير الشروط الملائمة للعمل وتحقيق المردودية المطلوبة (دراسة امكانية إحداث محاضن مدرسية في الوسط المهني وتقييم أثره على الوضعية المهنية للكفاءات النسائية)

– تفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بالتوقيت الإداري الجديد المراعي للوظيفة الاجتماعية والأسرية للمرأة .

– توفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والرسكلة واشتراط مبدأ المساواة والتناصف في إطار الاعداد لقائمات المرشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف المهمات بالخارج.

–سيتم العمل مستقبلا على الأثر 1 المتعلق بالقضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة بإعتباره حافزا لدعم ولوج المرأة لمراكز القرار و شعورها بالثقة والطمأنينة لتحمل المسؤوليات و ذلك بعد تشخيص الوضع القائم من خلال مكتب دراسات .

إدراج بعد النوع الاجتماعي ضمن سلسلة النتائج

لأهداف الإستراتيجية	المؤشرات	تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة
الهدف 1:تطوير قدرات الاطارات من النساء والرجال بالوزارة عبر التوعية والتكوين	**المؤشر 1: نسبة المتكونين من النساء والرجال في مجال النوع الاجتماعي**		– تطوير التواصل مع المنظمات الوطنية والدولية التي تعنى بالنوع الاجتماعي –إحداث خطة اتصالية..... – البحث في توفير الموارد المالية التي تمكن من تنفيذ سياسة النوع الاجتماعي. – احداث وتطوير منظومة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي . – احداث سياسة دمج النوع الاج في برنامج التكليف بالخطط الوظيفية وبمواقع القرار على المستوى المركزي والجهوي. – نشريات احصائية دورية لمهمة التجهيز والاسكان بخصوص مشاركة المرأة في القطاع ومدى مشاركتها في صنع القرار وادراج الاحصائيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المجال. – إعداد تقارير دورية في نسبة تقدم اعمال اللجنة المحدثة بوزارة التجهيز والاسكان لمتابعة مشروع إرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي	
الهدف 2: الرفع من تمثيلية المرأة بمواقع صنع القرار بمهمة التجهيز	**المؤشر 2: نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية**		– دعم أعمال اللجنة المحدثة صلب الوزارة لمتابعة مشروع إرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي – ارساء برنامج تنفيذي لتوظيف الكفاءات يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التناصف وتكافؤ الفرص للتمثيل بالخطط الوظيفية والوظائف العليا والتنسيق بين مختلف المصالح على الصعيد المركزي والجهوي لتنفيذ البرنامج. – إحداث لجنة قيادة وزارية تنظر دوريا في برنامج التكليف بالخطط الوظيفية ومدى مراعاة مبدأ التناصف في إسناد الخطط. – برمجة آلية التنسيق والتواصل بين مختلف المصالح المعنية مركزيا وعلى الصعيد الجهوي لتعميم مبادئ النوع الاجتماعي. – ادخال آلية التناظر للترشح للخطط الوظيفية العليا وتعميم التجربة تدريجيا على بقية الخطط نحو التمثيل الأجدر للكفاءات وتدعيم تكافؤ الفرص بين الجنسين. منظومة مسائلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة في المجال . – إعداد تقارير متابعة وتقييم في المشاركة الفعلية للمرأة في	

			الخطط الوظيفية ومواقع القرار وتقديم نتائج تقدم الانجاز سنويا.	
الأهداف العملياتية	**مؤشرات التصرف**	**تقديرات 2023**	**الأعمال (الأنشطة وغيرها)**	**مصدر الاعتمادات المخصصة**
الهدف 1: دعم تكافؤ الفرص و المساواة بين المرأة والرجل في مجالس الإدارة	**المؤشر 1: نسبة الاطارات النسائية الممثلة بمجالس الادارة**		– احداث وتطوير منظومة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي . – العمل على تطوير الشرنقة القانونية في إتجاه توفير حظوظ للمرأة للمشاركة في مجالس الإدارة من خلال دعم آلية التناظر للحصول على تمثيلية بمجالس الإدارة حسب الجدارة – تقييم الترشحات وفق معايير موضوعية تمكن المرأة من الولوج لمجالس الإدارة	
الهدف 2: ضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الإنتفاع بالتكوين مركزيا وجهويا	**المؤشر 1: نسبة الاطارات المكوّنة حسب الجنس**		–إحداث منظومة معلوماتية تمكن من معرفة عدد الإطارات المتكونة حسب الجنس و المنسبة التي تمثلها النساء من مجمل –تقارير دورية تقييمية حول تمكين المراة من التكوين و القيود التي وجب معالجتها لضمان تكافؤ الفرص	
الهدف 3: القضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد الموظفات خلال مسيرتهن المهنية	**المؤشر 1: نسبة الإطارات النسائية المتحصلات على عطل طويل الأمد لأسباب صحية**		- هو مؤشر عملياتي لم يقع بعد العمل عليه و هو يعد مؤشر مهم للقضاء على كل العوائق أمام ولوج المرأة لمراكز القرار لخوفها من التعرض للعنف المعنوي - سيقع رصد هذا العنف المعنوي من خلال إحصاء نسبة المتحصلات على عطل مرض طويل الأمد لأسباب صحية بالنسبة للرجال - رصد منظومة معلوماتية تمكن من تقديم الإحصائيات - التشخيص من خلال عمل مكتب الدراسات التي تستعينبه وحدة التصرف حسب الاهداف في الميزانية بوزارة التجهيز	
	المؤشر 2: نسبة الملفات التأديبية التي سببها العنف ضد الموظفات بمهمة التجهيز		- هو مؤشر عملياتي لم يقع بعد العمل عليه و هو يعد مؤشر مهم للقضاء على كل العوائق أمام ولوج المرأة لمراكز القرار لخوفها من التعرض للعنف - سيعمل برنامج القيادة والمساندة على التقليص من تعرض النساء للعقوبات و معاملتهن بطريقة موضوعية و ضمان اجتناب هرسلتهن من خلال تسليط العقوبات بصفة مشخصنة و إعتباطية. - سيعمل برنامج القيادة والمساندة على للتقليص من تعرض النساء للعنف الذي قد يتسلط عليهن أثناء ممارستهن للوظيف ووضع الآليات المناسبة لذلك	

الملاحق